البركة

التقرير السنوي 2017

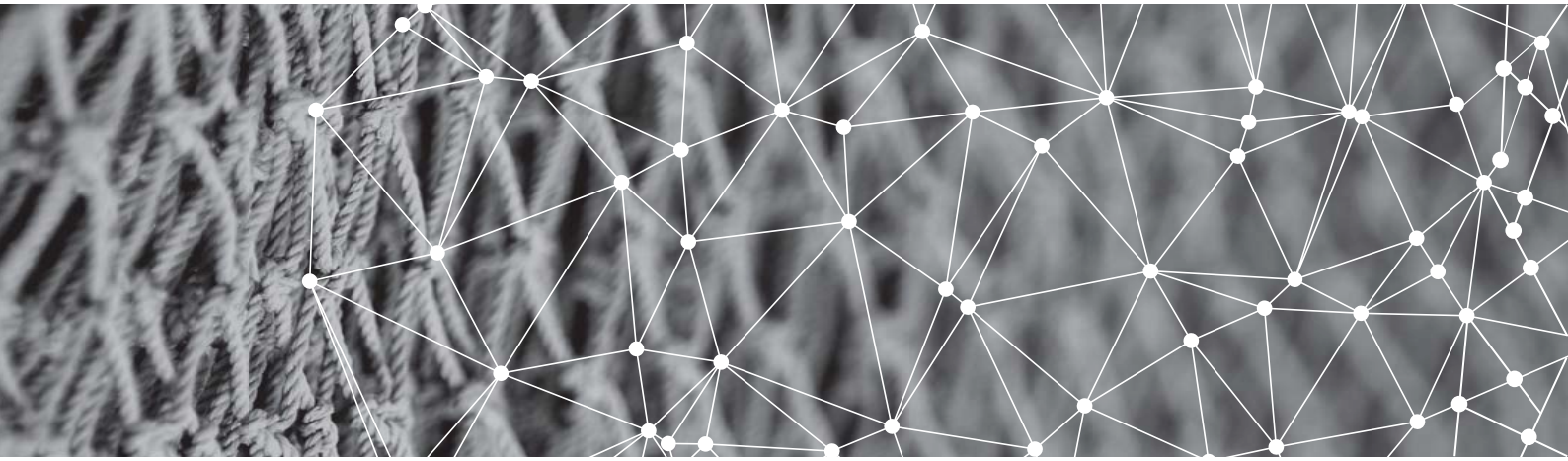

معاً لغدٍ واعدٍ

انقر على النص أدناه لفتح رابط الصفحة

المحتويات

03 رؤيتنا ورسالتنا
04 المؤشرات المالية
06 أعضاء مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية الموحدة
07 الإدارة التنفيذية
09 الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية
12 تقرير مجلس الإدارة
16 تقرير الرئيس التنفيذي
38 حوكمة الشركات
61 المسئولية الاجتماعية والاستدامة
63 تقرير الهيئة الشرعية
65 تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب.
66 القائمة الموحدة للمركز المالي
67 القائمة الموحدة للدخل
68 القائمة الموحدة للتدفقات النقدية
69 القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك
70 القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية
71 إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
106 الإفصاحات العامة الإضافية وإفصاحات رأس المال التنظيمي (غير مدققة)
126 الإدارة التنفيذية للمجموعة
127 شبكة البركة العالمية
128 الاتصال

شركاء في الإنجاز

المقـدمة

"فلسفة مجموعة البركة تتلخص في - أن الإنسان مستخلف في المال وليس مالك للمال، وأن الإنسان مأمورٌ بإعمار الأرض.

وأن الإنسان مطلوب منه أن يوجد عمل للآخرين. واللّه سبحانه يقول: (هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا) ويقول: (وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ).

إذاً المال الذي لدينا هو ملك اللّه سبحانه وتعالى ولا بد لنا أن نطبق أوامر ونواهي المالك في اكتساب المال وفي صرف المال".

الشيخ صالح عبد اللّه كامل
رئيس مجلس الإدارة
مجموعة البركة المصرفية

قاعدة عريضة من شركاء التميز – أكثر من ٢,٥ مليون متعامل

لأننا على يقين بأن الصـيرفة تلعب دوراً حاسماً في المجتمع، ولكوننا مصرفيين فإن ذلك يضع كامل المسئولية على عاتقنا وكيفية إدارة الموارد التي بين أيدينا.

بالمصرفية الإسلامية نحقق مجتمع الرفاه

الصـيرفة كـما يجـب أن تـكون

رؤيــتنا

نحن نؤمن بأن المجتمع يحتاج إلى نظام مالي عادل ومنصف: نظام يكافئ على الجهد المبذول ويساهم في تنمية المجتمع.

رسالــتنا

نهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية لكـافـة المجـتمعات حـول العالم من خلال مـمارسة أعمالنا على أسس من الأخلاق المستمدة من الشريعة السمحاء، وتطـبيق أفضل المعايير المهنية بما يمكننا من تحقيق مبدأ المشاركة في المكاسب المحققة مع شركائنا في النجاح من عملاء، وموظفين ومساهمين.

المـــؤشرات المـــالية

	2017	2016	2015	2014	2013
الربحية (مليون دولار أمريكي)					
مجموع الدخل التشغيلي	999	1,074	1,000	918	909
صافي الدخل التشغيلي	430	507	464	396	420
صافي الدخل	207	268	286	275	258
صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم	129	152	163	152	145
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (سنتات أمريكية)*	9.47	12.66	13.59	12.67	12.07
المركز المالي (مليون دولار أمريكي)					
إجمالي الموجودات	25,453	23,425	24,618	23,464	20,968
إجمالي التمويلات والاستثمارات	19,123	17,465	18,358	17,624	15,355
إجمالي حسابات العملاء	20,670	19,179	20,164	19,861	17,744
إجمالي حقوق الملاك	2,511	2,009	2,095	2,075	1,983
إجمالي الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم	1,740	1,281	1,356	1,338	1,299
رأس المال (مليون دولار أمريكي)					
المصرح به	1,500	1,500	1,500	1,500	1,500
المكتتب والمدفوع بالكامل	1,206.7	1,149.2	1,115.7	1,093.9	1,048.3
معدلات الربحية					
العائد على متوسط حقوق الملاك	9%	13%	14%	14%	13%
العائد على متوسط حقوق مساهمي الشركة الأم	9%	12%	12%	12%	11%
العائد على متوسط الموجودات	0.8%	1.1%	1.2%	1.2%	1.3%
المصروفات التشغيلية إلى الدخل التشغيلي	57%	53%	54%	57%	54%
معدلات المركز المالي					
نسبة حقوق الملاك إلى إجمالي الموجودات	10%	9%	9%	9%	9%
إجمالي التمويلات والاستثمارات كمضاعف للحقوق (عدد مرات)	7.6	8.7	8.8	8.5	7.7
نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	25%	24%	24%	26%	27%
صافي القيمة الدفترية للسهم (دولار أمريكي)*	1.12	1.07	1.13	1.12	1.08
معلومات أخرى					
إجمالي عدد العاملين	12,795	12,644	11,458	10,853	9,891
إجمالي عدد الفروع	675	697	586	549	479

* معدلة بوقع أسهم الخزينة وأسهم المنحة.

إجمالي الموجودات
(مليون دولار أمريكي)

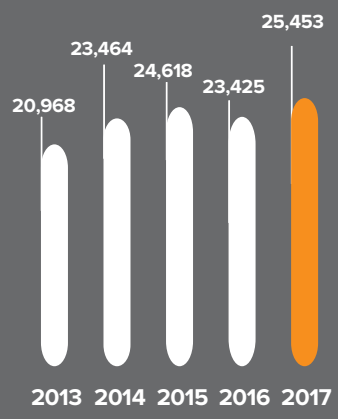

إجمالي حقوق الملاك
(مليون دولار أمريكي)

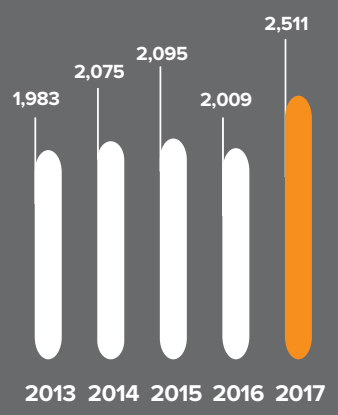

إجمالي حسابات العملاء
(مليون دولار أمريكي)

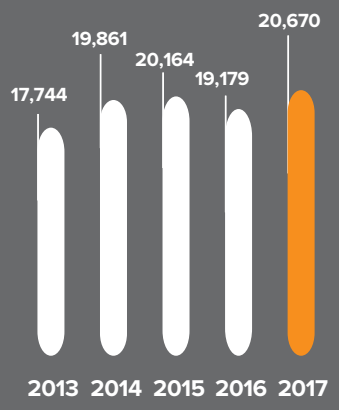

إجمالي التمويلات والاستثمارات
(مليون دولار أمريكي)

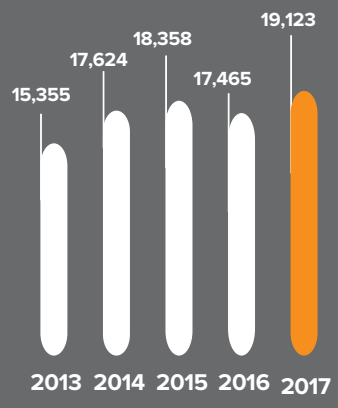

مجموع الدخل التشغيلي
(مليون دولار أمريكي)

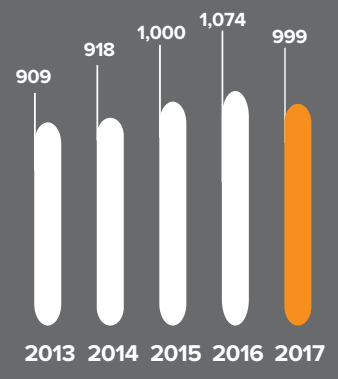

صافي الدخل
(مليون دولار أمريكي)

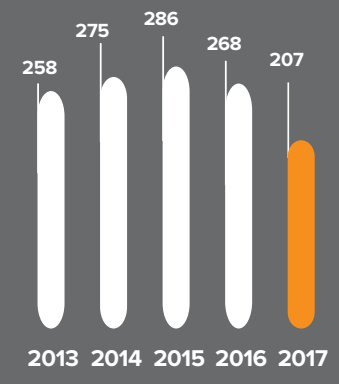

إجمالي عدد الفروع

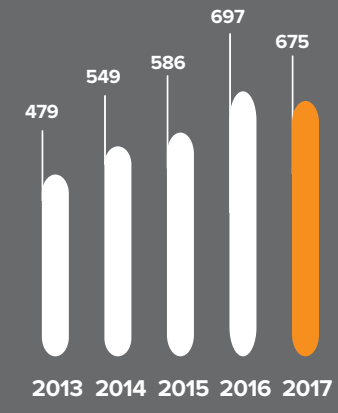

إجمالي عدد العاملين

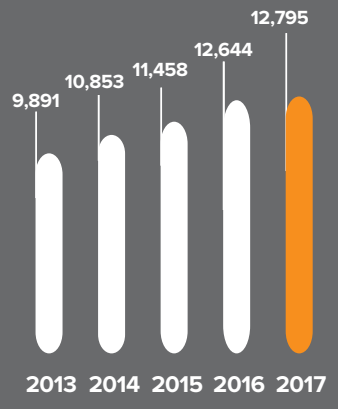

صافي الدخل

207

مليون دولار أمريكي

أعـضاء مجلس الإدارة
وهـيئة الرقـابة الشـرعية الموحدة

أعضاء مجلس الإدارة

الشيخ صالح عبد اللّه كامل
رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبد اللّه عمار السعودي ■
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبد اللّه صالح كامل ▲
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ صالح محمد اليوسف ●●■
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف ●
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

الأستاذ/ عبد الإله عبد الرحيم صباحي ●●
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي ●▲■
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ جمال بن غليطة ●■
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل ●▲■
عضو مجلس الإدارة

الدكتور/ باسم عوض اللّه ●▲■
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ محي الدين صالح كامل ●
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ سعود صالح الصالح ▲■
عضو مجلس الإدارة

الدكتور/ خالد عبد اللّه عتيق ●
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ صلاح عثمان أبو زيد
سكرتير مجلس الإدارة

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الموحدة

فضيلة الشيخ الدكتور عبد الستار عبد الكريم أبو غدة
رئيساً

فضيلة الشيخ الدكتور عبد اللّه بن سليمان المنيع
نائب الرئيس

فضيلة الشيخ الدكتور عبد اللطيف آل محمود
عضواً

فضيلة الشيخ الدكتور عبد العزيز بن فوزان الفوزان
عضواً

الدكتور/ أحمد محي الدين أحمد
عضواً

الدكتور/ التيجاني الطيب محمد
سكرتير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة

اللجنة	رئيس اللجنة	عضو في اللجنة
اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة	▲	●
لجنة التدقيق والحوكمة	▲	●
لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة	▲	●
لجنة المخاطر	▲	●
لجنة المسئولية الاجتماعية والاستدامة	▲	●
أعضاء مجلس الإدارة المستقلون		■

الإدارة التنفـيذية

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف
الرئيس التنفيذي

الأستاذ/ مجيد حسين علوي*
نائب رئيس تنفيذي - رئيس التدقيق الداخلي

الأستاذ/ ك. كريشنامورثي
نائب رئيس تنفيذي - رئيس التخطيط الإستراتيجي

الأستاذ/ عبد الرحمن شهاب
نائب رئيس تنفيذي - رئيس العمليات والشؤون الإدارية

الأستاذ/ حمد عبد اللّه العقاب
نائب رئيس تنفيذي - رئيس المالية

الأستاذ/ جوزيف بيتر سُلاي**
نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الائتمان والمخاطر

الأستاذ/ صلاح عثمان أبو زيد
نائب رئيس أعلى - رئيس الشؤون القانونية

الأستاذ/ محمد عبد اللّه القاق
نائب رئيس أعلى - رئيس المصرفية التجارية

الأستاذ/ خالد القطان
نائب رئيس أعلى - رئيس الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية

الأستاذ/ قطب يوسف علي
رئيس امتثال المجموعة

الدكتور/ علي عدنان إبراهيم
نائب رئيس أول - رئيس المسئولية الاجتماعية والاستدامة

* تمّ تعيين الأستاذ محمد العلوي، نائب رئيس أول، للقيام بأعمال رئيس التدقيق الداخلي، وذلك خلفاً للأستاذ مجيد حسين علوي، الذي تقاعد عن العمل اعتباراً من 1 فبراير 2018.

** تمّ تعيين الأستاذ أزهار عزيز دوقار، نائب رئيس أعلى، رئيساً لإدارة الائتمان والمخاطر، وذلك خلفاً للأستاذ جوزيف بيتر سلاي، الذي تقاعد عن العمل اعتباراً من 1 فبراير 2018.

الحوكمة الرشيدة

"تعزز التزامنا نحو شركائنا في النجاح"

الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية

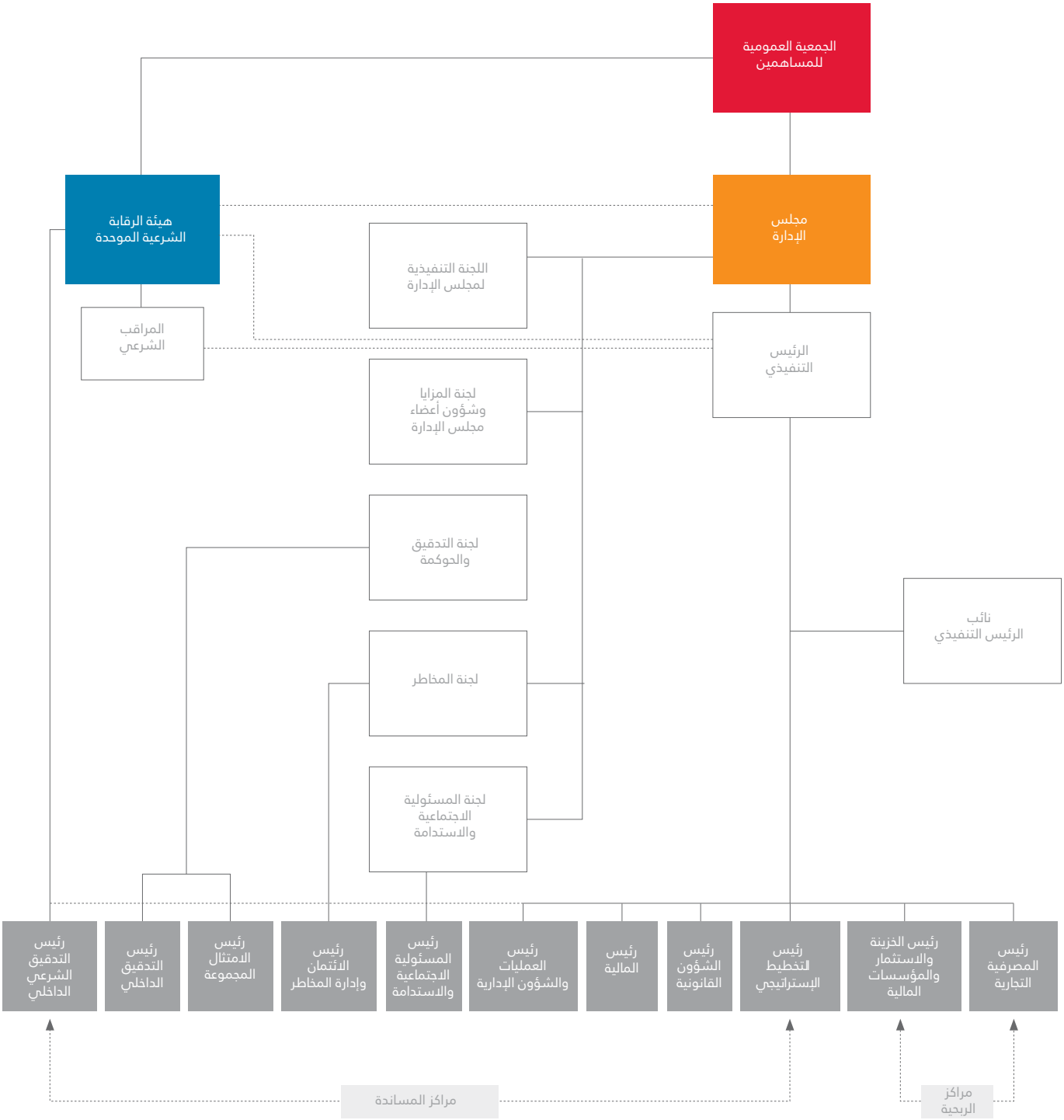

بالمصرفية الإسلامية
نلهم العالم

نعزز مكانتنا بالمبادرة والابتكار

نتائجنا تثبت متانة إستراتيجيتنا لمواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية

الشـيخ صالح عبد اللّه كامل
رئـيس مـجلس الإدارة

تقـرير مجلس الإدارة

استعراض الأداء خلال العام 2017

يسعدنا أن نعلن بأن العام 2017 كان عاماً حققت فيه مجموعة البركة المصرفية نتائج مالية قوية. وقد حققت معظم وحدات المجموعة نمواً في الأصول، على الرغم من انخفاض قيمة العملة في أربعة من البلدان التي تعمل فيها مجموعتنا. وقد تحققت هذه النتائج الإيجابية على الرغم من الظروف الاقتصادية والسياسية غير المواتية في العديد من الأسواق، مما يؤكد على متانة إستراتيجية النمو لمجموعة البركة المصرفية.

ارتفع إجمالي أصول المجموعة بنسبة 9% ليصل إلى 25.5 مليار دولار (23.4 مليار دولار كما في 31 ديسمبر 2016). وبلغت الأصول التشغيلية (التمويلات والاستثمارات) ما قدره 19.1 مليار دولار (17.5 مليار دولار كما في 31 ديسمبر 2016)، بزيادة 9%. كما زادت حسابات الزبائن بنسبة 8%، إلى 20.7 مليار دولار (19.2 مليار دولار كما في 31 ديسمبر 2016)، مما ينم عن ثقة والتزام العملاء بالمجموعة. ويتبع البنك نهجاً حذراً تجاه التمويلات، بما انعكس إيجابياً على نتائج السنة.

وانخفض إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 7% ليصل إلى 1.0 مليار دولار أمريكي (1.1 مليار دولار في عام 2016)، متأثرا جزئياً بالانخفاض الكبير الذي حدث لأربع عملات محلية. وانخفض صافي الدخل التشغيلي بنسبة 15% إلى 430 مليون دولار (507 مليون دولار في عام 2016). وبعد زيادة المخصصات الاحترازية، انخفض صافي الدخل بنسبة 23% إلى 207 مليون دولار (268 مليون دولار في عام 2016). صافي الدخل العائد لحقوق مساهمي الشركة الأم أنخفض بنسبة 15% ليصل إلى 129 مليون دولار (152 مليون دولار خلال 2016).

هذا وأصدرت مجموعة البركة المصرفية صكوكها الأولى هذا العام، وقد تجاوز الاكتتاب قيمة الصكوك المطروحة خمس مرات، مما يؤكد ثقة السوق في إستراتيجيتنا. وهذه الصكوك البالغ قيمة إصدارها 400 مليون دولار هي من الشريحة الأولى من رأس المال Tier 1 Capital وهي دائمة ومتوافقة مع متطلبات بازل 3 حسب توجيهات

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

مصرف البحرين المركزي. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار قيمة الصكوك المصدرة، فقد بلغ إجمالي حقوق الملكية 2.5 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2017، بزيادة 25% عن نهاية السنة السابقة. وبلغت نسبة إجمالي حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول 10%.

والجدير بالذكر أن مجموعة البركة المصرفية شكلت شراكة مع البنك المغربي للتجارة الخارجية لأفريقيا خلال العام لتأسيس بنك التمويل والإنماء، كبنك مشاركة مغربي جديد. ونحن نعتقد الآن بأن هذا هو الوقت المناسب لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في المغرب، ونهدف إلى إنشاء نموذج للتعاون من شأنه أن يخلق شبكة فريدة من الفروع في البلاد، وكذلك تعزيز تواجد المجموعة في شمال أفريقيا.

وفي ضوء أداء المجموعة لعام 2017، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 2.0% من رأس المال المدفوع، بما يساوي مبلغ 24.13 مليون دولار، وذلك بعد تحويل مبلغ 12.90 مليون دولار إلى الاحتياطي القانوني، مع تحويل الرصيد المتبقي وقدره 91.99 مليون دولار من صافي الدخل إلى بند الأرباح المبقاة. وأوصى المجلس كذلك بتوزيع أسهم مجانية بعدد 3 أسهم لكل 100 سهم صادر، تخصص من الأرباح المبقاة وتبلغ 36.20 مليون دولار. وأوصى المجلس أيضا بتوزيع مكافآت قدرها 1.50 مليون دولار على أعضاء مجلس الإدارة، تدفع بعد موافقة المساهمين في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية.

كما في 31 ديسمبر 2017 فإن ملكية أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لأسهم مجموعة البركة المصرفية (باستثناء رئيس مجلس الإدارة) تعتبر غير جوهرية ولم يتم تداول كبير لهذه الأسهم في عام 2017. وترد تفاصيل الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في الإيضاحات الملحقة بالبيانات المالية الموحدة.

ونود أن نرحب بالدكتور خالد عتيق كعضو جديد في مجلس الإدارة، ولا شك أن للدكتور عتيق خبرة لا تقدر بثمن في المسائل الرقابية، بعد أن شغل منصب المدير التنفيذي للرقابة المصرفية

999 مليون دولار

إجمالي الدخل التشغيلي

في مصرف البحرين المركزي. وخلال العام 2017 تنحى الأستاذ فهد الراجحي عن عضوية مجلس الإدارة، ونحن ممتنين له ونشكره جزيل الشكر على إسهاماته خلال فترة عضويته في المجلس.

وبالانتقال إلى الامتثال، شهدت السنوات الأربع الماضية استمرار المكتب الرئيسي في البحرين والوحدات التابعة في تعزيز السياسات والإجراءات واللوائح المتعلقة بالامتثال. وقد تم تطوير مهارات الموظفين من الامتثال في المجموعة ككل.

وتعتبر المسئولية الاجتماعية والاستدامة من أولويات أهداف المجموعة، والتي تسعى إلى تلبية احتياجات المجتمع، مع الالتزام دائماً بمبادئ الشريعة الإسلامية. وكنا قد أنشأنا "برنامج البركة للمسئولية الاجتماعية والاستدامة" قبل خمس سنوات، وهو أول برنامج من نوعه يقدمه أي مصرف إسلامي. وفي عام 2017، أجرينا التقييم الأول لإنجازات البرنامج وذلك بمقارنة ما تم إنجازه من أنشطة عام 2016 بالأهداف الموضوعة للأعوام 2016-2020. ويسعدنا أن نبين بأن مجموعة البركة المصرفية قد تجاوزت جميع أهدافها المحددة لعام 2016، وذلك في كل من مجالات خلق الوظائف ودعم التعليم والرعاية الصحية.

430 مليون دولار

صافي الدخل التشغيلي

العام 2018 وما بعده

وبالنظر إلى المستقبل، سنواصل إستراتيجيتنا المعتمدة على النمو من خلال برنامج التوسع في فتح الفروع، وإطلاق المنتجات الجديدة وزيادة حصتنا في السوق. والجدير بالذكر أننا سوف نتوسع أكثر في سوق المغرب الهام في العام 2018. بالإضافة إلى ذلك فإن العديد من الوحدات التابعة لديها خطط للاستفادة من التكنولوجيا الرقمية، مع التركيز على اكتساب ميزات تنافسية في سوق الخدمات المصرفية للأفراد.

وبالرغم من صعوبة التنبؤ بالظروف الاقتصادية العالمية المستقبلية وأسعار صرف العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي، إلا أن هناك مؤشرات قد بدت على تحسن تلك الظروف في أواخر العام 2017. وسوف نواصل اعتماد سياساتنا الحذرة واستخدام مواردنا المالية والتقنية لتعزيز وحدات المجموعة وتحقيق أقصى عوائد للمساهمين.

ونود أن نهنئ وحداتنا على التزامها بقيم المجموعة وأداءها المتميز في مواجهة التحديات التي شهدتها الأسواق المصرفية الإقليمية عام 2017. كما نود أن نعرب عن امتناننا العميق لفريق الإدارة التنفيذية الذي واصل العمل بجد لتنفيذ الخطة الإستراتيجية للمجموعة بنجاح.

وأخيرا، نتوجه بالشكر إلى هيئة الرقابة الشرعية الموحدة، وإلى مصرف البحرين المركزي، ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة في مملكة البحرين، وبورصة البحرين، وناسداك دبي، وجميع الهيئات الرقابية الأخرى للوحدات التابعة لنا، على دعمهم المستمر وتوجيهاتهم الحكيمة خلال العام المنقضي.

نيابة عن مجلس الإدارة

صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

معارف الماضي
نبراس المستقبل

نستثمر في المستقبل

حضور قوي في
16 بلد مع
12,795موظف
و 675 فرع

الأستاذ عدنان أحمد يوسف
الرئـيس التنفـــيذي

تقـرير الرئيـس التنفـيذي

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

552 مليون دولار

حصة المجموعة من الدخل الناتج من التمويل والاستثمارات شاملة حصة المضارب

707 مليون دولار

العائد على حقوق حاملي حسابات الاستثمار

يسعدني أن أشير إلى أن توسع المجموعة قد استمر في عام 2017، على الرغم من انخفاض قيمة العملة بشكل كبير والظروف الاقتصادية الصعبة التي أعاقت تحقيق الأرباح بالمستويات التي كنا نطمح إليها. وقد تواصل تنفيذ إستراتيجية المجموعة للنمو خلال العام المذكور سواء تم قياس هذا النمو من خلال إجمالي الأصول أو عدد الفروع أو المنتجات أو الزبائن.

حافظت مجموعة البركة المصرفية على برامجها التوسعية بانتظام من خلال فتح الفروع وتقديم منتجات مصرفية جديدة، وقد أدى ذلك إلى النمو المستمر في الأصول والإيرادات خلال العشر سنوات الماضية.

وقد أثر انخفاض العملة في أربعة بلدان تعمل فيها وحدات مجموعة البركة المصرفية على إجمالي الربح التشغيلي حيث انخفض بنسبة 7% على أساس سنوي إلى 999 مليون دولار، وانخفض صافي الدخل التشغيلي بنسبة 15% إلى 430 مليون دولار. كما تأثر صافي الدخل كذلك بارتفاع المخصصات، مما أدى إلى تحقيق أرباح صافية قدرها 207 مليون دولار، أي بانخفاض قدره 23% مقارنة بالعام السابق.

وبالانتقال إلى الميزانية العمومية، فقد نما إجمالي الأصول بنسبة 9% ليصل إلى 25.5 مليار دولار أمريكي. وتعكس هذه الزيادة التوسع في قاعدة زبائن مجموعة البركة المصرفية، فضلا عن أنشطة التمويل والاستثمار. وقد كان النمو أعلى من ذلك بالعملة المحلية، ولكن انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار أدى إلى انخفاض معدل نمو إجمالي الأصول في تلك الوحدات بالدولار الأمريكي.

وأدى إصدار صكوك دائمة من المستوى الأول من رأس المال بقيمة 400 مليون دولار أمريكي إلى تعزيز إجمالي حقوق الملكية، التي بلغت 2.5 مليار دولار في نهاية العام 2017، بزيادة 25% عن ديسمبر 2016. وقد شارك في هذه الصكوك أكثر من 90 مصرف ومدير أصول من آسيا وأوروبا والشرق الأوسط، وقد تجاوز الاكتتاب قيمة الصكوك المعروضة بشكل كبير حيث تجاوز الاكتتاب قيمة الصكوك المطروحة خمس مرات. ويظهر هذا الطلب الواسع النطاق على الطرح الأول لصكوك مجموعة البركة المصرفية المستوى العالي لثقة السوق في القوة الائتمانية لمجموعة ال بركة المصرفية وإستراتيجيتها. وسيساعد رأس المال في دعم النمو المستقبلي لمجموعة البركة المصرفية.

وواصلت شبكة فروع المجموعة ومنتجاتها التوسع في العديد من دول الوحدات الستة عشر. وحدث التوسع في البلدان التي يوجد فيها طلب قوي على المنتجات المصرفية الإسلامية في قلب اهتمامات إستراتيجية المجموعة للنمو. وبلغ عدد الفروع ومكاتب التمثيل 675 فرعاً في نهاية عام 2017م.

وفي خطوة رئيسية إلى الأمام، دشنت مجموعة البركة المصرفية مع البنك المغربي للتجارة الخارجية لأفريقيا في نهاية ديسمبر إطلاق بنك التمويل والإنماء BTI Bank، وهو بنك مغربي جديد للمشاركة. ويطمح بنك التمويل والإنماء BTI Bank إلى إنشاء نموذج جديد للخدمات المصرفية للأفراد والشركات المغربية، مع المنتجات والحلول المصممة بعناية للسوق المغربي، في الوقت الذي يجري فيه تطوير الأنظمة المصرفية الشرعية في المغرب حيث يبدو السوق واعدا للغاية. وسيكون المقر الرئيسي لبنك التمويل والإنماء BTI Bank في الدار البيضاء، ويهدف البنك إلى تكوين شبكة من 37 فرعاً بحلول عام 2022 تنتشر في جميع أنحاء البلاد، ومدعومة بالتقنيات الإلكترونية اللازمة.

كما واصلت مجموعة البركة المصرفية عبر وحداتها حملة لتعزيز الخدمات المصرفية متعددة القنوات للأفراد خلال العام. ومن شأن قرار تجديد النظام المصرفي الأساسي في أربع وحدات، وإدخال نفس النظام لبنك التمويل والإنماء BTI Bank، أن يساعد على تطوير مبادرات مصرفية رقمية جديدة. بالإضافة إلى ذلك، دخلت مجموعة البركة المصرفية مع بنكين آخرين في شراكة لإطلاق نظام ALGO، وهو أول تحالف في العالم يركز على تطوير الحلول المصرفية التقنية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وبالرغم من أن مجموعة البركة المصرفية تقوم بسعي تدريجي إلى تطبيق الخدمات المصرفية الرقمية الحديثة، إلا أنها تدرك بأنه يجب عليها الجمع بين ذلك والعمل المصرفي الفردي في الفروع والذي لا يزال يقدره العديد من زبائنها.

ويبدو أن الظروف الاقتصادية آخذة في التحسن في العام 2018، بفضل الانتعاش الجزئي لأسعار النفط مقارنة بمستوياتها السابقة. وإذا ما استمر هذا التحسن، فإن إستراتيجية النمو سوف تؤدي إلى زيادة الربحية في عام 2018 والسنوات التالية.

استعراض الوحدات

ونستعرض في الصفحات التالية أداء الوحدات في عام 2017. وباستثناء ما يرد ذكره صراحة من مبالغ بالعملة المحلية، فإن جميع الأرقام المذكورة هي بالدولار الأمريكي المعادل لأرقام الميزانيات العمومية وقائمة الدخل المدققة بالعملة المحلية المعدة وفقا للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) أو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) حيثما لا تتوفر معايير صادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. ودون أي تعديلات على مستوى المجموعة.

وتدار كل وحدة من قبل مجلس إدارتها. وبينما تظل المرجعية الإدارية للوحدات هي المجموعة، فإن عملية اتخاذ القرار هي لا مركزية وذلك في إطار التوجه الإستراتيجي للمجموعة وبالتزام تام بأنظمة البنوك المركزية في البلدان التي تعمل فيها هذه الوحدات.

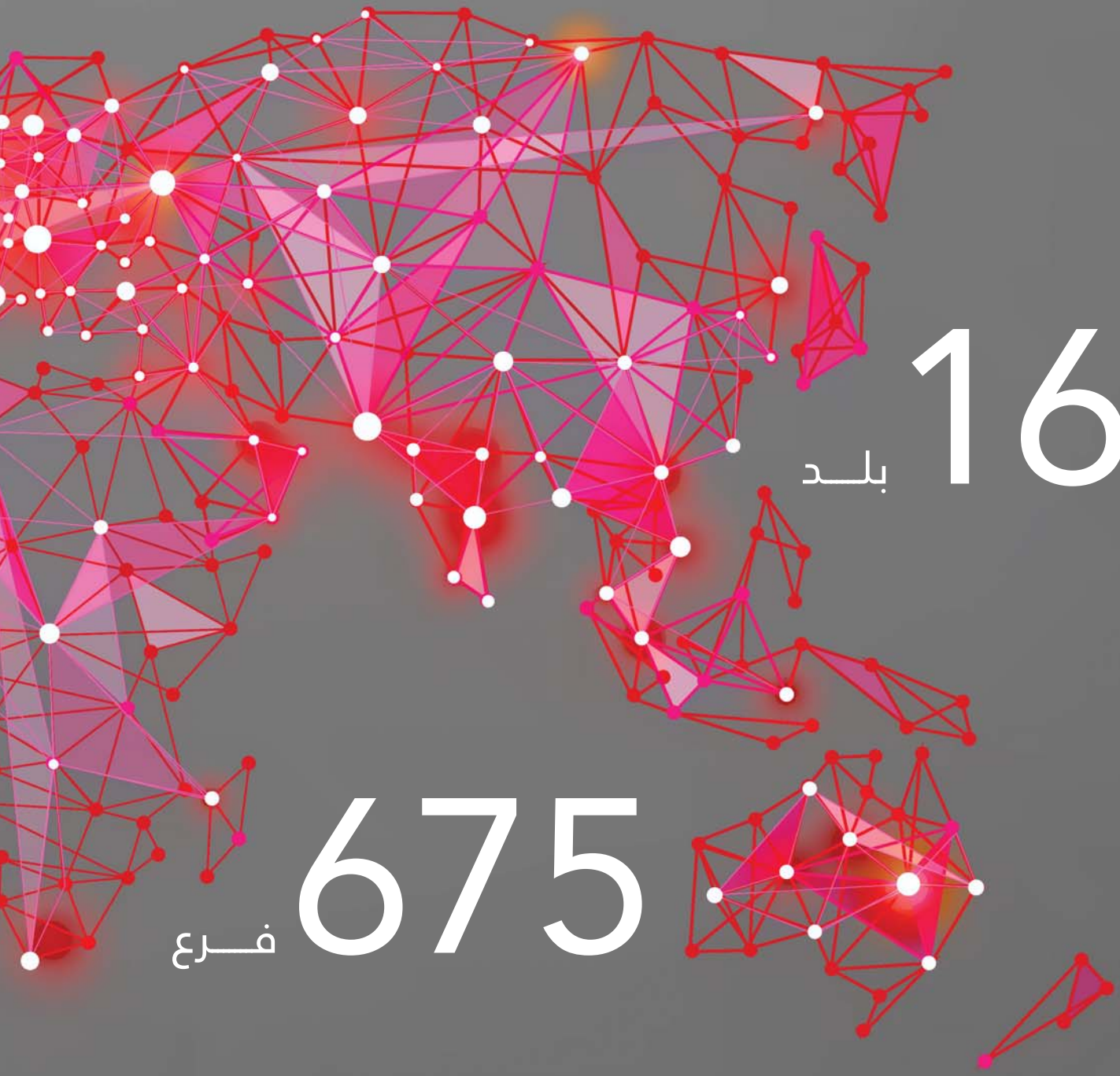

شراكتنا المتميزة
سرّ نجاحنا وتطورنا
المستمر

3 قـــارات

تركـــيا

بنك البركة التركي للمشاركات

سنة التأسيس
1985

عدد الفروع
220

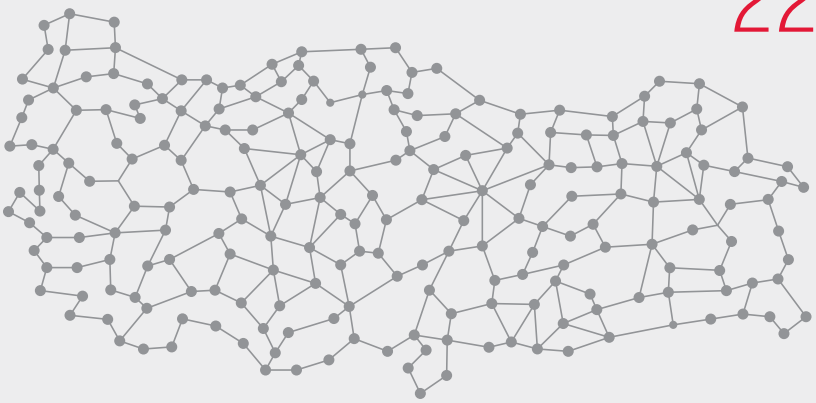

كان الاقتصاد التركي واحداً من أسرع الاقتصادات نمواً بين الدول في مجموعة العشرين، مدعوماً بارتفاع الإنتاج في مجال البناء وانتعاش الإنفاق الاستهلاكي. ومع ذلك، فإن التوترات الدبلوماسية مع الحلفاء الغربيين وضعت الليرة تحت الضغوط، مما أثر على أرباح البنوك التي تقدم تقاريرها بالدولار.

بعد أكثر من عقد من النمو القوي، تباطأ نمو بنك البركة التركي في العامين الأخيرين. حيث ارتفع مجموع الأصول بالعملة المحلية بمقدار 10% ليصل إلى 36.3 مليار ليرة تركية (32.9 مليار ليرة تركية في عام 2016). أما بالدولار الأمريكي فقد ارتفع بنسبة 2% فقط ليبلغ 9.6 مليار دولار (9.4 مليار دولار في عام 2016م).

وارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 20% إلى 1.5 مليار ليرة تركية (2.1 مليار ليرة تركية في 2016م)، مما يعكس أداءاً قوياً للتمويلات والاستثمارات، ونمواً معتدلاً في الإيرادات من الخدمات المصرفية. ومع ذلك، انخفض الدخل التشغيلي بالدولار بنسبة 1% إلى 411 مليون دولار (416 مليون دولار في 2016م).

وارتفعت المخصصات ارتفاعاً كبيراً مما أثر سلباً على صافي الدخل الذي بلغ 61.0 مليون دولار، وهو أقل بنسبة 22% عن صافي الدخل في عام 2016م وقدره 78.2 مليون دولار.

كان بنك البركة التركي أحد أول البنوك الإسلامية في العالم التي قامت بتطوير تطبيق مصرفي يخول للعملاء إضافة بطاقاتهم إلى هواتف الأندرويد النقالة لإجراء عمليات الدفع. كما يخطط البنك لتقديم الخدمة المصرفية الرقمية، والتي من شأنها أن توفر للعملاء خدمة قنوات كاملة، تمتد على شبكة الإنترنت، ومركز الاتصال والهاتف المحمول والفروع.

وبالرجوع إلى المنتجات، نجد أن البنك قد عمل بنشاط على توسيع نطاق المنتجات الجديدة. وشملت المنتجات الجديدة: حساب ودائع فضي، حساب مشاركة الحج، بوليصة التأمين للحوادث الشخصية لقطاع التعليم ومكان العمل، وتمويل الأراضي للأجانب.

واستمر البنك في زيادة قاعدة زبائنه وزيادة حضوره في السوق التركي. وبلغت شبكة الفروع في نهاية عام 2017م عدد 220 فرعاً نتيجة افتتاح سبعة فروع خلال العام. وتمت إضافة سبعة أجهزة صراف آلي جديدة ليصل المجموع إلى 281 جهازا.

وبفضل موقع البنك القوي في تركيا، واصل البنك حصد الجوائز، ومنها: جائزة أفضل بنك إسلامي لعام 2017م (جوائز التمويل الإسلامي العالمية)، وأفضل نمو للبطاقات المصرفية (جوائز ماستركارد المصرفية)، التميز في تحويل سويفت الدولي (بنك KBC)، وأفضل بنك اسلامي في تركيا (أخبار التمويل الإسلامي).

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ ملك شاه أوتكو
المنصب	المدير العام
العنوان	سراي مهليسي، د. عدنان بويونكدينيز كاديسي، رقم 6، عمرانية 34768، أسطنبول، تركيا
هاتف	+90 216 666 01 01
فاكس	+90 216 666 16 00
الموقع الإلكتروني	albaraka.com.tr

الأردن

البنك الإسلامي الأردني

سنة التأسيس
1978

عدد الفروع
100

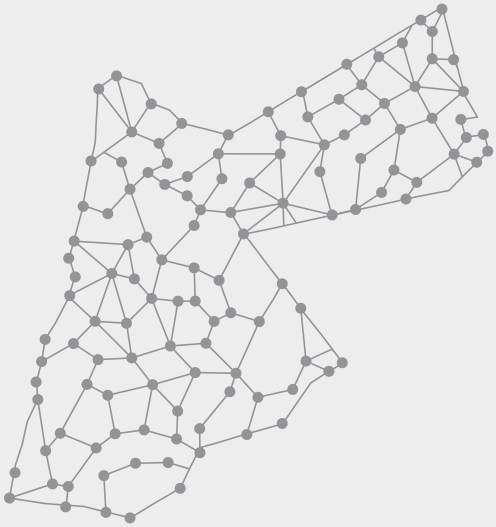

ظل الاقتصاد الأردني يتحسن تدريجياً، مع انتعاش السياحة والصادرات، بعد التأثير السلبي لعدة سنوات من عدم الإستقرار الإقليمي. وأدى العجز المتزايد في موازنة الدولة وانخفاض حجم التجارة إلى تراجع النشاط المصرفي. غير أن اللاجئين السوريين كان لهم تأثير إيجابي لحد ما، حيث تطلب وجودهم تقديم المزيد من الخدمات المصرفية - حسابات الودائع والتمويل للإسكان.

ومع ذلك، تباطأ نمو أصول البنك الإسلامي الأردني. حيث ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 3%وبلغ 5.9 مليار دولار (5.8 مليار دولار في 2016م). وفي حين توسعت أرصدة الإجارة المنتهية بالتمليك والإستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة، ظلت غالبية الأنشطة الأخرى ثابتة على العموم.

وانخفض إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 2% إلى 207 مليون دولار (211 مليون دولار في عام 2016 م)، ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض الإيرادات المشتركة من ذمم البيوع المدينة. ونظراً للارتفاع البسيط في المصروفات إلى 93 مليون دولار (90 مليون دولار في عام 2016م)، بلغ صافي الدخل 76.4 مليون دولار (76.2 مليون دولار في 2016م).

أطلق البنك الإسلامي الأردني الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول خلال العام والتي تسمح للزبائن التحقق من أرصدة الحسابات الخاصة بهم، عمل المعاملات وتحويل العملات. كما قدم بطاقة فيزا Signature للزبائن من ذوي الملاءة، والتي توفر مجموعة من خدمات الضيافة بما في ذلك حجوزات الطيران، وتوصيات المطاعم والتأمين على السفر.

واستمر البنك في التوسع، وزيادة قاعدة الزبائن. وتمت إضافة ثلاثة فروع، ليصل المجموع إلى 100 فرع، في حين أضاف 15 جهاز صراف آلي جديد لترتفع الشبكة إلى 205 جهاز.

ونظراً لمكانته القوية في السوق الأردني، فقد تم تصنيف البنك الإسلامي الأردني كأفضل بنك إسلامي في الأردن من قبل عدة مجلات عالمية مشهورة منها: ذي بانكر و جلوبال فاينانس وورلد فاينانس.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ موسى شحادة
المنصب	الرئيس التنفيذي - المدير العام
العنوان	ص.ب. 926225، عمان 11190، الأردن
هاتف	+9626 567 7377
فاكس	+9626 566 6326
الموقع الإلكتروني	jordanislamicbank.com

تقـــرير الرئـــيس التنـفـــيذي (تتـمـة)

مـــصر

بنك البركة مـصر

سنة التأسيس
1980

عدد الفروع
32

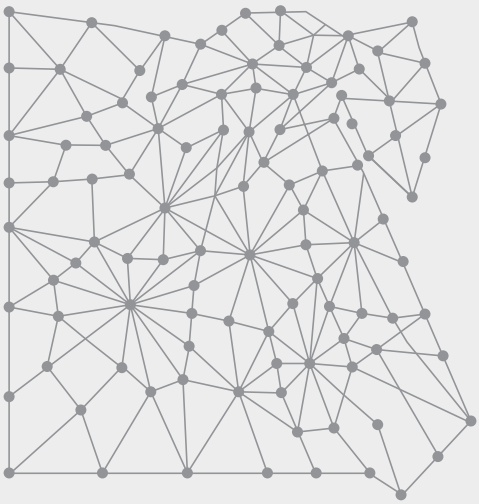

أحدث برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر التعافي في الموارد المالية للبلاد. ومن المتوقع أن يتسارع النشاط الاقتصادي، مدعوماً بإصلاحات ترمي إلى تصحيح الاختلالات المالية، واستعادة القدرة التنافسية، وخلق فرص العمل. ومن الجدير بالذكر أن احتياطيات النقد الأجنبي قد ارتفعت خلال العام.

وواصل البنك نموه خلال العام، إذ ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 18% بالعملة المحلية إلى 50.3 مليار جنيه مصري (42.5 مليار جنيه مصري في عام 2016م)، مدعوماً بالنمو القوي في تمويل المضاربة. ومما يعكس تقلبات العملة، ارتفع إجمالي الأصول بالدولار الأمريكي بنسبة 27% ليصل إلى 2.8 مليار دولار (2.2 مليار دولار في عام 2016م).

وارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 32% إلى 1.9مليار جنيه مصري (1.4 مليار جنيه مصري في عام 2016م)، مع نمو كبير في جميع قطاعات الأعمال. وجاء أكبر نمو في حصة البنك من الدخل في الحسابات المشتركة، ولكن كان هناك أيضاً تحسن في إيرادات الخدمات المصرفية. وانخفضت الإيرادات التشغيلية، إذا ما تم تقييمها بالدولار الأمريكي، بنسبة 31% لتصل إلى 104مليون دولار (150 مليون دولار في عام 2016م). وارتفع صافي الدخل التشغيلي بالعملة المحلية بنسبة 46% إلى 1.4مليار جنيه، مما يعكس الكفاءة التشغيلية في إنجاز الأعمال حيث لم ترتفع المصروفات بنفس القدر. وارتفع صافي الدخل بنسبة 42% إلى 725 مليون جنيه مصري (512 مليون جنيه مصري في عام 2016م)، على الرغم من الزيادة في بند المخصصات.

واستمر البنك في تنويع مجموعة منتجاته وعلى سبيل المثال تدشينه حساب ادخار جديد بحد أدنى من الودائع بقيمة 40 ألف جنيه مصري بمعدل عائد متميز، بالإضافة إلى منتج سفر خاص لتمويل السفر إلى منافسات كأس العالم في كرة القدم والتي سوف تقام في روسيا في العام 2018م، واتفاقات الرواتب مع الشركات المصرية الكبرى.

وفي نهاية العام تقريباً، قدم البنك خدماته المصرفية عبر الإنترنت. وتجري حالياً الترتيبات اللازمة لتحويل العمليات عن طريق التكنولوجيا الرقمية.

وقد اتخذ البنك بنجاح خلال العام الخطوات اللازمة لتعزيز رأس المال المدفوع ونسبة كفاية رأس المال.

وقام البنك بافتتاح فرع جديد، مما وسع من الوجود الجغرافي للبنك وارتفع عدد الفروع إلى 32 فرعاً.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ أشرف الغمراوي
المنصب	نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان	60 شارع محي الدين أبو العز، ص.ب. 455 ، الدقي، الجيزة، مصر
هاتف	+2023 748 1222
فاكس	+2023 761 1436/ 7
الموقع الإلكتروني	albaraka-bank.com.eg

الجزائر

بنك البركة الجزائر (شركة مساهمة)

سنة التأسيس
1991

عدد الفروع
29

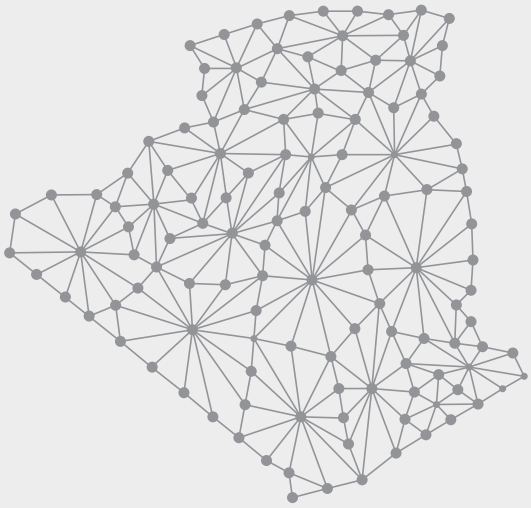

على الرغم من أسعار النفط المنخفضة، فقد حقق الاقتصاد الجزائري نمواً اقتصادياً متماسكاً في الإجمال. ولكن، قابل الإنتاج القوي في قطاع الهيدروكربونات تباطؤ في نمو الأنشطة غير الهيدروكربونية مثل التصنيع. وتعمل الحكومة على تقليص العجز الكبير في كل من الحسابين المالي والجاري.

ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 14% عند مستوى 21.5 مليار دولار (1.88 مليار دولار في عام 2016م). وقد كان هذا النمو بسبب ارتفاع كل من ذمم البيوع الدائنة والإجارة المنتهية بالتمليك وأرصدة البنوك.

وكان إجمالي الدخل التشغيلي البالغ 82.1 مليون دولار مقارب جداً لرصيد عام 2016م وقدره 82.2 مليون دولار، وذلك بعد ارتفاع طفيف في حصة الإيرادات من الحسابات المشتركة وانخفاض الإيرادات من الخدمات المصرفية. وانخفض صافي الدخل التشغيلي بنسبة 2% إلى 48.9 مليون دولار حيث ارتفعت النفقات التشغيلية بنسبة 3%. وانخفض صافي الدخل بنسبة 14% إلى 32.0 مليون دولار (37 مليون دولار في عام 2016م) بعد ارتفاع في الضرائب والمخصصات.

وواصل البنك مسيرته في التنويع بإضافة منتجات جديدة، حيث تم إطلاق كل من بطاقة فيزا (الذهبية والبلاتينية والمدفوعة مسبقاً) وبطاقة الشركات ما بين البنوك. بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير منتج التمويل العقاري المرتبط ببرنامج السكن العمومي. وظلت حصة البنك مرتفعة في سوق التمويل الاستهلاكي، بما في ذلك تمويل السيارات.

وتأكيداً على موقفه القوي، قامت جلوبال فاينانس باختيار بنك البركة الجزائر كأفضل بنك إسلامي في الجزائر للسنة الخامسة على التوالي.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ محمد الصديق حفيظ
المنصب	عضو مجلس الإدارة والمدير العام
العنوان	حي بوثلجة هويدف، فيلا رقم 1، طريق الجنوب، بن عكنون، الجزائر، الجزائر
هاتف	+213 23 38 12 73
فاكس	+213 23 38 12 76/ 77
الموقع الإلكتروني	albaraka-bank.com

تقـــرير الرئـــيس التنـفـــيذي (تتمـة)

البحرين

بنك البركة الإسلامي ش.م.ب.(م) - البحرين

سنة التأسيس
1984

عدد الفروع
8

استمرت أسعار النفط المنخفضة نسبياً في التأثير على اقتصاد البحرين. ورغم اتخاذ الحكومة بعض التدابير من أجل ضبط الأوضاع المالية، إلا أن الطلب على السلع الاستهلاكية ما زال ضعيفاً.

واستمر تصاعد نمو بنك البركة البحرين، وإن كان بمعدل أبطأ مما كان عليه الحال في السنوات السابقة. وارتفع إجمالي الأصول بنسبة 3% ليصل في نهاية العام إلى 1.28 مليار دولار (1.24مليار دولار في عام 2016م)، حيث ارتفعت أرصدة كل من ذمم البيوع الدائنة والاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة.

وانخفض إجمالي الدخل التشغيلي للبنك بنسبة 21% إلى 31.0 مليون دولار (39.0 مليون دولار في عام 2016م)، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الانخفاض في الإيرادات من الخدمات المصرفية. وانخفض صافي الدخل التشغيلي إلى 0.7 مليون دولار، بعد ارتفاع في مصروفات التشغيل. وبعد المخصصات، تكبد البنك خسارة صافية قدرها 2.64 مليون دولار.

أطلق بنك البركة البحرين بطاقة ائتمان متوافقة مع الشريعة الإسلامية خلال العام. وفي نفس الوقت، ارتفعت أرصدة حساب البركات ذي الجوائز إلى مستويات عالية جديدة. وعلاوة على ذلك فقد أسهم التمويل التجاري للمؤسسات في زيادة الإيرادات بدرجة كبيرة.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ محمد المطاوعة
المنصب	عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان	المقر الرئيسي للبركة - خليج البحرين، ص.ب رقم: 1882، المنامة، مملكة البحرين
هاتف	+973 17 535 300
فاكس	+973 17 535 993
الموقع الإلكتروني	albaraka.bh

باكستان

بنك البركة (باكستان) المحدود

سنة التأسيس
2010

عدد الفروع
188

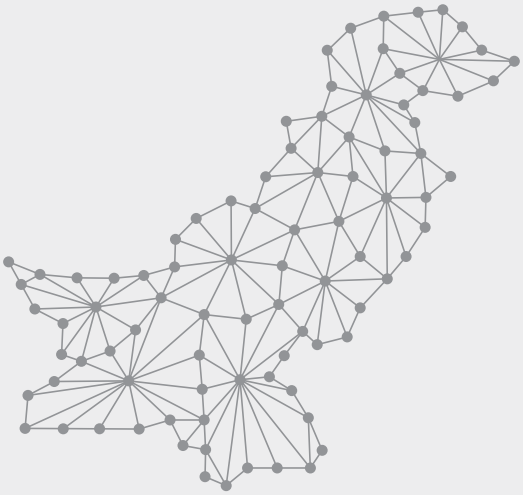

تسارع النمو الاقتصادي في باكستان خلال العام 2017م إلى أسرع معدل له مقارنة بسنوات عديدة مضت. وقد نمت ثقة المستهلكين والمستثمرين، بعد تدابير في السياسات أدت إلى إعادة الاستقرار في الاقتصاد الكلي. أما في القطاع المصرفي، فقد اعتبر البنك المركزي أن تعزيز التمويل الإسلامي يعتبر هدفاً هاماً من أهدافه.

وقد نجح بنك البركة باكستان في دمج أنشطته مع أنشطة بنك برج بعد الإندماج بينهما في أواخر عام 2016م. وتم إغلاق حوالي 36 فرعا تعمل بالقرب من بعضها البعض، مما أدى إلى تخفيض عدد الفروع إلى 188 فرعاً. كما تم اتخاذ إجراءات لتبسيط نطاق المنتجات وتم نقل الأنشطة بشكل تدريجي إلى النظام المصرفي الأساسي الموحد.

انخفض إجمالي الأصول بنسبة 10% إلى 1.09 مليار دولار، بعد أن وصل إلى مستوى عال قدره 1.2 مليار دولار في نهاية العام 2016م بعد عملية الإندماج. وقد أدى الاندماج إلى زيادة كبيرة في إجمالي الإيرادات التشغيلية، التي ارتفعت بنسبة 40% إلى 43.7 مليون دولار (31.2 مليون دولار في عام 2016م). ومع ذلك، فإن الزيادة في مصروفات التشغيل أدت إلى تكبد البنك لخسارة تشغيلية قدرها 3.04 مليون دولار، والذي ترجم إلى خسارة صافية قدرها 2.76 مليون دولار على مستوى صافي الدخل بعد أخذ الزيادة في المخصصات بعين الإعتبار.

وحقق البنك عدة نجاحات عبر مجموعة من المنتجات، حيث تواصل نمو التمويلات في القطاع الاستهلاكي، وكذلك منتج التحويلات المالية المنزلية. وأضاف خدمات رحنوما للسفر وجهات جديدة إلى حزمها الحالية المتكونة من العمرة والحج.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ شفقات أحمد *
المنصب	عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان	بيت البركة, 162 ، مدينة بنغالور, شارع فيصل الرئيسي, كراتشي، باكستان
هاتف	+92 21 34307000
فاكس	+92 21 34530981
الموقع الإلكتروني	albaraka.com.pk

* تمّ تعيين الأستاذ أحمد شجاع كيدواي، كرئيس تنفيذي جديد لبنك البركة (باكستان) المحدود، وذلك خلفاً للأستاذ شفقات أحمد الذي تقاعد عن العمل اعتباراً من ١ مارس 2018.

تونس

بنك البركة تونس

سنة التأسيس
1983

عدد الفروع
37

أظهر اقتصاد تونس بعض علامات الانتعاش في عام2017م، مع تحسن في الزراعة وصيد الأسماك، في حين لا يزال القطاع الصناعي يعاني من الركود. ومع ذلك، ظل كل من التضخم والبطالة في ارتفاعهما المستمر، وتضخم العجز التجاري مع تدهور السيولة في القطاع المالي. وواصل الدينار انخفاضه مقابل العملات الرئيسية.

قد ثبت إجمالي أصول بنك البركة تونس عند مستوى 1.28مليار دينار تونسي (1.29 مليار دينار تونسي في عام 2016م)، حيث أن انخفاض التمويلات والاستثمارات قابله ارتفاع أرصدة البنوك والأصول الأخرى. ومع ذلك، انخفض حجم الأصول المقيمة بالدولار حيث بلغ إجمالي الأصول 518 مليون دولار (552 مليون دولار في عام 2016م).

وقد ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 21% ليصل إلى 53.6 مليون دينار تونسي (44.3 مليون دينار تونسي في عام 2016م)، مدعوماً بارتفاع حصة الدخل من الحسابات المشتركة وبدرجة أقل من خلال زيادة الإيرادات من الخدمات المصرفية. إلا أن صافي الدخل التشغيلي قد انخفض بنسبة 62% ليصل إلى 2.2 مليون دينار بسبب الزيادة في مصروفات التشغيل. وانخفض صافي الدخل ليبلغ صافي خسارة قدرها 3.96 مليون دينار تونسي (3.3 مليون دينار تونسي صافي ربح في عام 2016م) وذلك بعد زيادة حجم المخصصات. وقد انخفض صافي الدخل، في حال تحويله إلى الدولار، ليبلغ صافي خسارة بلغت 1.63 مليون دولار.

واصل البنك تنويع باقة منتجاته، وتضمنت المنتجات التمويلية والاستثمارية الجديدة منتج البركة للدراسة، عمرة البركة، البركة للسفر، ومنتج الإجارة مع خيار ملكية العقار.

كما استمر بنك البركة تونس في توسعه الحذر، حيث أضاف ثلاثة فروع جديدة ليصل إجمالي عدد الفروع إلى37 فرعاً، كما واصل توسيع قاعدة زبائنه والتي هي في زيادة مستمرة من يوم لآخر.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ فرج زعق *
المنصب	المدير العام
العنوان	88 ، شارع الهادي شاكر 1002, تونس، تونس
هاتف	+216 71 780 600 , +216 71 186 500
فاكس	+216 71 908 170 , +216 71 780 235
الموقع الإلكتروني	albarakabank.com.tn

* تمّ تعيين الأستاذ محمد المنصر، كمدير عام جديد لبنك البركة تونس، وذلك خلفاً للأستاذ فرج زعق الذي تقاعد عن العمل اعتباراً من 1 يناير 2018.

سورية

بنك البركة سورية ش.م.م

سنة التأسيس
2009

عدد الفروع
13

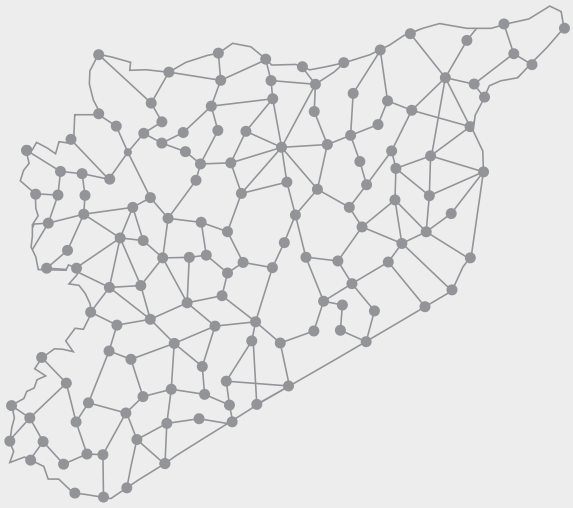

لقد عانى الاقتصاد السوري من الاضطرابات التي شهدتها البلاد خلال السنوات القليلة الماضية. وعلى الرغم من استمرار الاضطرابات في الشمال والجنوب فقد شهد وسط البلاد استقراراً على نحو متزايد في عام 2017م. ولا يزال حجم البطالة مرتفعاً بنسبة تصل إلى 80%، وكذلك التضخم. ومع ذلك، فهناك ما يشير إلى بعض التحسن في البنية التحتية.

ارتفع إجمالي أصول بنك البركة سورية بنسبة 58% ليصل إلى 754مليون دولار (478 مليون دولار في عام 2016م)، مع زيادة في حجم الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي والمصارف الأخرى، وكذلك زيادة في تمويلات المضاربة.

وانخفض إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 70% ليصل إلى 10.6 مليون دولار، وذلك بالرغم من ارتفاع حصة الدخل من الحسابات المشتركة وهذا الانخفاض سببه بشكل أساسي عدم تكرار مكاسب استثنائية متعلقة بالعملات الأجنبية والتي تم تسجيلها في العام السابق. وانخفض صافي الدخل التشغيلي بنسبة 85% ليبلغ 4.26 مليون دولار بسبب ارتفاع طفيف في مصروفات التشغيل. وانخفض صافي الدخل إلى 0.6 مليون دولار (مقابل 24.7 مليون دولار في عام 2016م).

وقام البنك بإعداد أول نظام للدفع الإلكتروني لإطلاقه في سورية، حيث من المتوقع أن يتم ذلك في عام 2018م. كما دشن البنك برنامج تكوين 2017 مستهدفاً رواد الأعمال السوريين.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ محمد حلبي
المنصب	الرئيس التنفيذي
العنوان	شارع عبدالرحمن شهبندر, ص.ب. 100, دمشق، سورية
هاتف	+963 11 443 78 20
فاكس	+963 11 443 78 10
الموقع الإلكتروني	albarakasyria.com

تقـــرير الرئـــيس التنـفـــيذي (تتـمـة)

السودان

بنك البركة السودان

سنة التأسيس
1984

عدد الفروع
27

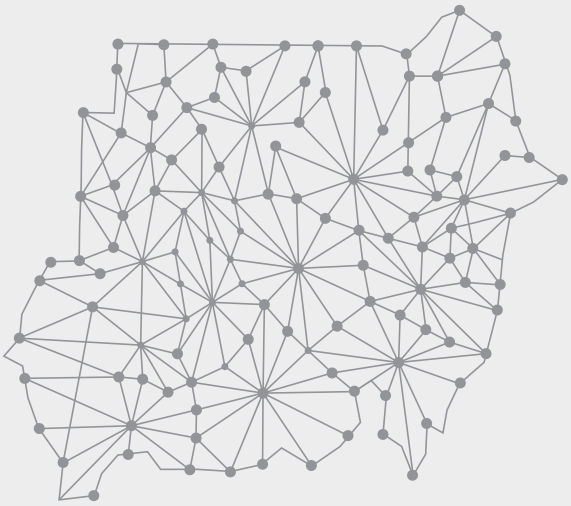

استمر الإقتصاد السوداني في نموه، على الرغم من النقص الحاد في النقد الأجنبي وارتفاع التضخم والعجز التجاري. ومن الجدير بالذكر أنه قد تم تخفيف العقوبات الاقتصادية الأمريكية على السودان، وعليه فإنه يتوقع أن يؤدي ذلك تدريجياً إلى تحسين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وإلى إعادة دمج المصارف السودانية في النظام المصرفي الدولي.

وإرتفع إجمالي أصول بنك البركة السودان بنسبة 61% ليصل إلى 4.46 مليار جنيه سوداني (2.78 مليار جنيه سوداني في عام 2016م)، مدعوماً بزيادة كبيرة في الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة وذمم البيوع المدينة. وفي حال تحويله إلى الدولار الأمريكي، نجد أن إجمالي الأصول قد ارتفع بنسبة 28% إلى 500 مليون دولار (391 مليون دولار في عام 2016م).

وارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 16% ليصل إلى 385 مليون جنيه (332 مليون جنيه سوداني في عام 2016م)، ويعزى ذلك إلى ارتفاع حصة الدخل من الحسابات المشتركة. وارتفع صافي الدخل التشغيلي بنسبة 2% فقط ليبلغ 190مليون جنيه بسبب الارتفاع في مصروفات التشغيل. وارتفع صافي الدخل بنسبة 10% ليصل إلى157 مليون جنيه (142 مليون جنيه في عام 2016م) بعد الانخفاض في المخصصات والضرائب. وعند التحويل إلى الدولار الأمريكي نجد أن صافي الدخل قد انخفض قليلاً ليصل إلى 20.9 مليون دولار.

وواصل البنك تنويع منتجاته، حيث تم إطلاق بطاقة مسبقة الدفع، وخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال. وتجري الاستعدادات والتخطيط لتقديم المزيد من المنتجات خلال الفترة القادمة.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ عبداللّه خيري حامد
المنصب	المدير العام
العنوان	برج البركة, ص.ب. 3583 ، شارع القصر, الخرطوم، السودان
هاتف	+249 187 112 000
فاكس	+249 183 788 585
الموقع الإلكتروني	albaraka.com.sd

جنوب أفريقيا

بنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا

سنة التأسيس
1989

عدد الفروع
12

ظلت حالة عدم الإستقرار السياسي في جنوب أفريقيا تؤثر سلباً على ثقة قطاع الأعمال، مما نتج عنه انخفاض في النمو الاقتصادي وارتفاع في معدلات البطالة. وقد تعرضت العملة الوطنية "الراند" لتقلبات كبيرة خلال العام.

وبالرغم من هذه الظروف في جنوب أفريقيا فقد تسارع النمو القوي لبنك البركة جنوب أفريقيا، حيث ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 23% ليصل إلى 475 مليون دولار (387 مليون دولار في عام 2016م)، مع زيادة ملحوظة فى معدل النمو لعمليات التمويل بصيغة المشاركة.

وارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 29% إلى 22,5 مليون دولار (17.4 مليون دولار في عام 2016م)، مدعوماً بشكل أساسي بارتفاع حصة الدخل من الحسابات المشتركة. وارتفع صافي الدخل التشغيلي بنسبة 36% ليصل إلى 5.92 مليون دولار بسبب ترشيد مصروفات التشغيل. وارتفع صافي الدخل بأكثر من 41% ليبلغ 4.02 مليون دولار.

وواصل حساب الادخار للشركات، الذي أطلق للمحامين في عام 2016، بغرض إيداع أموال زبائنهم في هذه الحسابات على سبيل الأمانة، بجذب مستوى عال من الودائع. كما تم اطلاق حسابات ادخار خالية من الضريبة وذلك بعد إصدار الحكومة لقوانين صممت خصيصاً لتشجيع الادخار، وقد اجتذبت هذه الحسابات ودائع معتبرة.

وتقديراً لمكانته في السوق، فقد قامت مجلة جلوبال فاينانس بإختيار بنك البركة جنوب أفريقيا كأفضل مؤسسة مالية إسلامية في جنوب أفريقيا لعام 2017م.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ شبير شوهان
المنصب	عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان	2 كينغزميد بوليفارد, مكتب كينغزميد بارك، شارع ستولوارت سايملن، ص.ب. 4395, دوربان 4000, جنوب أفريقيا
هاتف	+2731 364 9000
فاكس	+2731 364 9001
الموقع الإلكتروني	albaraka.co.za

تقـــرير الرئـــيس التنـفـــيذي (تتـمـة)

لبنـان

بنك البركة لبنان ش.م.ل

سنة التأسيس
1991

عدد الفروع
7

حافظ اقتصاد لبنان على معدل نموه في عام 2017م، مدعوماً بارتفاع عدد السائحين وزيادة معدل إشغال الفنادق، مع انتعاش الصادرات. ومع ذلك، فإن الاقتصاد اللبناني يعمل بأقل بكثير من طاقته القصوى من حيث تشغيل العمالة والناتج القومي.

وبالرغم من هذه الظروف، ارتفع إجمالي أصول بنك البركة لبنان بنسبة 12% ليصل إلى 355 مليون دولار (316 مليون دولار أمريكي في عام 2016م)، مدعوماً بزيادة ذمم البيوع الدائنة والأرصدة مع البنوك.

وقد ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي ليبلغ 8.65 مليون دولار (8.2 مليون دولار في عام 2016م)، مدعوماً بارتفاع الإيرادات من الحسابات الممولة ذاتياً وكذلك حصة الإيرادات من الحسابات المشتركة. وبالنسبة لصافي إيرادات التشغيل وصافي الدخل، فقد تكبد البنك خسائر قدرها 2.06 مليون دولار و 2.08 مليون دولار على التوالي.

وقد عمل البنك على طرح مجموعة واسعة من المنتجات وتنويع دخله وزيادة قاعدة الزبائن. وفي نهاية العام، توصل إلى اتفاق مع دائرة البريد اللبنانية، المزود الوطني لخدمات البريد، لتقديم خدمات البركة من خلال فروعها. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تطوير مجموعة من الخدمات المبتكرة لإطلاقها في عام 2018م.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ معتصم محمصاني
المنصب	عضو مجلس الإدارة والمدير العام
العنوان	شارع جوستنيان، مبنى باك الطابق 12، الصنائع، جانب غرفة التجارة والصناعة، بيروت، لبنان
هاتف	748061 9611+ إلى 65
فاكس	700 مقسم 65-748061 9611+
الموقع الإلكتروني	albaraka-bank.com

المملكة العربية السعودية

إتقان كابيتال

سنة التأسيس

2007

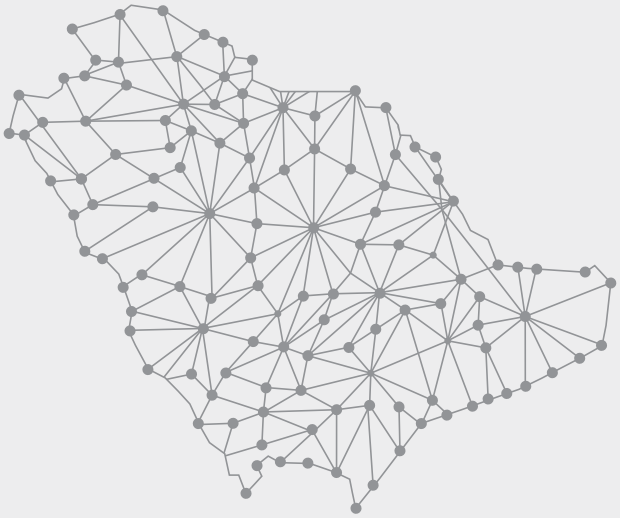

يقع المقر الرئيسي لشركة إتقان كابيتال في المملكة العربية السعودية، وتعمل الشركة بنشاط في مجال إدارة الأصول، والاستثمارات، والخدمات الاستشارية وخدمات الحفظ والإدارة. وتكتسب شركة إتقان كابيتال أهمية إستراتيجية من بين وحدات المجموعة كونها الوحدة الوحيدة المخصصة للعمل كمصرف استثماري.

تأقلم الاقتصاد السعودي عبر عدة سنوات مع انخفاض أسعار النفط. وقد نما الاقتصاد بشكل معتدل في عام 2017م، كما تم فرض بعض الضرائب الجديدة لتحسين الوضع المالي للدولة. وقد كان رد فعل المؤسسات وأصحاب ذوي الملاءة المالية لهذه الظروف الاقتصادية الصعبة هو العمل على تجنب المخاطر.

ونتيجة لهذه الظروف الاقتصادية الصعبة، انخفض إجمالي الدخل التشغيلي لإتقان إلى خسارة بلغت 0.3 مليون دولار. وعلى الرغم من الإرتفاع في الإيرادات من الخدمات المصرفية إلا أن أثر هذه الزيادة قد محي بالإنخفاض الذي حدث في الإيرادات من الاستثمارات مثل الأنشطة التجارية. وبلغت الخسارة الصافية لهذا العام 3.8 مليون دولار.

كما انخفض إجمالي الأصول بنسبة 13% ليصل إلى 28 مليون دولار بسبب انخفاض الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة، على الرغم من الإرتفاع في حجم الأوراق المالية المتداولة.

وظل صندوق إتقان للمرابحات والصكوك يتمتع بمكانة قوية في السوق المحلية لصناديق سوق المال. بالإضافة إلى ذلك، فقد فازت شركة إتقان بتوقيع عدة اتفاقات استشارية.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ عبد اللّه فريد شاكر
المنصب	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
العنوان	ذا هيد كوارترز بيزنس بارك، البرج الغربي - الدور الخامس عشر، طريق الكورنيش، ص.ب. 8021 ، جدة 21482, المملكة العربية السعودية
هاتف	+966 12 510 6030
فاكس	+966 12 510 6033
الموقع الإلكتروني	itqancapital.com

تقـــرير الرئـــيس التنـفـــيذي (تتـمـة)

المغرب

بنك التمويل والإنماء

سنة التأسيس
2017

عدد الفروع
1

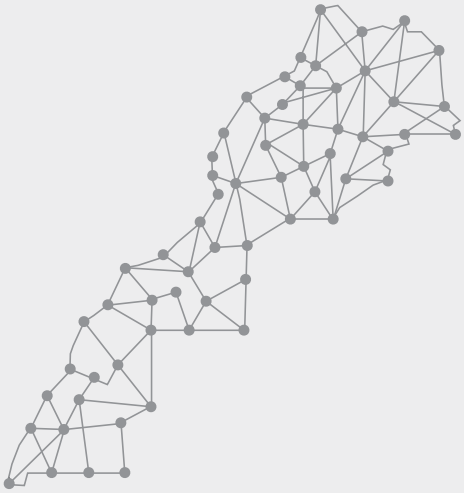

يعتمد اقتصاد المغرب إلى حد كبير على المنتجات الزراعية مثله في ذلك مثل العديد من الاقتصادات الأفريقية الأخرى. وفي عام 2017م، عزز الانتعاش القوي في الزراعة الاقتصاد المغربي وأدى إلى دعم الإنفاق الاستهلاكي.

وشاركت مجموعة البركة المصرفية مع البنك المغربي للتجارة الخارجية لأفريقيا في عام 2017م في تأسيس بنك التمويل والإنماء، وهو بنك مشاركة جديد مقره الرئيسي في الدار البيضاء. ويهدف البنك الجديد إلى إنشاء شبكة فروع تتكون من 37 فرعاً تنتشر في مدن المغرب وذلك بحلول عام 2022م، مدعومة بالتكنولوجيا الإلكترونية.

ونحن نؤمن بأن الاقتصاد المغربي يتمتع بإمكانيات هائلة، وأن هذا هو الوقت المناسب لإنشاء بنك إسلامي، خاصة وأنه يجري حالياً في المغرب تطوير الأنظمة والقوانين المصرفية الشرعية لدعم الأنشطة المصرفية الإسلامية.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ محمد معروف
المنصب	المدير العام
العنوان	157، شارع الحسن الثاني, الدار البيضاء، 20000, المغرب
هاتف	+212520515151
فاكس	+212522264789
الموقع الإلكتروني	btibank.ma

اندونيسيا

مجموعة البركة المصرفية (مكتب تمثيلي)

سنة التأسيس

2008

استمر الاقتصاد الإندونيسي في التوسع بمعدل سريع، مدعوماً بنمو أقوى من المتوقع في اقتصاد كل من الصين وأوروبا. وقد بدأت الحكومة بإدخال إصلاحات احترازية كما تتوفر لديها الخطط اللازمة للاستثمار في البنية التحتية الضرورية. ويتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.2% في عام 2017م.

يقوم المكتب التمثيلي لمجموعة البركة المصرفية بالبحث عن إمكانية قيام المجموعة بأعمال تجارية في إندونيسيا أو الإستحواذ على بنك محلي. ويحافظ المكتب على الاتصال مع السلطات الرقابية المحلية والمجموعات المصرفية الرئيسية مع الحفاظ على صورة وسمعة مجموعة البركة المصرفية وعلامتها التجارية. ومع زيادة التدفقات التجارية بين إندونيسيا والعديد من الأسواق التي تعمل فيها وحدات المجموعة، يعمل المكتب التمثيلي على دراسة وتحديد الفرص المتاحة للوحدات.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

اسم رئيس الوحدة	الأستاذة/ نور البرية جعفر
المنصب	رئيس المكتب التمثيلي
العنوان	مبنى رافيندو، الطابق 10، جالان كيبون سيريه رقم 75، جاكرتا بوسات 10340، اندونيسيا
هاتف	+62 21 316 1345
فاكس	+62 21 316 1074
الموقع الإلكتروني	albaraka.com

تقـــرير الرئـــيس التنـفـــيذي (تتـمـة)

ليبيا

مجموعة البركة المصرفية (مكتب تمثيلي)

سنة التأسيس

2011

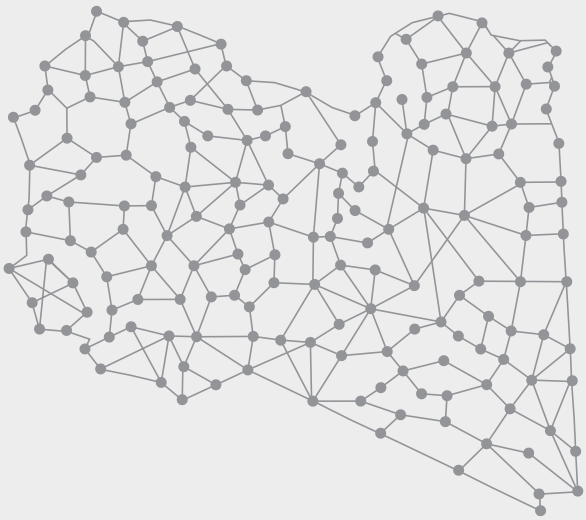

لا تزال الأزمة السياسية التي طال أمدها في ليبيا، إلى جانب انخفاض أسعار النفط، تعيق نمو اقتصاد هذا البلد. وتعتمد النظرة المستقبلية على استعادة الاستقرار الدائم، فضلاً عن برامج إعادة بناء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية.

ويساعد مكتبنا التمثيلي في ليبيا وحدات مجموعة البركة المصرفية على إقامة علاقات متينة مع البنوك المحلية والسلطات الرقابية. وقد قام المكتب بتسهيل الاتصالات بين وحدات مجموعة البركة المصرفية والبنوك المحلية، وكذلك القيام بتوفير الردود والمعلومات اللازمة لأي استفسارات من البنوك المحلية التي ترغب في التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي.

ولاشك أن هناك مؤشرات واعدة لأعمال المجموعة في ليبيا حالما يستقر الوضع السياسي هناك.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

أسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ محمد الخازمي
المنصب	رئيس المكتب التمثيلي
العنوان	برج طرابلس، برج رقم 1, الطابق 14 ، مكتب رقم 144, ص.ب. 93271, طرابلس، ليبيا
هاتف	+218 (21) 3362311 / +218 (21) 3362310
فاكس	+218 (21) 3362312
الموقع الإلكتروني	albaraka.com

نختصر المسافات لصنّاع المستقبل

حوكمة الشركات

لقد تأسست مجموعة البركة المصرفية في عام 2002 لتجمع ما كان في ذلك الوقت 11 بنكاً مستقلاً تشترك في ملكية مشتركة ورؤية أخلاقية واحدة، ولكنها فيما عدا ذلك منفصلة في كل شيء، لتجمعها تحت إدارة مجموعة واحدة ينصب تركيزها على تحقيق عائدات مالية كبيرة ومستدامة وبناء قيمة عالية للمساهمين وباستمرار على المدى الطويل. ومنذ البداية اعتبرت مجموعة البركة بأن اعتناق سياسة حوكمة شركات وثقافة إدارة مخاطر منضبطة هو شرط أساسي لضمان إدارة فعالة للمجموعة. إن تبني والمحافظة على أعلى مستوى من حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، من خلال المراجعة المتواصلة واليقظة، هو المفتاح لبناء شركة مسئولة تتمتع بأخلاقيات قوية. وقد كان ذلك ضرورياً لبناء بنية حوكمية شاملة يتم بموجبها وبشكل واضح تحديد وفصل الوظائف، والأدوار، والمسئوليات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومسئولي وموظفي الشركة.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن وضع والإشراف على إستراتيجية عمل وأولويات المجموعة، وكذلك عن وضع السياسات عالية المستوى وإدارة الشركة بشكل عام، ويكون مسئولا أمام المساهمين عن الأداء المالي والتشغيلي للمجموعة. كما إنه مسئول عن جمع وتخصيص رأس المال، ومراقبة الإدارة التنفيذية ومتابعة أدائها لعمليات المجموعة، واتخاذ القرارات التي تخص الأعمال المهمة، وتعظيم قيمة طويلة الأمد للمساهمين. يقوم المجلس بتأمين قيام المجموعة بإدارة المخاطر بشكل فعال، من خلال الموافقة على ومتابعة مستوى المخاطر المقبولة للمجموعة والتعرف على التهديدات الإستراتيجية طويلة المدى لأعمال المجموعة وحمايتها منها.

يكون مجلس الإدارة أيضاً، ضمن أمور أخرى، مسئولاً عما يلي:

- وضع أهداف وأغراض المجموعة وإعادة تقييمها بشكل دوري،
- وضع السياسات اللازمة لتحقيق أهداف وأغراض المجموعة،
- وضع هيكل ومسئوليات الإدارة ومراجعتها بصورة منتظمة ومراقبة فعالية الإدارة التنفيذية بما في ذلك مراقبة قدرتها على تخطيط وتنفيذ الإستراتيجيات،
- مساءلة الإدارة التنفيذية عن النتائج،
- وضع سياسات وإجراءات مناسبة لعملية الموافقة على الميزانيات التقديرية ومراجعة الأداء مقارنة بالأهداف المحددة في الميزانية التقديرية وبمؤشرات الأداء الرئيسية،
- التحقق من وضع إطار عام، فعال، شامل وشفاف لحوكمة الشركات،
- وضع والموافقة على سياسات وإجراءات مناسبة لضمان الامتثال بالسلوك الأخلاقي وبالقوانين والأنظمة ومعايير التدقيق والمحاسبة وسياسة حوكمة الشركات لمجموعة البركة المصرفية،
- التأكد من أن عمليات مجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة مدعومة ببيئة مراقبة مناسبة، أي أن تكون لدى وظائف وأقسام الامتثال وإدارة المخاطر والرقابة المالية وإعداد التقارير موارد مناسبة وهياكل ملائمة،
- التحقق من أن عمليات مجموعة البركة المصرفية مدعومة بنظام تقنية معلومات فعال ومتكامل ويمكن الاعتماد عليه،
- التأكيد على وإبلاغ الإدارة التنفيذية بأهمية قيام التدقيق الداخلي في مجموعة البركة المصرفية وفي وحداتها التابعة بمراجعات دورية لآليات الضبط الداخلية وتفعيل إجراءات لتعزيز التدقيق الداخلي واتخاذ تدابير تصحيحية سريعة وفعالة لمعالجة ما تكشفه أعمال التدقيق،
- الموافقة على شطب ديون التسهيلات الائتمانية والاستثمارات، حين يكون ذلك مطلوباً، وفقاً لسياسات وإجراءات مجموعة البركة المصرفية،
- الموافقة على الاستثمارات الإستراتيجية التي تقوم بها مجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة،
- رصد ومتابعة احتمال نشوء تضارب مصالح ومنع المعاملات غير السليمة مع الأطراف ذات الصلة،
- الموافقة على أية معاملات جوهرية خارج النسق الاعتيادي لأعمال المجموعة أو التي تتجاوز حدود صلاحيات الموافقة المفوض بها إلى الإدارة التنفيذية،
- تأمين إعداد بيانات مالية تعبر بدقة عن الوضع المالي للمجموعة، وذلك على أساس منتظم وثابت وتأمين مراجعة والموافقة على ونشر البيانات المالية الدورية والتقارير السنوية،
- الموافقة على جميع التغييرات المهمة في السياسات المحاسبية وسياسات إعداد التقارير لمجموعة البركة المصرفية،
- ضمان الامتثال في جميع الأوقات بجميع المعايير الشرعية والمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،
- تأمين أن يكون لمجموعة البركة المصرفية دليل سلوك معتمد للموظفين وأن يتم الامتثال بشكل تام بهذا الدليل في جميع الأوقات،
- تأمين أن تحافظ بيئة المراقبة والانضباط على السرية اللازمة لمعلومات العملاء وصون وحماية حقوق وأموال العملاء بشكل مناسب،
- تنظيم عقد اجتماعات الجمعية العمومية والمساهمين وإعداد جداول الأعمال الخاصة بها،
- ضمان المعاملة العادلة والمنصفة لجميع حملة الأسهم بما في ذلك مساهمي الأقلية،
- القيام بأية مهام أو وظائف يكون مطلوباً من مجلس الإدارة القيام بها بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها.

أثناء مراجعته المنتظمة لإستراتيجية المجموعة، يقوم المجلس باستعراض خطط الأعمال للمجموعة ومستوى المخاطر التي تنطوي عليها هذه الخطط ويقيّم مدى كفاية رأس المال لدعم مخاطر الأعمال للمجموعة ويضع أهداف الأداء ويشرف على المصاريف الرأسمالية الكبرى والتصرف في الاستثمارات والاستحواذات.

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسئولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وفعاليته وعن تعريف وتطبيق معايير المساءلة التي تمكن الإدارة التنفيذية من تحقيق أغراض مجموعة البركة المصرفية. يتحقق المجلس من أن الأطر العامة للنظم وإجراءات المراقبة وهيكلية المجلس والهيكل التنظيمي للمجموعة جميعها مناسبة لأعمال المجموعة والمخاطر المرتبطة بها، كما يقوم بشكل منتظم بتقييم الأطر العامة للنظم وإجراءات المراقبة لهذه الغاية.توجد في البنك إجراءات معتمدة ومستمرة لتشخيص وتقييم وإدارة المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بانتظام من قبل المجلس. وينصّ نظام المجموعة للرقابة الداخلية على وجود توثيق متسلسل يمكن مراجعته والتحقق منه لأغراض المساءلة وتحديد المسئولية ويطبق على جميع عمليات البنك. وقد صمم هذا النظام لتأمين فعالية وكفاءة العمليات والامتثال بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر بشكل يمكن معه تجنب حدوث أخطاء كبيرة أو خسائر جسيمة أو عمليات احتيال.

كجزء من مسئولية مجلس الإدارة في التحقق من تطبيق حوكمة شركات فعالة في جميع الأمور ذات العلاقة بمجموعة البركة المصرفية، قام المجلس بوضع سياسة مكتوبة للامتثال تحكم عملية امتثال مجموعة البركة المصرفية لجميع القوانين والأنظمة، ولاسيما تلك المنصوص عليها من قبل مصرف البحرين المركزي والهيئات الرقابية المحلية الأخرى. لقد قام المجلس بتفويض مسئولية متابعة الامتثال إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة. ويتم أداء هذه المسئولية عن طريق دائرة الامتثال المناط بها تولي جميع جوانب الامتثال بما في ذلك: وضع سياسات وإجراءات فعالة لإدارة مخاطر الامتثال للمجموعة، ومساعدة الإدارة التنفيذية والموظفين في إدارة المخاطر، وتقديم المشورة فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة والمعايير المعمول بها، وتعميم السياسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالامتثال على الموظفين في مجموعة البركة المصرفية، وضمان وجود منهجية فعالة للامتثال والقيام بإعداد تقارير دورية إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بضوابط الامتثال ووضع ضوابط تشغيلية وإطار عام محكم لمتطلبات سياسة "أعرف عميلك" ومكافحة غسل الأموال. تقوم مجموعة البركة المصرفية بشكل مستمر بتعزيز إطار الامتثال فيها وفي كل وحدة من وحداتها التابعة.

وقد وضع مصرف البحرين المركزي في أكتوبر 2010 متطلبات جديدة يتوجب الوفاء بها من قبل جميع الشركات المرخص لها بموجب المجلدين 2 و 6 من "الوحدة رقم إتش سي" من "كتاب القواعد" فيما يتعلق بمبادئ حوكمة الشركات. وتتماشى هذه المتطلبات مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق حوكمة الشركات الصادر من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة في مملكة البحرين، ومع أفضل المعايير الدولية لممارسة حوكمة الشركات التي وضعتها هيئات عالمية مثل لجنة بازل للإشراف المصرفي بالإضافة إلى ضوابط وسياسات مستويات الإدارة العليا ذات العلاقة. وفي عام 2014، أدخل مصرف البحرين المركزي المزيد من المتطلبات التي تتعلق بالمكافآت للأشخاص الذين لديهم صلاحية الاعتماد والآخذين مخاطر حقيقية (أنظر أدناه)، وقد تم اعتماد هذه المتطلبات من قبل مجموعة البركة المصرفية. وتقوم مجموعة البركة المصرفية بإجراء تقييمات داخلية سنوية مفصلة للتأكد من الامتثال بهذه المتطلبات وتضع خطوات محددة لمعالجة أي قصور يتم التعرف عليه. وتتم إحاطة كل من مصرف البحرين المركزي، ومساهمي المجموعة، ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية علماً بشكل تام بأي قصور كهذا إن وجد والخطوات التي تتم اتخاذها لمعالجته. وبناءً على هذا الإجراء، فقد تقدمت مجموعة البركة المصرفية سابقاً بطلب وحصلت على موافقة مصرف البحرين المركزي على تعيين رئيس لمجلس الإدارة على الرغم من أنه ليس عضواً مستقلاً في مجلس الإدارة حسب التعريف المنصوص عليه في كتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي.

تقوم مجموعة البركة المصرفية باستمرار بالتحقق من أن مساهمي الأقلية في المجموعة ممثلون تمثيلاً جيداً في مجلس الإدارة عن طريق أعضاء مجلس الإدارة المستقلين الذين تكون لديهم مسئولية إضافية عن حماية حقوق مساهمي الأقلية.

يعقد مجلس الإدارة اجتماعات منتظمة (على الأقل أربع مرات في السنة) وله جدول رسمي بالأمور التي يختص بها، وينظر في الجوانب الأساسية من شئون المجموعة التي تحال إليه لاتخاذ قرارات بشأنها. يقوم المجلس بمراجعة إستراتيجية المجموعة وخططها المالية وجميع التغييرات الجوهرية المقترحة في سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها وينظر في التقارير المرفوعة له عن عمليات المجموعة (مع التركيز على التطوير التنظيمي وإدارة المخاطر وتطوير تقنية المعلومات) وأداء الإدارة التنفيذية. يحضر أعضاء مجلس الإدارة جميع اجتماعات المجلس كلما أمكن، وفي كل الأحوال يجب أن لا يقل عدد الاجتماعات التي يحضرها العضو عن 75% من مجموع الاجتماعات في أية سنة، كما يقوم الأعضاء بالتواصل غير الرسمي فيما بين بعضهم البعض في الفترات التي تفصل بين الاجتماعات.

رئيس مجلس الإدارة مسئول عن قيادة المجلس وعن أداء المجلس لوظيفته بكفاءة، ويتأكد من استلام جميع أعضاء المجلس جدول الأعمال ومحاضر الاجتماعات السابقة ومعلومات أساسية خطية قبل كل اجتماع من اجتماعات المجلس، وفيما بين الاجتماعات عند الضرورة. يتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسئولياتهم على أكمل وجه. وفي هذا الخصوص، يحق لمجلس الإدارة ولجانه وجميع أعضائه بصورة فردية الاتصال بالإدارة التنفيذية والاستشاريين القانونيين الخارجيين أو غيرهم من الاستشاريين والمستشارين المختصين على نفقة المجموعة، وبأمين سر المجلس الذي يكون مسئولاً عن التأكد من الامتثال بإجراءات المجلس وباللوائح والأنظمة المعمول بها. يشجع المجلس مشاركة أعضاء الإدارة التنفيذية في اجتماعات المجلس إذا ما كان ذلك مناسباً فيما يتعلق بالمسائل التي يتداولها المجلس، وحيثما يعتقد الرئيس التنفيذي للمجموعة بوجوب تعرف الإدارة التنفيذية على أمر ما يتم تداوله في المجلس.

بموجب النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية يتكون مجلس الإدارة مما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضواً. يشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ومع ذلك يجوز تمديد مدة الولاية بناء على طلب المجلس لفترة لا تزيد عن ستة شهور على أن يتم الحصول على موافقة وزير الصناعة والتجارة والسياحة في البحرين على ذلك.

لا يوجد حد أعلى للسنّ الذي يتوجب عنده على عضو مجلس الإدارة التقاعد من المجلس. وتنتهي عضوية عضو المجلس بانتهاء مدة ولايته/ ولايتها أو بناء على قرار من المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، أو نتيجة لواحدة أو أكثر من أحداث أو ظروف محددة، وتشمل هذه ما يلي:

- اكتشاف أن التعيين الأصلي للعضو كان مخالفاً لأحكام النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية،
- سوء استغلال عضو لمركزه/ مركزها كعضو مجلس إدارة، أو الإخفاق في الامتثال بشروط تعيينه/ تعيينها أو أحكام اللوائح الداخلية للمجلس أو لجانه،
- إخفاق العضو في حضور ثلاثة اجتماعات متتالية لمجلس الإدارة دون عذر مشروع يتم إبلاغ المجلس به خطياً،
- عند استقالة العضو رسمياً من المجلس بعد تقديم إخطار مسبق بمدة معقولة، أو
- تقلد العضو لوظيفة أخرى بأجر في مجموعة البركة المصرفية إلا إذا وافق مجلس الإدارة بشكل محدد على خلاف ذلك.

عند الإعلان عن طلب تقديم ترشيحات لمنصب عضو مجلس إدارة للحلول محل أعضاء مجلس الإدارة الذين ستنتهي مدة السنوات الثلاث المقررة لعضويتهم، يجب تقديم طلبات الترشيح هذه إلى رئيس مجلس الإدارة ضمن الوقت المحدد في الإعلان. وكجزء من عملية الترشيح، يجب أن يكون كل ترشح كهذا متوافقاً مع القواعد واللوائح المحلية ويجب تقديمه إلى مصرف البحرين المركزي لضمان الامتثال بمتطلبات "صالح ومناسب" لمصرف البحرين المركزي. يتم بعد ذلك تقديم أسماء كافة الأفراد المرشحين الذين وافق عليهم مصرف البحرين المركزي إلى المساهمين في اجتماع الجمعية العامة المقبل لإجراء الانتخابات عليهم. وتجرى انتخابات أعضاء مجلس الإدارة لمجموعة البركة المصرفية وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية.

وتماشياً مع ممارسات حوكمة المؤسسة، يوجد هناك خطة خلافة لمجلس الإدارة. ويتم مراجعة هذه الخطة بصورة سنوية وتقدم لمصرف البحرين المركزي.

حوكـمة الشـركات (تتمـة)

يستلم كل عضو جديد ينتخب لمجلس الإدارة خطاب تعيين خطي يوضح الصلاحيات والواجبات والمسئوليات والامتثالات لذلك العضو وغيرها من شروط تعيينه ذات الصلة.

يتألف مجلس الإدارة حالياً من ثلاثة عشر عضو ممن يتمتعون بخلفيات وخبرات مختلفة وهم مسئولون فرادى ومجتمعين عن أداء مسئوليات المجلس وعن الحكم على الأمور باستقلالية وموضوعية. ولا توجد لأي عضو فرد أو مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة صلاحيات مطلقة لاتخاذ القرار أو هيمنة على عملية اتخاذ القرار في المجلس. وفيما عدا الرئيس التنفيذي للمجموعة فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم إما أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلون تماماً عن الإدارة التنفيذية، كما أن كلا منهم مسئول بشكل فردي عن تمحيص ومساءلة قرارات وأداء الإدارة التنفيذية. يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي أعضاء مختلفون وللرئيس التنفيذي مسئوليات منفصلة ومحددة بشكل واضح. ويتم تقييم حجم وتركيبة مجلس الإدارة ولجانه بصورة منتظمة، بينما يتم بشكل سنوي تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة بصورة فردية فيما يتعلق بفعاليتهم ومساهمتهم واستقلاليتهم على ضوء المصالح المفصح عنها والسلوك. كما تتم مراجعة استقلالية أو عدم استقلالية الأعضاء على أساس سنوي.

لا تقدم مجموعة البركة المصرفية أية حوافز أسهم مرتبطة بالأداء للمجلس أو الإدارة التنفيذية. وتتم مكافأة جميع أعضاء مجلس الإدارة فقط عن طريق المكافأة السنوية إلى جانب المكافأة التي تدفع لعضو مجلس الإدارة عن كل اجتماع يحضره، بالإضافة إلى تعويض مصاريف السفر، حسب مقتضى الحال.

لقد اعتمد مجلس الإدارة مدونة رسمية للسلوك والأخلاق المهنية تطبق على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمسئولين والموظفين والوكلاء والمستشارين وأي شخص آخر يمثل أو يتصرف بالنيابة عن المجموعة. ويمكن الرجوع إلى تفاصيل المدونة في قسم الإفصاحات العامة الإضافية من هذا التقرير.

وتمشياً مع أفضل الممارسات العالمية وكتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، قام المجلس بتبني إجراءات حوكمة شركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين أكثر من ثلث الأعضاء كمستقلين في المجلس حسب تعريف مصطلح "مستقلين" في كتاب قواعد المصرف المركزي.

في عام 2017 كان أعضاء مجلس الإدارة كما يلي:

أعضاء غير تنفيذيين

1. الشيخ صالح عبد اللّه كامل - رئيس مجلس الإدارة
2. الأستاذ عبد اللّه صالح كامل – نائب رئيس مجلس الإدارة
3. الأستاذ عبد الإله صباحي
4. الأستاذ محي الدين صالح كامل
5. الدكتور خالد عبد اللّه عتيق

أعضاء مستقلون

1. الأستاذ عبد اللّه عمار السعودي - نائب رئيس مجلس الإدارة
2. الأستاذ صالح محمد اليوسف
3. الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي
4. الأستاذ جمال بن غليطة
5. الدكتور باسم عوض اللّه
6. الأستاذ سعود صالح الصالح
7. الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل

عضو تنفيذي

الأستاذ عدنان أحمد يوسف - الرئيس التنفيذي

تم انتخاب جميع أعضاء مجلس الإدارة الحاليين لمدة 3 سنوات في 20 مارس 2017.

لجان مجلس الإدارة

لقد قام المجلس بتشكيل عدد من اللجان تابعة للمجلس يتم تعيين أعضائها من بين أعضاء المجلس وقد تم تفويض مسئوليات محددة لكل منها. إن لجان المجلس الرئيسية هي كما يلي:

اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة

يرأس اللجنة التنفيذية الأستاذ عبداللّه صالح كامل وتضم في عضويتها الرئيس التنفيذي للمجموعة الأستاذ عدنان أحمد يوسف والأستاذ عبد الإله صباحي والأستاذ صالح محمد اليوسف. تضم اللجنة التنفيذية ما لا يقل عن أربعة أعضاء مجلس إدارة وتجتمع على الأقل مرتين في السنة. لقد قام مجلس الإدارة بتفويض اللجنة التنفيذية بموجب نظام داخلي رسمي معتمد من قبلها بمسئولية تقديم توصيات إلى المجلس، لغرض الحصول على موافقة المجلس، فيما يتعلق بالإستراتيجيات العامة وخطة العمل للمجموعة، أو فيما يتعلق بأي تغيير جوهري عليها، أو أي تغيير كبير في رأسمال المجموعة أو في هيكلها التنظيمي أو أصولها أو استثماراتها.

لجنة المزايا وشئون أعضاء مجلس الإدارة

تعمل لجنة المزايا وشئون أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لنظام داخلي رسمي معتمد من قبلها. يرأس اللجنة الأستاذ سعود صالح الصالح (عضو مستقل) وتضم في عضويتها الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي (عضو مستقل) والأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل (عضو مستقل). تجتمع اللجنة مرتين في السنة على الأقل وتنظر في جميع العناصر الأساسية لسياسة المكافآت، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءً على انتظام حضورهم اجتماعات المجلس واجتماعات اللجان. كما توصي لمجلس الإدارة مستويات مكافآت فريق الإدارة التنفيذية والموظفين الآخرين في مجموعة البركة المصرفية وفقاً لهيكلة حوافز معتمدة مرتبطة بالأداء. كما تقوم اللجنة أيضاً بأداء دور لجنة الترشيحات كما هو موصوف أدناه.

تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ولجان المجلس والرئيس التنفيذي. عندما تتم مناقشة مسألة ترتبط بمصلحة شخصية لعضو في اللجنة، ينسحب ذلك العضو من الاجتماع ويمتنع عن التصويت. إن اللجنة مسئولة عن تحديد الأشخاص المؤهلين لأن يصبحوا أعضاء مناسبين في مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو المراقب المالي أو سكرتير الشركة وأي مسئولين تنفيذيين آخرين (باستثناء تعيين رئيس دائرة التدقيق الداخلي) وتقديم توصيات بذلك. كما إنها مسئولة أيضاً عن تأهيل وتثقيف وتوجيه أعضاء مجلس الإدارة الجدد وتنظيم ندوات وبرامج تدريبية أخرى من وقت لآخر لأعضاء المجلس.

لجنة التدقيق والحوكمة التابعة للمجلس

يرأس لجنة التدقيق والحوكمة الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي (عضو مستقل) وتضم في عضويتها الدكتور باسم عوض اللّه (عضو مستقل) والأستاذ محي الدين صالح (عضو غير تنفيذي). ويحكم عمل اللجنة نظام داخلي رسمي مكتوب وافقت عليه اللجنة واعتمده مجلس الإدارة. تجتمع اللجنة رسمياً أربع مرات على الأقل في السنة، ويحضر مدقق الحسابات الخارجي اجتماعاً واحداً على الأقل من هذه الاجتماعات في كل سنة. علاوةً على ذلك، يكون لمدقق الحسابات الخارجي اتصال غير محدود مع لجنة التدقيق والحوكمة ورئيسها طوال السنة.

لقد قام مجلس الإدارة بتكليف لجنة التدقيق والحوكمة بمسئولية تأمين وجود نظام فعال للتدقيق الداخلي وبيئة رقابة داخلية مستمرة ونظام جيد للمحاسبة والرقابة المالية. تقوم اللجنة بإنجاز ذلك عن طريق مراجعة منتظمة لتقارير التدقيق الداخلي وخطابات المدققين الخارجيين وتقارير زيارات التفتيش التي تقوم بها المصارف المركزية وكذلك للسياسات والممارسات المحاسبية والمالية ولإعداد التقارير المالية وضوابط وإجراءات الإفصاح للمجموعة ومدى كفاية وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية في المركز الرئيسي لمجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة. تختص اللجنة بالنظر في جميع الأمور التي تتعلق بالرقابة المالية وإعداد التقارير المالية، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي ونطاق ونتائج عمليات التدقيق، وإدارة المخاطر، والامتثال بالمتطلبات الرقابية والقانونية والمعايير المحاسبية والمتطلبات الشرعية. كما تقوم اللجنة بالنظر في والموافقة على خطط التدقيق السنوية وتأمين التنسيق بين المدققين الخارجيين والداخليين ومراقبة استقلالية ومؤهلات وفعالية وأداء المدققين الخارجيين وتقوم برفع توصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين وإنهاء عقود المدققين الخارجيين وتحديد مكافآتهم وتعيين رئيس دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة.

تقوم اللجنة باستعراض البيانات المالية السنوية والفصلية للمجموعة والتوصية لمجلس الإدارة باعتمادها كما تقوم بمراجعة كفاية المخصصات وأية تقارير لمستشارين خارجيين فيما يتعلق بمهام طلب تقصي أو تقديم مشورة محددة.

تقوم اللجنة بتأمين وجود نظم رقابة مناسبة لأعمال المجموعة وللمعلومات التي يحتاجها مجلس الإدارة، بما في ذلك نظم ووظائف لتشخيص ومراقبة المخاطر والوضع المالي للمجموعة والامتثال بالقوانين واللوائح المطبقة وأفضل الممارسات المعمول بها. وتضمن اللجنة أن يتم توفير هذه المعلومات في الوقت المطلوب. وتخضع مختلف إجراءات ونظم الرقابة الداخلية للمراجعة المستقلة من قبل دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة التي ترجع في المسئولية مباشرة للجنة كما تم ذكره أعلاه، وأيضاً من قبل المدققين الخارجيين والهيئات الرقابية الرسمية حسب مقتضى الحال. وتتم إحالة جميع خطابات المدقق الخارجي الموجهة للإدارة وأية مسائل مهمة يثيرها المدققون الخارجيون وتقارير التفتيش التي يصدرها مفتشو مصرف البحرين المركزي أو المفتشون التابعون لأية سلطات اختصاص في أي مكان تعمل فيه مجموعة البركة أو وحداتها التابعة إلى لجنة التدقيق والحوكمة لمراجعتها فور صدورها، وتقوم بالنيابة عن المجلس بتأمين اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب.

تقوم اللجنة أيضاً بالإشراف على ومتابعة تنفيذ إطار سياسة حوكمة الشركات وتقدم تقارير وتوصيات لمجلس الإدارة بناءً على النتائج التي تتوصل إليها.

وضع مجلس الإدارة نظاماً للإبلاغ عن المخالفات يتيح للموظفين أن يعبروا بسرية تامة عن أية مخاوف فيما يتعلق بأية مخالفات محتملة في الأمور المالية أو القانونية. ووفقاً لهذا النظام يمكن إبلاغ المخاوف مباشرةً لأي عضو في لجنة التدقيق والحوكمة أو لمسئول أو موظف محدد يقوم بدوره بإبلاغ لجنة التدقيق بالأمر.

لجنة المخاطر التابعة للمجلس

يرأس الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل (عضو مستقل) لجنة المخاطر التابعة للمجلس، وتضم اللجنة في عضويتها الأستاذ جمال بن غليطة (عضو مستقل) والدكتور خالد عتيق (عضو غير تنفيذي). تجتمع لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة رسمياً مرتين على الأقل في السنة ولكن يجوز لها أن تجتمع لعدد أكبر من المرات بطلب من رئيس اللجنة. يجوز أن تدعو اللجنة الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة الائتمان والمخاطر وكبار المدراء التنفيذيين الآخرين للمجموعة لحضور أي من اجتماعاتها.

يقوم مجلس الإدارة بتحديد مدى قابلية واستعداد المجموعة لتقبل المخاطر بناءً على توصيات من لجنة المخاطر. تكون لجنة المخاطر التابعة للمجلس مسئولة عن وضع المستويات المقبولة لتعرض المجموعة للمخاطر، وعن الموافقة على إستراتيجية الإدارة التنفيذية لإدارة المخاطر وتأمين اتخاذ الإدارة التنفيذية لكافة الخطوات اللازمة لتشخيص وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر.إن هدف اللجنة هو الإشراف على نظم وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في المجموعة، وكذلك لضمان وجود تشخيص وإدارة فعالين للمخاطر وكذلك التحقق من الامتثال بالمبادئ التوجيهية الداخلية والمتطلبات الخارجية. تقوم اللجنة بمراجعة الأمور التي يتم تشخيصها من قبل إدارات التدقيق الداخلي والامتثال في مجموعة البركة المصرفية و/أو أي من وحداتها التابعة مثل نقاط الضعف أو الخلل في نظم المراقبة.

لجنة المسئولية الاجتماعية والاستدامة التابعة للمجلس

يرأس الدكتور باسم عوض اللّه (عضو مستقل) لجنة المسئولية الاجتماعية والاستدامة التابعة للمجلس، وتضم اللجنة في عضويتها الأستاذ عبد الإله صباحي والأستاذ صالح محمد اليوسف. تكون اللجنة مسئولة عن قيادة برنامج المسئولية الاجتماعية والاستدامة لمجموعة البركة. تشرف اللجنة على صياغة السياسات والإستراتيجيات من قبل الإدارة التنفيذية ولجنة المسئولية الاجتماعية والاستدامة التابعة للإدارة التنفيذية التي تهدف إلى جعل مجموعة البركة المصرفية وجميع وحداتها التابعة نموذجاً يحتذى به للمجموعة المصرفية الإسلامية التي تقدم خدمات مصرفية ومالية بطريقة مسئولة اجتماعياً ومستدامة بالتوافق مع مبادئ وأهداف الشريعة الإسلامية.

تهدف اللجنة إلى التمسك بروح التمويل الإسلامي الذي يفرض المسئولية الاجتماعية والاستدامة كسمة رئيسية للصيرفة والتمويل الإسلاميين. تنفذ اللجنة التزامها بروح المسئولية الاجتماعية والاستدامة المتأصلة في التمويل الإسلامي عن طريق وضع أهداف فصلية وسنوية متنوعة للإدارة التنفيذية.

الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

يتم انتخاب الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية لمجموعة البركة المصرفية (الهيئة الشرعية) من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بناءً على توصية من مجلس الإدارة. وتشارك هيئة الرقابة الشرعية بنشاط في تطوير منتجات وخدمات المجموعة وتقوم بالمصادقة أو الإشراف على مصادقة هيئات الرقابة الشرعية للوحدات التابعة على توافق كل منتج أو خدمة تقدمها الوحدات التابعة مع معايير ومبادئ الشريعة الإسلامية.

تعمل الهيئة الشرعية ضمن نظامها الداخلي الذي يوضح سياساتها وإجراءاتها ومسئولياتها. في قيامها بمسئولياتها، ويكون للهيئة الشرعية أثناء قيامها بمهامها الحق الكامل في التواصل مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارة وموظفي الوحدات التابعة. وبالإضافة إلى استعراض وتقديم المشورة فيما يتعلق بالامتثال الشرعي في جميع المنتجات والخدمات، تقوم الهيئة بتدقيق عمليات المجموعة من منظور شرعي إسلامي.

تجتمع الهيئة الشرعية ما لا يقل عن 6 مرات في السنة. ويتم دفع مكافأة سنوية لأعضاء الهيئة بالإضافة إلى مكافأة لعضو الهيئة عن كل اجتماع حضره، مع تعويضه عن نفقات السفر حسب مقتضى الحاجة. ولا يتم دفع أية مكافأة مرتبطة بأداء المجموعة لأعضاء الهيئة.

حوكـمة الشـركات (تتمـة)

جدول حضور أعضاء مجلس الإدارة اجتماعات المجلس واللجان في عام 2017

اسم المجلس/ اللجنة	عدد الاجتماعات في 2017	تواريخ الاجتماعات	اسم العضو	عدد الاجتماعات التي حضرها	
مجلس الإدارة	7	22/02/2017 20/03/2017 10/05/2017 04/06/2017 07/08/2017 13/11/2017 24/12/2017	الشيخ صالح عبد اللّه كامل	5	
			الأستاذ عبد اللّه عمار السعودي	7	
			الأستاذ عبد اللّه صالح كامل	5	
			الأستاذ صالح محمد اليوسف	7	
			الأستاذ عدنان أحمد يوسف	7	
			الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي	7	
			الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي	7	
			الأستاذ جمال بن غليطة	7	
			الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل	7	
			الدكتور باسم عوض اللّه	7	
			الأستاذ محي الدين صالح كامل	6	
			الأستاذ سعود صالح الصالح	6	
			الدكتور خالد عبد اللّه عتيق	5	■
اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة	4	29/01/2017 06/05/2017 27/09/2017 03/12/2017	الأستاذ عبد اللّه صالح كامل	3	
			الأستاذ صالح محمد اليوسف	3	▲
			الأستاذ عدنان أحمد يوسف	4	
			الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي	4	
			الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل	1	●
لجنة التدقيق والحوكمة	5	12/02/2017 10/05/2017 07/08/2017 13/11/2017 20/12/2017	الأستاذ صالح محمد اليوسف	1	●
			الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي	5	
			الدكتور باسم عوض اللّه	5	
			الأستاذ محي الدين صالح كامل	2	▲
لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة	4	20/02/2017 04/06/2017 14/09/2017 09/12/2017	الأستاذ صالح محمد اليوسف	1	●
			الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي	4	
			الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل	4	
			الأستاذ سعود صالح الصالح	3	▲
لجنة المخاطر	3	02/03/2017 10/05/2017 11/11/2017	الأستاذ جمال بن غليطة	3	
			الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل	2	▲
			الأستاذ محي الدين صالح كامل	1	●
			الأستاذ سعود صالح الصالح	1	●
			الدكتور خالد عبد اللّه عتيق	2	▲
لجنة المسئولية الاجتماعية والاستدامة	3	21/02/2017 03/06/2017 24/12/2017	الأستاذ صالح محمد اليوسف	2	▲
			الأستاذ عدنان أحمد يوسف	1	●
			الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي	3	
			الدكتور باسم عوض اللّه	3	

■ لم يكن عضواً في مجلس الإدارة عند انعقاد اجتماعيه رقم 1 و 2

▲ لم يكن عضواً في اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة عند انعقاد اجتماعها الأول

▲ لم يكن عضواً في لجنة التدقيق والحوكمة عند انعقاد اجتماعها الأول

▲ لم يكن عضواً في لجنة المزايا وشئون مجلس الإدارة عند انعقاد اجتماعها الأول

▲ لم يكن عضواً في لجنة المخاطر عند انعقاد اجتماعها الأول

▲ لم يكن عضواً في لجنة المسئولية الاجتماعية والاستدامة عند انعقاد اجتماعها الأول

● حضر الاجتماع الأول فقط للجنة التنفيذية لمجلس الإدارة

● حضر الاجتماع الأول فقط للجنة التدقيق والحوكمة

● حضر الاجتماع الأول فقط للجنة المزايا وشئون مجلس الإدارة

● حضر الاجتماع الأول فقط للجنة المخاطر

● حضر الاجتماع الأول فقط للجنة المسئولية الاجتماعية والاستدامة

السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

الشيخ صالح عبد اللّه كامل
رئيس مجلس الإدارة

الشيخ صالح كامل رئيس مجلس إدارة شركة دلة البركة القابضة، ويرأس حالياً مجلس إدارة المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والغرفة التجارية الصناعية بجدة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة. وعضو الهيئة الاستشارية لرئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IDB). كما أنه عضو في مجالس إدارة العديد من المنظمات والاتحادات الإقليمية والدولية في جميع أنحاء العالم. يعد الشيخ صالح كامل رجل أعمال سعودي معروف ومرموق ومن رواد الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية على المستوى الدولي، ويملك خبرة عريضة تفوق 50 عاماً في هذا المجال. كما أنه مؤسس مجموعة دلة البركة ومجموعة البركة المصرفية. وتقديراً لإنجازاته ودوره في نشر مبادئ الاقتصاد الإسلامي، والتي تم تجسيدها في فلسفة المجموعة من خلال مفهوم "إعمار الأرض"، فقد حصل الشيخ صالح كامل على أعلى الجوائز والشهادات والأوسمة من قبل العديد من الدول والمؤسسات طوال حياته المهنية. الشيخ صالح كامل، حاصل على بكالوريوس في التجارة.

الأستاذ/ عبد اللّه عمار السعودي
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ عبداللّه عمار السعودي رئيس المصرف المتحد للتجارة والاستثمارات بطرابلس، ليبيا والرئيس التنفيذي للمكتب الاستشاري "عبداللّه السعودي ومشاركوه" ذ.م.م في البحرين. وعضو مجلس إدارة بنك الاعتماد اللبناني بيروت. كما أنه مؤسس المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب) في البحرين، وشغل منصب الرئيس التنفيذي فيها من 1980 حتى 1994. كما أسس الشركة العربية للخدمات المالية (معفاة)، وبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي في البحرين. كما قام أيضاً بتأسيس المصرف العربي الليبي الخارجي، طرابلس وشغل فيه منصب الرئيس التنفيذي من 1972 - 1980. وعمل الأستاذ عبدالله أيضاً في مصرف ليبيا المركزي لمدة 14 عاما شغل خلالها مناصب مختلفة. الأستاذ عبدالله السعودي مصرفي بارز ومرموق على المستوى الدولي، ويملك خبرة تزيد على خمسة عقود في هذا المجال. وقد تلقى العديد من الأوسمة والميداليات العالمية خلال مسيرته المهنية، من أبرزها حصوله على لقب «الشخصية المصرفية الأكثر ابتكاراً» في عام 1980 في حفل تكريم أقيم في جامعة جورج تاون في واشنطن، وجائزة "أفضل شخصية مصرفية" عام 1990 من الجمعية المصرفية العربية الأمريكية، وجائزة «الشخصية المصرفية العربية» في العام 1993 من اتحاد المصارف العربية، إلى جانب العديد من الأوسمة والميداليات الذهبية، من أبرزها وسام من ملك إسبانيا والميدالية الذهبية من الرئيس الإيطالي في العام 1977، والميدالية الكبرى من رئيس جمهورية تونس عام 1993. كما منح مؤخراً جائزة النزاهة العربية من الاتحاد العربي لمكافحة التزوير - التابع للجامعة العربية في عام 2012. الأستاذ عبدالله السعودي شخصية ليبية مصرفية وحاصل على شهادة في الإدارة والمحاسبة.

الأستاذ/ عبد اللّه صالح كامل
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ عبداللّه صالح كامل الرئيس التنفيذي لمجموعة دلة البركة، المملكة العربية السعودية. كما أنه رئيس مجلس إدارة شركة عسير، وشركة أملاك للتطوير والتمويل العقاري، ومؤسسة عكاظ للصحافة والنشر، وهو أيضاً نائب رئيس مجلس إدارة مدينة الملك عبداللّه الاقتصادية (إعمار). وقد شغل الأستاذ عبداللّه كامل في السابق عدداً من المناصب التنفيذية في مجموعة دلة وصولاً إلى منصب نائب الرئيس لقطاع الأعمال حتى عام1999، عندما شغل منصبه الحالي. يملك الأستاذ عبداللّه كامل خبرة تمتد لأكثر من 29 عاماً في مختلف المجالات. كما أنه شخصية نشطة جداً في مجال العمل الخيري والعام، وذلك من خلال عضويته في العديد من المنظمات والاتحادات الدولية والمحلية، ومنها الغرفة التجارية الصناعية في جدة (عضو الغرفة لدورتين)، ومنظمة الرؤساء العرب، وجمعية أصدقاء السعودية، ومجلس أمناء صندوق المئوية، ومنتدى أمير ويلز الدولي لقيادات الأعمال. الأستاذ عبداللّه كامل، رجل أعمال سعودي بارز، درس الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ صالح محمد اليوسف
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ صالح اليوسف عضو مجلس إدارة بنك البركة في لبنان. شغل في السابق منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك الكويت الصناعي ش.م.ك. وقبل ذلك شغل عدة مناصب تنفيذية في البنك الصناعي الكويتي والبنك المركزي الكويتي. كما تولى رئاسة مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي، البحرين، ورئيس مجلس مستشاري المؤسسة العربية المصرفية - داوس آند كو، فرانكفورت، ورئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة أفكار القابضة، وعضو مفوض في مجلس المفوضين بهيئة أسواق المال في الكويت. الأستاذ صالح اليوسف عضو في مجالس إدارات العديد من المؤسسات المالية منها مجموعة الأوراق المالية، وبنك الخليج ش.م.ك في الكويت، والمؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب في البحرين، والبنك الأهلي المتحد ش.م.ب في لندن، ومؤسسة الخليج للاستثمار. الأستاذ صالح اليوسف يملك خبرة مصرفية تزيد عن 35 عاماً، وهو كويتي الجنسية وحاصل على بكالوريوس في التجارة من جامعة الكويت.

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

تولى الأستاذ يوسف قيادة مجموعة البركة المصرفية منذ تأسيسها. وهو رئيس مجلس الإدارة لكل من بنك البركة التركي للمشاركات، بنك البركة الجزائر، بنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا، بنك البركة لبنان، البنك الإسلامي الأردني، بنك البركة مصر، بنك البركة سورية، بنك البركة السودان، بنك البركة (باكستان) المحدود.كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي- البحرين، وعضوية مجلس إدارة كل من بنك البركة تونس وشركة إتقان كابيتال في المملكة العربية السعودية. وقد شغل الأستاذ يوسف منصب رئيس اتحاد المصارف العربية في لبنان لفترتين متتاليتين (2013-2007). وهو حاصل على وسام الكفاءة لعام 2011 من قبل صاحب الجلالة - الملك حمد بن عيسى آل خليفة - ملك مملكة البحرين بما يمثل تشريفاً عظيماً وتقديراً للدور الفاعل الذي يقوم به. كما يحمل أيضاً لقب السفير الأممي لمملكة البحرين للمسؤولية الاجتماعية (CSR) من الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، علاوة على حصوله مرتين على جائزة الشخصية المصرفية الإسلامية للعام (2004 و 2009). وبالإضافة إلى ذلك، فقد حصل على جائزة "لاريبا للتميز في الإنجاز" لعام 2012. وقد قامت جامعة الجنان في لبنان بمنحه شهادة الدكتوراة الفخرية في إدارة الأعمال، كما تم منحه وسام الرئاسة السودانية للتميز في المسئولية الاجتماعية. وفي عام 2016، قلد الأستاذ يوسف لقب "المفوض السامي للتبشير بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030". كما فاز أيضاً بالجائزة الذهبية للتنمية المستدامة في مؤتمر عمان الدولي للمسؤولية الاجتماعية في العام 2016. وفي عام 2017، تم انتخاب الأستاذ يوسف رئيساً لمجلس إدارة جمعية مصارف البحرين، كما تم اختياره الشخصية المالية الإسلامية للعام 2017 وذلك في مراسم حفل توزيع جوائز التمويل الإسلامي العالمي. كما اختارته أيضا مجلة CPi لمساهماته المتميزة في المسئولية الاجتماعية للشركات في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية. كما حصل مرتين على جائزة الشخصية المصرفية الإسلامية. ويحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال (Hull) في المملكة المتحدة. وقد عمل سابقاً مع المؤسسة العربية المصرفية لمدة تزيد على العشرين سنة واختتمها كعضو في مجلس إدارتها.

حوكـمة الشـركات (تتمـة)

الأستاذ/ عبد الإله عبد الرحيم صباحي
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ عبدالإله صباحي نائب رئيس مجموعة دلة البركة، ورئيس مجلس إدارة بنك البركة تونس، ورئيس مجلس إدارة الشركة العربية للتأجير الدولي في المملكة العربية السعودية، وشركة البحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار في تونس. كما أنه عضو مجلس إدارة شركة دلة البركة القابضة في البحرين، وشركة الأمين للاستثمار في الأردن، وعدد من الشركات العالمية الأخرى. يتمتع الأستاذ عبدالإله صباحي بخبرة في مجال الصيرفة والأعمال الدولية تزيد عن 38 عاماً، قضى ال 27 سنة الأخيرة منها مع مجموعة دلة البركة في المملكة العربية السعودية. الأستاذ صباحي مصرفي سعودي معروف حاصل على بكالوريوس في العلوم المحاسبية من جامعة الملك عبدالعزيز في المملكة العربية السعودية.

الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ إبراهيم الشامسي عضو مجلس إدارة بنك البركة التركي للمشاركات وبنك البركة سورية. شغل في السابق منصب عضو مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت، ومنصب الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات الإسلامي في دبي، ونائب المدير العام لصندوق أبوظبي للإنماء. تمتد خبرة الأستاذ إبراهيم الشامسي لأكثر من 45 عاماً في قطاع الخدمات المالية وفي خدمة حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. الأستاذ إبراهيم الشامسي مصرفي إماراتي مرموق حاصل على بكالوريوس في التجارة.

الأستاذ/ جمال بن غليطة
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ جمال بن غليطة مصرفي إماراتي متميز وأحد قادة الأعمال الرائدين. تمتد خبرته المصرفية إلى ما يزيد عن 27 عاماً، شغل خلالها مناصب رئيسية في مختلف التخصصات بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد والتمويل التجاري والموارد البشرية في "الإمارات الإسلامي" ومجموعة بنك الإمارات دبي الوطني. له العديد من الإسهامات الهامة تتضمن التخطيط لإطلاق " الإمارات الإسلامي"، وتأسيس وحدات أعمال جديدة ضمن مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني بما في ذلك الخدمات المصرفية الخاصة وشركة إدارة الأصول وشركة الإمارات المالية. علاوة على ذلك، كان له دورٌ بارز في مسيرة النمو التي شهدتها إدارة الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات. ويشغل بن غليطة حالياً منصب الرئيس التنفيذي لـ "الإمارات الإسلامي" منذ أكتوبر عام2011، وهو المنصب الذي انتقل إليه من منصبه السابق كنائب للرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني والمدير العام للأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات. ومنذ تعيينه في هذا المنصب، قاد بن غليطة مسيرة النمو التي حققها "الإمارات الإسلامي" ليصبح أحد المصارف الإسلامية الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وأسهم النهج المبتكر الذي اعتمده في إدارة "الإمارات الإسلامي" في حصول المصرف على العديد من الجوائز على الصعيدين المحلي والدولي، بما في ذلك جائزة "أفضل بنك إسلامي" في دولة الإمارات العربية المتحدة. وبالإضافة إلى منصبه الحالي، يرأس الأستاذ بن غليطة مجلس إدارة شركة الإمارات للوساطة المالية الإسلامية المحدودة، بالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة في كل من مجموعة البركة المصرفية وشركة تنفيذ المحدودة.

الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ يوسف بن فاضل عضو مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي البحرين، ومصرف عجمان. شغل في السابق منصب مدير عام شركة الإمارات المالية، وقبلها شغل منصب مدير تنفيذي للاستثمار في بنك دبي الإسلامي، إلى جانب عدد من المناصب التنفيذية العليا في بنك أم القيوين الوطني. كما شغل الأستاذ يوسف بن فاضل في السابق منصب عضو مجلس إدارة في العديد من المؤسسات المالية من بينها شركة الاتحاد للتأمين في الإمارات العربية المتحدة، وبنك البحرين الإسلامي، وبنك البوسنة الدولي، وشركة دبي الإسلامية للتأمين. يملك الأستاذ بن فاضل خبرة لأكثر من 32 عاماً في قطاع الخدمات المصرفية، وهو مصرفي إماراتي مرموق حاصل على بكالوريوس في الرياضيات وعلوم الكمبيوتر من جامعة غوانزغا، سبوكين، ولاية واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية.

الدكتور/ باسم ابراهيم عوض اللّه
عضو مجلس الإدارة

الدكتور باسم عوض اللّه هو الممثل الشخصي لجلالة الملك عبداللّه الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية والمبعوث الخاص إلى المملكة العربية السعودية. وهو كذلك الرئيس التنفيذي لشركة طموح للاستشارات المالية والإستراتيجية الواقع مقرها في الإمارات العربية المتحدة ، ونائب رئيس مجلس الإدارة في البنك العربي في الأردن، وعضو مجلس الإدارة في البنك العربي الوطني، في المملكة العربية السعودية وعضو مجلس الإدارة في مجموعة البركة المصرفية، في مملكة البحرين. وقد شغل في السابق العديد من المناصب الرسمية في الأردن منها السكرتير الاقتصادي لرئيس الوزراء (1992 - 1996)، المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء (1996 – 1999)، مدير الدائرة الاقتصادية في الديوان الملكي الهاشمي (1999 – 2001)، وزير التخطيط والتعاون الدولي (أكتوبر 2001 - فبراير 2005)، وزير المالية (2005) مدير مكتب جلالة الملك عبداللّه الثاني بن الحسين (أبريل 2006 - نوفمبر 2007)، ورئيس الديوان الملكي الهاشمي (نوفمبر 2007 - اكتوبر 2008). وعمل الدكتور باسم عوض اللّه أيضاً كأمين عام للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة في الفترة بين 2010 وحتى 2013. كما تم منحه مقعد الملك عبداللّه بن عبد العزيز للزمالة الزائرة في مركز اكسفورد للدراسات الاسلامية في جامعة اكسفورد وذلك في عام 2012. كما أنه عضو في المجلس الاستشاري لمركز الشرق الأوسط في كلية لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية ، ونائب رئيس مجلس الأمناء في جامعة القدس، فلسطين. وحصل الدكتور عوض الله على وسام الحسين للعطاء المميز، ووسام الكوكب من الدرجة الأولى للمملكة الأردنية الهاشمية، ووسام الاستقلال من الدرجة الأولى للمملكة الأردنية الهاشمية وكذلك عدد من الأوسمة من مختلف الدول. الدكتور باسم عوض اللّه لديه خبرة متنوعة ولمدة 32 عاماً وحاصل على درجتي الماجستير والدكتوراة في الاقتصاد من جامعة لندن/كلية لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية ، وعلى درجة البكالوريوس في الاقتصاد الدولي والتجارة والتمويل من جامعة جورج تاون في الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ محي الدين صالح كامل
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ محي الدين كامل، نائب الرئيس التنفيذي للاستثمارات المباشرة في شركة دلة البركة القابضة. وقد شغل سابقاً منصب رئيس مجالس إدارات كل من شركة دلة للإنتاج الإعلامي وشركة الربيع السعودية للأغذية المحدودة، وعضو مجلس الإدارة في كل من شركة دلة للاستثمار العقاري، مصر؛ شركة ألماظة للتطويرالعقاري، مصر؛ شركة جبل عمر للتنمية، شركة الخزامى للإدارة، المجموعة السعودية للبحوث والتسويق، شركة دلة الصحية، مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر. شركة VFS Tasheel العالمية، وعضو لجنة الإدارة في شركة دلة البركة القابضة. وقد عمل الأستاذ محي الدين كامل سابقاً كعضو في مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة جدة، وهو نشط في مجالي العمل العام والمجتمعي في المملكة العربية السعودية. وهو رجل أعمال سعودي معروف يتمتع بخبرة متنوعة مدتها 16عاماً، درس الاقتصاد في جامعة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ سعود صالح الصالح
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ سعود صالح الصالح رئيس مجلس إدارة شركة معاد العالمية، ورئيس مجلس إدارة شركة مجمعات الخليج للمجمعات السكنية ورئيس مجلس أمناء منتدى الرياض الاقتصادي. شغل في السابق عدد من المناصب العليا منها رئيس مجلس إدارة شركة صائب - بي ان بي باريبا لإدارة الأصول، ونائب رئيس مجلس إدارة أمريكان إكسبريس (السعودية) المحدودة، وعضو مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وصندوق التعليم العالي، والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في المملكة العربية السعودية، فضلا عن عضويته في مجلس إدارة شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي، ومجموعة بوينج للتكنولوجيا الصناعية، وشركة أملاك الدولية للتطوير والتمليك العقاري، وشركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف). يحظى الأستاذ سعود بخبرة عريقة في المجال المصرفي تزيد على 33 عاماً، بما في ذلك 26 عاماً عمل خلالها في البنك العربي الوطني والبنك السعودي للاستثمار في الرياض. وتدرج في العديد من المناصب الإدارية وصولا إلى منصب مدير عام البنك السعودي للاستثمار ، ثم عين وزيراً في منصب أمين عام المجلس الاقتصادي الأعلى في المملكة العربية السعودية. الأستاذ سعود الصالح شخصية سعودية مرموقة، حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة بورتلاند ستيت، أريجون في الولايات المتحدة الأمريكية، وماجستير في الاقتصاد من جامعة رود آيلاند الأمريكية.

الدكتور/ خالد عبد اللّه عتيق
عضو مجلس الإدارة

يتولى الدكتور خالد عبد اللّه عتيق منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في بنك الأسرة. يتمتع الدكتور خالد بخبرة تتجاوز 37 سنة في الخدمات المصرفية، الشؤون المالية، التدقيق والمحاسبة. وشغل الدكتور خالد منصب المدير التنفيذي للرقابة المصرفية لدى مصرف البحرين المركزي، حيث كان يتولى مسؤولية الترخيص والتفتيش والإشراف على المؤسسات المالية وذلك للتأكد من التزام البنوك والمؤسسات المالية، سواء التي تعمل في البحرين أم تلك التي تأسست في البحرين، بالقوانين والأنظمة الصادرة من مصرف البحرين المركزي. علاوةً على ذلك، الدكتور خالد هو حاليا عضو مجلس إدارة في بنك البركة الإسلامي. كما عمل في مناصب قيادية مع عدد من المؤسسات، بما في ذلك نائباً للرئيس التنفيذي في فينشر كابيتال بنك. وقبل التحاقه بمصرف البحرين المركزي كان أستاذاً مساعداً في جامعة البحرين. وهو حاصل على شهادة الدكتوراة في الفلسفة - المحاسبة من جامعة هل، المملكة المتحدة.

الإدارة التنفيذية

لقد فوض مجلس الإدارة فريق الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المصرفية المسئولية الأساسية عن تنفيذ إستراتيجية المجموعة وتشخيص وتقييم المخاطر الرئيسية على أعمال المجموعة وعن تصميم وإدارة نظم مراقبة داخلية مناسبة. وتشمل المسئوليات الأخرى للإدارة التنفيذية تأمين تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، والتحقق من قيام المجموعة بالعمل في جميع الأوقات وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء وتنفيذ قرارات وتوصيات الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية وتزويد مجلس الإدارة بالتحاليل، والتقييمات والتوصيات فيما يتعلق بنشاطات المجموعة، وتزويد مصرف البحرين المركزي بجميع المعلومات المطلوبة بموجب قانون مصرف البحرين المركزي واللوائح المعنية. كما تقوم الإدارة التنفيذية بتعميم القرارات الإستراتيجية والقرارات المركزية الأخرى التي يتم اتخاذها على مستوى الشركة الأم على الوحدات التابعة للمجموعة وبذلك يتم التأكد من تنفيذ سياسات وطرق عمل وإجراءات العمليات العامة الموحدة للمجموعة من قبل جميع وحداتها.

وبنهاية عام 2017، كان فريق الإدارة التنفيذية يتألف من الرئيس التنفيذي للمجموعة ورؤساء إدارات التخطيط الإستراتيجي، والعمليات والشئون الإدارية، والمالية، وإدارة الائتمان والمخاطر، والشئون القانونية، والخزانة والاستثمار والمؤسسات المالية، والصيرفة التجارية والمسئولية الاجتماعية والاستدامة. وتكون هناك اتفاقية تعيين مكتوبة مع كل عضو من أعضاء فريق الإدارة التنفيذية تحدد الحقوق والمسئوليات التي تتعلق بوظيفة أو منصب ذلك العضو.

علاوةً على ذلك، تمارس الإدارة التنفيذية مسئوليتها في الإدارة من خلال عدد من اللجان تكون لها مسئوليات محددة، ومن ضمن هذه اللجان ما يلي:

لجنة الإدارة التنفيذية
يتمثل دور لجنة الإدارة التنفيذية في الإشراف على تنفيذ الأهداف الإستراتيجية للمجموعة فيما يتعلق بتوجهات الأعمال والتشغيل والمخاطر وخطط التوسع والسياسات والإجراءات العامة. ويرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتضم في عضويتها رؤساء إدارات التخطيط الإستراتيجي، والعمليات والشئون الإدارية، والمالية، وإدارة الائتمان والمخاطر، وتقنية المعلومات والخدمات المصرفية التجارية والمسئولية الإجتماعية والاستدامة والخزانة والاستثمار والمؤسسات المالية، والصيرفة التجارية والشئون القانونية، والمسئولية الاجتماعية والاستدامة علاوةً على رئيس التدقيق الداخلي كعضو مراقب.

لجنة الموجودات والمطلوبات
تتمثل مسئولية لجنة الموجودات والمطلوبات في مراقبة السيولة وكفاية رأس المال للمجموعة ومراجعة استثمارات المجموعة طويلة الأجل في حقوق ملكية الشركات والدخول إلى الأسواق المختلفة، كما تقوم اللجنة بمراجعة السيولة والتدفقات النقدية للشركة الأم والمجموعة ككل وتضع أهداف نمو الميزانية بالإضافة إلى مراقبة توزيع الأرباح على المستثمرين. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتضم في عضويتها رؤساء إدارة الخزانة والاستثمار والمؤسسات المالية، وإدارة الائتمان والمخاطر، والتخطيط الإستراتيجي، والمالية، والعمليات والشئون الإدارية بالإضافة إلى عضو من الإدارة العليا للوحدة التابعة للمجموعة في البحرين وهي بنك البركة الإسلامي (البركة البحرين).

لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي
لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي هي الجهة المخولة بالموافقة على معاملات الائتمان، كما تختص بالنظر في أمور سياسات الائتمان والتسهيلات الائتمانية للمجموعة، والتسهيلات الائتمانية المتعثرة، ومستويات المخصصات للديون المتعثرة. ويرأس الرئيس التنفيذي للمجموعة لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي ويعين في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية.

لجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية
يتمثل دور لجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية في مساعدة لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة في إدارة ومراقبة المخاطر وفي وضع ودعم الإجراءات المطلوبة لتحسين كفاءة سياسات وإجراءات وممارسات إدارة وآليات التحكم في المخاطر داخل مجموعة البركة المصرفية. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتضم في عضويتها رؤساء إدارات العمليات والشئون الإدارية، المالية، الائتمان وإدارة المخاطر علاوةً على مدير مراجعة وتحليل التسهيلات الائتمانية ومدير تحليل محفظة الائتمان.

حوكـمة الشـركات (تتمـة)

اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات بالمركز الرئيسي
يتمثل دور اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات بالمركز الرئيسي في وضع إستراتيجية تقنية معلومات قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى للمجموعة والإشراف عليهما ومتابعة تنفيذهما في مختلف وحدات المجموعة بغرض توحيد عملية إدارة المعلومات والعمليات. كما تضم اللجنة في عضويتها رؤساء إدارات المالية، والتخطيط الإستراتيجي، وإدارة الائتمان والمخاطر بالإضافة إلى مرشحين مساندين من كبار المسئولين في مجموعة البركة المصرفية.

لجنة الموارد البشرية والمكافآت
يتمثل دور لجنة الموارد البشرية والمكافآت في مراجعة سياسات وإدارة وتخطيط الموارد البشرية في المركز الرئيسي لمجموعة البركة المصرفية. تضم اللجنة في عضويتها رؤساء إدارات التخطيط الإستراتيجي، والمالية.

لجنة المطلعين الداخليين بالمركز الرئيسي
تم تشكيل لجنة المطلعين الداخليين وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة من مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين لغرض تأمين المحافظة على عدالة ونظامية وشفافية سوق الأوراق المالية وتعزيز وتطوير الممارسات فيما يتعلق بنظم إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية والمؤسسات المماثلة. تكون لجنة المطلعين الداخليين مسئولة عن مراقبة والإشراف على الأمور التي تتعلق بالمطلعين الداخليين لغرض تنظيم تعاملاتهم في الأوراق المالية لمجموعة البركة المصرفية وتأمين أن يكون المطلعون الداخليون في المجموعة على علم ودراية بالمتطلبات القانونية والإدارية فيما يتعلق بحصصهم في أسهم مجموعة البركة المصرفية وتعاملاتهم في أوراقها المالية، وذلك بالإضافة إلى منع سوء استخدام المعلومات السرية من قبل هؤلاء المطلعين الداخليين. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتضم في عضويتها رؤساء إدارات التدقيق الداخلي، والعمليات والشئون الإدارية، والشئون القانونية والخزانة والاستثمار والمؤسسات المالية والصيرفة التجارية وعلاقات المستثمرين.

لجان أخرى
تقوم الإدارة التنفيذية بتشكيل لجان خاصة كلما تطلب الأمر التعامل مع أمور ومبادرات محددة تقوم بها المجموعة من وقت لآخر.

السير الذاتية لأعضاء الإدارة التنفيذية

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

تولى الأستاذ يوسف قيادة مجموعة البركة المصرفية منذ تأسيسها. وهو رئيس مجلس الإدارة لكل من بنك البركة التركي للمشاركات، بنك البركة الجزائر، بنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا، بنك البركة لبنان، البنك الإسلامي الأردني، بنك البركة مصر، بنك البركة سورية، بنك البركة السودان، بنك البركة (باكستان) المحدود. كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي- البحرين، وعضوية مجلس إدارة كل من بنك البركة تونس وشركة إتقان كابيتال في المملكة العربية السعودية. وقد شغل الأستاذ يوسف منصب رئيس اتحاد المصارف العربية في لبنان لفترتين متتاليتين (2013-2007). وهو حاصل على وسام الكفاءة لعام 2011 من قبل صاحب الجلالة - الملك حمد بن عيسى آل خليفة - ملك مملكة البحرين بما يمثل تشريفاً عظيماً وتقديراً للدور الفاعل الذي يقوم به. كما يحمل أيضاً لقب السفير الأممي لمملكة البحرين للمسؤولية الاجتماعية (CSR) من الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، علاوة على حصوله مرتين على جائزة الشخصية المصرفية الإسلامية للعام (2004 و 2009). وبالإضافة إلى ذلك، فقد حصل على جائزة "لاريبا للتميز في الإنجاز" لعام 2012. وقد قامت جامعة الجنان في لبنان بمنحه شهادة الدكتوراة الفخرية في إدارة الأعمال، كما تم منحه وسام الرئاسة السودانية للتميز في المسئولية الاجتماعية. وفي عام 2016، قلد الأستاذ يوسف لقب "المفوض السامي للتبشير بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030". كما فاز أيضاً بالجائزة الذهبية للتنمية المستدامة في مؤتمر عمان الدولي للمسؤولية الاجتماعية في العام 2016. وفي عام 2017، تم انتخاب الأستاذ يوسف رئيساً لمجلس إدارة جمعية مصارف البحرين، كما تم اختياره الشخصية المالية الإسلامية للعام 2017 وذلك في مراسم حفل توزيع جوائز التمويل الإسلامي العالمي. كما اختارته أيضا مجلة CPi لمساهماته المتميزة في المسئولية الاجتماعية للشركات في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية. كما حصل مرتين على جائزة الشخصية المصرفية الإسلامية. ويحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال (Hull) في المملكة المتحدة. وقد عمل سابقاً مع المؤسسة العربية المصرفية لمدة تزيد على العشرين سنة واختتمها كعضو في مجلس إدارتها.

الأستاذ/ مجيد حسين علوي
نائب رئيس تنفيذي - رئيس التدقيق الداخلي

يتمتع الأستاذ مجيد علوي بخبرة تزيد عن 37 سنة في الصيرفة الدولية، خاصة في مجال التدقيق، ويعمل تحت الإشراف المباشر للجنة التدقيق والحوكمة التابعة لمجلس إدارة المجموعة، ويعمل أيضا سكرتيرا للجنة. كما إنه يشارك كمراقب في اجتماعات لجان التدقيق لجميع البنوك التابعة للمجموعة. وتشتمل مسئولية التدقيق على مراجعة بيئة أنظمة الرقابة على تقنية المعلومات، وتطبيق أفضل أساليب الحوكمة الرشيدة وإجراءات الرقابة لضمان الامتثال للقوانين المحلية والعالمية الخاصة بغسيل الأموال وتمويل الارهاب. وقد رأس سابقاً فريق التدقيق في قسم التدقيق الداخلي في المؤسسة العربية المصرفية ، وقبلها كان رئيس العمليات في بنك ناشيونال دي باريس، فرع البحرين.

الأستاذ مجيد علوي زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين من المملكة المتحدة (1980).

الأستاذ/ ك. كريشنامورثي
نائب رئيس تنفيذي - رئيس التخطيط الإستراتيجي

يتمتع الأستاذ كريشنامورثي بأكثر من 40 عامًا من الخبرة في إعداد التقارير المالية والإدارية، وتمويل المؤسسات وهيكلة التمويل، والائتمان، وإدارة المشروعات، والتخطيط الإستراتيجي، وبحوث الأسهم، وإدارة الصناديق الاستثمارية. وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية عام 2004، ترأس قطاع الحلول المصرفية العالمية في إحدى الشركات المرموقة في مجال حلول تقنية معلومات في تورنتو- كندا التي انتقل إليها بعد عمله لمدة سنتين كشريك في بنك استثمار إقليمي في الخليج. وقبل ذلك، أنفق 13 سنة في المؤسسة العربية المصرفية في مجالات الصيرفة الاستثمارية والخزينة وعمل الأستاذ مورثي في سنواته الأولى كمتخصص في الشئون المالية في كل من الهند والبحرين.

الأستاذ كريشنامورثي حاصل على شهادة الزمالة في المحاسبة، وزميل معهد جمعية المحاسبين القانونيين في الهند. وقد تخرج من الجامعة العثمانية بالهند بدرجة بكالوريوس في التجارة.

الأستاذ/ عبد الرحمن شهاب
نائب رئيس تنفيذي - رئيس العمليات والشؤون الإدارية

يتمتع الأستاذ عبد الرحمن شهاب بخبرة مصرفية تفوق 41 عاماً عمل خلالها في عدة مناصب قيادية في عدد من المؤسسات المالية الدولية التقليدية والإسلامية. وهو عضو في مجلس إدارة بنك البركة الجزائر، وبنك البركة (باكستان) المحدود. وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية في مايو 2006 كان يشغل منصب مساعد الرئيس التنفيذي للعمليات والشؤون الإدارية في بنك البحرين الإسلامي الذي انضم إليه في 2002 بعد مسيرة مهنية ناجحة من 1985 إلى 2002 في مصرف فيصل الإسلامي البحرين (بنك الإثمار حالياً)، وقبلها كان يعمل في بنك البحرين والشرق الأوسط، وفي فروع البحرين لكل من أمريكان إكسبريس بنك، وبنك أوف أمريكا، وبنك تشيس مانهاتن. وبدأ حياته المهنية في حبيب بنك المحدود عام 1973.

الأستاذ عبدالرحمن شهاب حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال، بالمملكة المتحدة.

الأستاذ/ حمد عبد اللّه العقاب
نائب رئيس تنفيذي - رئيس المالية

يملك الأستاذ حمد العقاب خبرة مصرفية تربو على 24 عاماً في الشؤون المالية والتدقيق. ويشغل منصب رئيس مجلس المعايير المحاسبية التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. كما أنه عضو في مجلس إدارة بنك البركة التركي للمشاركات، والبنك الإسلامي الأردني، وبنك البركة الجزائر. علاوة على ذلك، فإنه في لجنة التدقيق في البنك الإسلامي الأردني وبنك البركة الجزائر، وعضو لجنة المسئولية الاجتماعية ولجنة الائتمان في البنك الإسلامي الأردني وعضو في اللجنة التنفيذية وعضو مراقب في لجنة التدقيق لبنك البركة التركي للمشاركات. قبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية في فبراير 2005، عمل الأستاذ حمد العقاب كمدير أول في دائرة التدقيق الداخلي بمصرف الشامل. وقبل ذلك كان عضواً في فريق التدقيق في مجموعة آرثر أندرسون.

الأستاذ حمد العقاب محاسب قانوني معتمد ومحاسب إداري عالمي معتمد.

الأستاذ/ جوزيف بيتر سُلاي
نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الائتمان والمخاطر

يملك الأستاذ بيتر سُلاي خبرة مصرفية دولية تتجاوز 41 عاماً في مجالات الائتمان، وإدارة المخاطر، والخدمات المصرفية للشركات، وتمويل التجارة وهو عضو في الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المصرفية منذ سبتمبر 2006. في السابق عمل مع بنك الخليج الدولي ش.م.ب، حيث انضم إليه في عام 1979 كمسئول للائتمان والتسويق الإقليمي لمنطقة أوروبا الوسطى في لندن، المملكة المتحدة وثم تدرج في مجال الائتمان وتطوير الأعمال قبل أن يتم تعيينه رئيس الائتمان وعضو لجنة المخاطر للمجموعة. وقبل ذلك، عمل في بنك مونتريال الكندي، وعين لاحقا كممثل للبنك للشرق الأوسط.

الأستاذ بيتر سُلاي حاصل على ماجستير في الاقتصاد من جامعة بودابست، وعلى شهادة مصرفية من معهد المصرفيين الكنديين. وقد تخرج من برنامج الإدارة المتقدمة من معهد الانسيد- فرنسا

الأستاذ/ صلاح عثمان أبو زيد
نائب رئيس أعلى - رئيس الشؤون القانونية

يتمتع الأستاذ صلاح أبو زيد بخبرات مهنية لأكثر من 33 عاماً من خلال العمل في مجال القضاء والمحاماة والاستشارات القانونية في شركات قانونية محلية وإقليمية ودولية ومؤسسات مالية. كما أنه سكرتير لمجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية، وبعض لجان مجلس الإدارة. انضم إلى مجموعة البركة المصرفية في منصب نائب رئيس أول - رئيس الشؤون القانونية والامتثال، ثم رقي إلى درجة نائب رئيس أعلى. قبل انضمامه إلى المجموعة، كان يعمل مديراً للشؤون القانونية في بنك البركة الإسلامي (البحرين)، وقبل ذلك عمل في سلطنة عُمان منذ عام 2001 حتى 2004 في شركة محاماة دولية، وفي سلطنة عمان تم اعتماده للترافع أمام محاكم السلطنة بكافة درجاتها، وقبلها عمل لأكثر من 20 عاماً في مختلف مجالات العمل القانوني بالسودان.

الأستاذ صلاح أبو زيد حاصل على بكالوريوس القانون من جامعة الخرطوم، السودان.

الأستاذ/ محمد عبداللّه القاق
نائب رئيس أعلى- رئيس الخدمات المصرفية التجارية

يتمتع الأستاذ محمد القاق بخبرة مصرفية تزيد عن 26 عاماً في الخدمات المصرفية التجارية. وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية في أغسطس 2014، شغل منصب مدير عام دائرة العلاقات المصرفية الدولية والقروض المصرفية المجمعة لدى البنك التجاري الكويتي في الكويت، وقبلها كان يشغل منصب نائب الرئيس الأول في المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب، البحرين، ونائب الرئيس التنفيذي ورئيس مجموعة تسهيلات الشركات والمؤسسات المالية لدى المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)، كما كان عضوا في مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي في البحرين في الفترة من 2009 إلى 2012. بدأ الأستاذ محمد القاق عمله المصرفي في بنك الإسكان للتجارة والتمويل في مقره الرئيسي في الأردن في عام 1990، وبعدها عمل في البنك العربي في الإدارة العامة في الأردن، وفي بنك قطر الوطني في قطر.

الأستاذ محمد القاق حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هوارد، الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ خالد القطان
نائب رئيس أعلى - رئيس الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية

يملك الأستاذ خالد القطان خبرة مصرفية تتجاوز 34 عاماً في مجال الخزينة والعمليات. انضم إلى مجموعة البركة المصرفية في يونيو 2007 في منصب نائب الرئيس، ثم تمت ترقيته إلى منصبه الحالي في 2016. وقبل ذلك شغل منصب مدير الخزينة في بنك الإسكان، البحرين، حيث تولى مسئولية إدارة كافة عمليات الخزينة بالبنك، وكان عضواً في عدد من اللجان الإدارية في البنك. كما عمل سابقاً في مصرف الشامل، البحرين في منصب مدير عمليات الخزينة، وفي بنك الخليج المتحد، البحرين.

الأستاذ خالد القطان حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال، المملكة المتحدة.

حوكـمة الشـركات (تتمـة)

الأستاذ/ قطب يوسف علي
رئيس الامتثال للمجموعة

الأستاذ قطب يوسف علي هو مهني متخصص مع أكثر من 38 عاما من الخبرة في مجال الخدمات المالية والمصرفية. انضم الأستاذ يوسف علي إلى مجموعة البركة المصرفية في يناير عام 2012. قبل ذلك، عمل الأستاذ يوسف علي مع المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب)، البحرين لمدة 18 سنة في مختلف المناصب، ومنها رئيس الامتثال للمجموعة، حيث كان مسئولا عن الإشراف على وتنسيق مهام وأنشطة الامتثال، بما في ذلك الامتثال الرقابي وحوكمة الشركات ومكافحة غسل الأموال والعقوبات الدولية عبر شبكة وحدات المؤسسة في جميع أنحاء العالم. وقبل هذا التعيين في عام 2009، شغل الأستاذ قطب يوسف علي عددا من المناصب العليا في قسم العالم العربي والمصرفية العالمية في المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب). قبل ذلك عمل لبنك تابع للمؤسسة حيث شغل عددا من المناصب العليا ومنها رئيس التدقيق الداخلي والمالية. وبدأ الأستاذ يوسف علي حياته المهنية مع شركة بيت مارويك ميتشل وشركاه (الآن KPMG)، لندن.

الأستاذ يوسف علي هو زميل معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز، المملكة المتحدة.

الدكتور/ علي عدنان إبراهيم
نائب رئيس أول- رئيس المسئولية الاجتماعية والاستدامة

الدكتور علي عدنان إبراهيم لديه خبرة أكثر من 21 سنة وهو رئيس دائرة المسئولية الاجتماعية في المجموعة، ومتخصص في الإستراتيجيات القائمة على السوق لتحقيق التنمية الاقتصادية واستدامة الشركات، وتأثير الاستثمار، والتمويل الإسلامي الأصغر وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعمليات الدمج والاستحواذ، والهيكلة الشرعية. وقام بوضع استراتيجيات وعمليات لضمان أن أعمال البركة تساهم في مجتمعاتها. سابقا، كان الدكتور علي مستشار قانوني في بيكر آند ماكينزي. وبصفته حاصل على منحة دراسية من برنامج فولبرايت، حصل الدكتور إبراهيم على الدكتوراه في التشريع المالي من جامعة جورج تاون (بامتياز). وقد شارك أيضا في برامج القيادة مثل «القيادة العالمية والسياسة العامة في القرن الـ21» في جامعة هارفارد و«القيادة التحويلية» في جامعة أكسفورد. وقد شغل مرتين منصب رئيس مشارك للجنة التمويل الإسلامي في رابطة المحامين الأمريكية. ونشر الدكتور إبراهيم عدة بحوث دولية حول الإستراتيجيات القائمة على السوق لتحقيق التنمية الاقتصادية والشمول المالي، والتمويل الإسلامي وتنظيمه، والتمويل الأصغر الإسلامي، وحوكمة الشركات المقارن وأسواق رأس المال في البلدان النامية. ويشغل الدكتور علي منصب رئيس لجنة التنمية المستدامة لجمعية مصارف البحرين، وكذلك قائد عالمي في المنتدى الاقتصادي العالمي.

الامتثال والسياسات والإجراءات

امتثال المجموعة

تلتزم مجموعة البركة المصرفية بالامتثال للمتطلبات الرقابية العالمية المتزايدة. ووفقاً لسياسة الامتثال للمجموعة، التي اعتمدها مجلس إدارة المجموعة في نوفمبر 2009، فقد قامت مجموعة البركة المصرفية بتعيين مسئول الامتثال تحت مسمّى "رئيس امتثال المجموعة"، حيث يتمثل دوره في مساعدة الإدارة التنفيذية في ضمان امتثال المجموعة بسياسة الامتثال للمجموعة، وخاصة ضمان أن تتم جميع أنشطة المجموعة وفقاً لجميع القوانين والتنظيمات المعمول بها طبقاً لأفضل الممارسات. وتدعم وظيفة الامتثال في المجموعة الوحدات وتقوم بتحديث السياسات حينما يكون ذلك ضروريا. وهناك توجه مستمر لتعزيز ثقافة الامتثال من خلال الاستثمار في الأنظمة المتطورة والتدريب الفعال للموظفين. ولا تتردد المجموعة إطلاقا في رفض الأعمال التي تنطوي على مخاطر انتهاك نص أو روح القوانين والقواعد والمعايير الرقابية السارية التطبيق.

يقوم مسئول الامتثال في المجموعة بصياغة إستراتيجية الامتثال وإطار عام لإدارة الامتثال في المجموعة للتنفيذ في جميع أنحاء المجموعة. وتعكس هذه الإستراتيجية المبادئ والممارسات التالية والتي هي متأصلة في المجموعة وجميع وحداتها المصرفية:

- الامتثال بنص وروح القوانين والقواعد والمعايير الرقابية التي تسري على المجموعة وعلى كل وحدة من وحداتها التابعة،
- التقيّد بممارسة الأعمال وفقا لجميع المعايير الرقابية والأخلاقية،
- تشجيع ثقافة امتثال قوية يكون بموجبها الامتثال مسئولية كل فرد في المجموعة،
- الحفاظ على بيئة حوكمة شركات قوية في جميع الأوقات.

تواصل مجموعة البركة المصرفية ووحداتها المصرفية تعزيز السياسات والإجراءات والأطر المتعلقة بالامتثال. كما تم رفع مهارات الموظفين من خلال التدريب المستمر والهادف. وقد تم إدخال الأنظمة وأدوات الاتمتة وفقاً لمقتضيات الحاجة وذلك بغرض تحسين معايير الامتثال في كافة أنحاء المجموعة.

وظيفة مستقلة

تشمل وظيفة امتثال المجموعة في مجموعة البركة المصرفية ما يلي:

- التشخيص والتقييم لمخاطر الامتثال،
- وضع سياسات وبرامج وخطط الامتثال وتنفيذ الإجراءات،
- مراقبة وإدارة والتخفيف من حدة والإبلاغ عن مخاطر الامتثال،
- مراقبة والتحقيق في والإبلاغ عن مخالفات الامتثال والأحداث والمخاطر المتعلقة بالامتثال،
- تقديم المشورة للإدارة والموظفين حول الامتثال والأمور التنظيمية.

يرجع مسئول الامتثال بالمجموعة في المسئولية مباشرة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة، حيث يقوم بالمراقبة المستقلة نيابة عن مجلس الإدارة ويرفع تقاريره للمجلس متى تطلّب الأمر ذلك. وإضافة إلى ذلك، فإن لمسئول الامتثال بالمجموعة الحق والسلطة في الاتصال بمصرف البحرين المركزي عندما وحيثما يرى ذلك ضرورياً. وتوجد وظائف امتثال في جميع الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية تدعم مسئول الامتثال بالمجموعة. وعلى مستوى المجموعة يكون مسئول الامتثال بالمجموعة مسئولا عن تنسيق تشخيص وإدارة مخاطر الامتثال في كامل المجموعة بالتعاون مع رؤساء إدارات الامتثال المحليين في كل وحدة تابعة.

لقد وضعت مجموعة البركة المصرفية لجميع وحداتها مبادئ توجيهية مكتوبة للموظفين حول التنفيذ المناسب للقوانين والأنظمة والقواعد والمعايير من خلال سياسات وإجراءات معتمدة بما في ذلك سياسة الامتثال. وتتطلب سياسة الامتثال بمجموعة البركة المصرفية من جميع الوحدات التابعة والمسئولين والموظفين الامتثال لكافة القوانين والقواعد والأنظمة ومعايير ممارسات السوق الجيدة.

تصنف مخاطر الامتثال في المجموعة كالتالي:

- الامتثال الرقابي وحوكمة الشركات،
- مكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب،
- العقوبات الدولية، و
- قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (قانون الامتثال الضريبي أو فاتكا)

الامتثال التنظيمي وحوكمة الشركات

على مستوى المجموعة، يمثل وضع مجموعة البركة المصرفية لسياسات المجموعة لإدارة مخاطر الامتثال في جميع الفئات المذكورة أعلاه عملية متواصلة، ويتم تعميم هذه السياسات بشكل ممنهج إلى وحداتها التابعة. بعد ذلك، يتم تطوير وتنفيذ سياسات محلية مناسبة في كل وحدة تابعة بما يتماشى مع المتطلبات الرقابية المحلية. وعلاوة على ذلك، لدى المجموعة مدونة سلوك صارمة يتعين دائماً على جميع الموظفين الامتثال بها. إن الغرض من مدونة السلوك هو منع أي ممارسة خاطئة وتشجيع الممارسة الأخلاقية في جميع الأوقات. وتتضمن المدونة مسئوليات جميع أعضاء مجموعة البركة المصرفية ومسئوليها وموظفيها، والذين يتوقع منهم قراءة وفهم ودعم جميع هذه المعايير والمبادئ دائماً.

وضعت مجموعة البركة المصرفية سياسة للإبلاغ عن المخالفات توفر قناة رسمية للموظفين للإبلاغ عن أي سلوك غير أخلاقي أو خطأ مؤسسي. ويتم تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن توجساتهم من خلال قنوات اتصال تحمي هوياتهم بدون خوف من الانتقام منهم أو التعرض لهم. وتشمل عمليات الإفصاح التي يتوجب الإبلاغ عنها المخالفات القانونية أو الرقابية والاحتيال وأية ممارسات غير سليمة.

مكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب

يتم التعامل بكامل الحزم مع المخاطر المرتبطة بالجرائم المالية على مستوى المجموعة والوحدات التابعة. حيث تحترم المجموعة الامتثال بالقوانين والأنظمة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب وبتوصيات لجنة بازل وفريق العمل المعني العميات المالية والتي يتم بدورها تضمينها في سياسات مكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب في كل وحدة تابعة. وتعتمد المجموعة سياسات صارمة فيما يتعلق بمتطلبات "أعرف عميلك" والتي تشمل متطلبات تفصيلية للتعرف على والتحقق من هوية وبيانات العملاء. حيث تمنع هذه السياسات جميع الوحدات العاملة من إنشاء أية علاقة عمل جديدة ما لم يتم التعرف على والتحقق من جميع الأطراف المرتبطة بالعلاقة والتحقق بشكل واضح من طبيعة الأعمال التي يتوقع القيام بها.

وتماشياً مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وسياسة المجموعة لمكافحة غسل الأموال، يتم تعيين مسئولين عن الإبلاغ عن غسل الأموال وإعداد تقارير عنها في جميع الوحدات التابعة. ويتحمل مسئولو الإبلاغ عن غسل الأموال المسئولية عن ضمان الامتثال بجميع القوانين والأنظمة والسياسات ذات الصلة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب وعن النظر في أية شكوك أو مخاوف حول أى عميل أو معاملة والإبلاغ عنه أو عنها للجهة الرقابية المعنية في بلد العميل المعني.

وعلى مستوى المجموعة عينت مجموعة البركة المصرفية مسئول إبلاغ عن غسل الأموال تشمل مسئولياته صياغة وإصدار وتنفيذ إستراتيجيات وسياسات مكافحة غسل الأموال للمجموعة على أساس مستمر، وتنسيق أنشطة مسئولي الإبلاغ عن غسل الأموال في كل وحدة تابعة والإشراف على التدريب على مكافحة غسل الأموال لجميع الموظفين المعنيين ورفع تقارير إلى لجنة التدقيق والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة وإلى المجلس حول الأمور الهامة المتعلقة بغسل الأموال.

العقوبات الدولية

نظرا للمجموعة المتزايدة من العقوبات المفروضة من قبل الهيئات الرقابية المحلية والدولية، يعد الامتثال بالعقوبات أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها البنوك وخاصة تلك التي تعمل في أو عبر مناطق جغرافية مختلفة. إن مخالفة العقوبات تعرض البنوك إلى مخاطر رقابية ومخاطر سمعة ومخاطر تجارية بما في ذلك احتمالات الخسائر المالية. لقد باتت مخاطر العقوبات واحدة من أهم المخاطر التي تواجه البنوك عالمياً بدليل العدد الكبير من القضايا المسجلة والغرامات الضخمة التي فرضت.

ونتيجةً لإدراك المجموعة لهذه المخاطر، وضعت لها سياسة خاصة بالعقوبات لضمان الامتثال بكافة الأوامر ذات الصلة بالعقوبات. حيث تضع سياسة العقوبات هذه قيوداً ومحاذير مختلفة تتعلق بالعملاء الذين يخضعون والمعاملات التي تخضع للعقوبات، وأحياناً تتعدى هذه القيود المتطلبات الصارمة التي تنص عليها القوانين المعمول بها وذلك لغرض ضمان حماية سمعة المجموعة ومكانتها.

يتم تحديد إستراتيجية وسياسة المجموعة لإدارة مخاطر العقوبات على مستوى مجموعة البركة المصرفية ويتم تنفيذها في جميع الوحدات التابعة للمجموعة. حيث تعمل المجموعة على رفع مستوى الوعي لدى منتسبيها بأهمية الامتثال للعقوبات وتستمر أكثر في أنظمة تمحيص لإدارة والحد من المخاطر ذات الصلة بالعقوبات الدولية. وإدراكاً منها لمسئولياتها في هذا الصدد، تلتزم المجموعة بمواصلة تحسين إطار العمل لإدارة مخاطر العقوبات فيها على نحو مستمر.

قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ومعيار الإبلاغ الموحّد

يهدف التشريع الأمريكي المعروف بفاتكا إلى منع التهرب الضريبي من قبل المواطنين الأمريكيين والمقيمين في الولايات المتحدة وذلك عن طريق إخفاء أموالهم في حسابات مع بنوك غير أمريكية، وقد صار هذا التشريع قانوناً نافذاً عام 2010. حيث يشترط قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية "فاتكا" على المؤسسات المالية الأجنبية مثل مجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة الدخول في "اتفاقية مؤسسة مالية أجنبية" توافق بموجبها على تزويد هيئة الإيرادات الداخلية الأمريكية بهوية ومعلومات عن أصحاب الحسابات التي يمتلكها أشخاص أمريكيون وحسابات الهيئات الأجنبية المملوكة لأمريكيين وإلا ستتعرض لاستقطاع ضريبي بنسبة 30% على مدفوعات معينة قد تستحق لمؤسسات مالية أجنبية. وإضافةً إلى ذلك ستكون المؤسسات المالية الأجنبية مطالبة بحجز الضريبة على مدفوعات معينة قد تستحق للمؤسسات المالية التي لم تدخل في اتفاقية مؤسسة مالية أجنبية وعلى المبالغ المدفوعة إلى أصحاب الحسابات الذين لا يردون على طلبات تأكيد وضعهم الأمريكي و/ أو لا يوافقون على قيام المؤسسة المالية الأجنبية بالإبلاغ عن معلومات الحساب إلى هيئة الإيرادات الداخلية.

وقد عرضت هيئة الإيرادات الداخلية صيغ اتفاقيات بين الحكومات نموذج 1 و 2 (اتفاقية حكومية) لتقليل تكاليف الامتثال والمسائل التشغيلية المتعلقة بتنفيذ قانون الامتثال الضريبي. وقد أعلنت العديد من الدول بما فيها البحرين، حيث تعمل وحدات المجموعة، أنها وقعت أو تتوقع أن توقع على نموذج الاتفاقية الحكومية رقم 1 مع الولايات المتحدة. وإذا ما تم توقيع هذه الاتفاقية وفقاً للوائح التنظيمية للقانون، ستكون الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية مطالبة فقط بالإبلاغ عن المعلومات المرتبطة بالحسابات الأمريكية إلى سلطاتها المحلية المعنية، التي ستقوم بدورها بتوصيل هذه المعلومات إلى هيئة الإيرادات الداخلية الأمريكية.

حوكـمة الشـركات (تتمـة)

قد اتخذت مجموعة البركة المصرفية منذ البداية الخطوات الضرورية لنشر الوعي ووظفت استثمارات ضخمة في التدريب، والموظفين، والأنظمة لضمان تنفيذ القانون الجديد في جميع وحداتها. وقد تم وضع إستراتيجية وسياسة مُحكمة خاصة بقانون الامتثال الضريبي في المجموعة ويجري حالياً تنفيذهما في جميع أنحاء المجموعة. وبناءاً على ذلك، فإن جميع وحدات المجموعة هي جاهزة بشكل جوهري للامتثال لمتطلبات الابلاغ والحجز المتعلقة بالقانون وفقاً للتواريخ التنفيذية التي أعلنتها السلطات الأمريكية.

وفي تحرك مماثل من أجل وقف التهرب الضريبي، نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معيار الإبلاغ الموحّد في عام 2014. والمعيار مدعوم من قبل مجموعة العشرين ويسعى لتحسين الإفصاح الضريبي. ويقوم بذلك من خلال التبادل التلقائي للمعلومات حول الأصول المالية للخاضعين للضريبة لبلد ما والذين لديهم أصول في بلدان أخرى. وتقوم المجموعة والوحدات المصرفية التابعة لها بتوسيع سياسات وأطر الفاتكا لتشمل معيار الإبلاغ الموحّد. كما تقوم المجموعة ووحداتها المصرفية بالامتثال لمتطلبات معيار الإبلاغ المشترك حيثما يكون مطبقاً بموجب التشريعات المحلية.

سياسة الإفصاح للمجموعة

تهدف إستراتيجية الاتصال لمجموعة البركة المصرفية إلى المساعدة على تحقيق هدف المجموعة في جعل السوق دائماً على إطلاع على المعلومات الجوهرية. إن تواصل المجموعة مع السوق يحقق الامتثال لتوجيهات مصرف البحرين المركزي على النحو المفصل في قسم الافصاح العام من كتاب القواعد، المجلد 2، الجزء "أ"، ومعايير الافصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في اللوائح المنظمة لأسواق رأس المال الصادرة من مصرف البحرين المركزي.

وتعرف المعلومات الجوهرية بأنها أية معلومات، سواءً كانت مالية أو غير مالية، تتعلق بأعمال وشئون المجموعة ووحداتها التابعة تؤدي، أو يتوقع لها بشكل معقول أن تؤدي، إلى حدوث تغيير كبير في سعر السوق لأسهم المجموعة أو إلى قيام مستثمر حصيف باتخاذ قرار إما بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بأسهم المجموعة أو تؤدي إلى تغيير مستثمر حصيف لقرار الدخول في معاملة أو الامتناع عن الدخول في معاملة مع المجموعة أو الوحدات التابعة لها. وتشمل المعلومات الجوهرية، ولكن لا تقتصر على، الحقائق الجوهرية أو التغيرات الجوهرية التي تتعلق بأعمال وشئون المجموعة ووحداتها التابعة.

ومن أجل امتثال المجموعة بشكل كامل بمتطلبات الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في كتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، تقوم المجموعة بالكشف عن جميع المعلومات المطلوبة في بياناتها المالية الفصلية المراجعة وبياناتها المالية السنوية المدققة التي يتم نشرها، وكذلك أية معلومات أخرى ذات صلة يتم طلبها من قبل مصرف البحرين المركزي من وقت لآخر.

وبوصفها شركة مدرجة في بورصة البحرين وبورصة ناسداك دبي، تلتزم مجموعة البركة المصرفية بجميع متطلبات نشر المعلومات الدورية لبورصة البحرين وناسداك دبي في الوقت المطلوب، وفقاً لما هو منصوص عليه في التوجيهات واللوائح التنظيمية لكل منهما في هذا الصدد.

بالإضافة إلى ذلك، سوف تقوم المجموعة بالإفصاح على نطاق واسع عن ونشر جميع المعلومات الجوهرية لعموم الجمهور فور علمها بالظروف أو الأحداث التي تكمن وراء هذه المعلومات الجوهرية أو عند اتخاذ قرار من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للمجموعة بتنفيذ تغيير جوهري.

باعتبارها شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية، تلتزم مجموعة البركة المصرفية بسياسة صارمة بتفويض أفراد معينين بسلطة إصدار البيانات الصحفية أو الإعلان للجمهور عن معلومات، مالية كانت أو غير مالية، عن المجموعة. يسمح فقط للأشخاص المذكورين أدناه بتقديم معلومات عامة عن طريق وسائل الإعلام:

- رئيس مجلس الإدارة
- نائب رئيس مجلس الإدارة
- الرئيس التنفيذي

وفي حال كان مطلوبا من أي من الأشخاص المشار إليهم أعلاه إصدار تصريحات تتعلق بالبيانات المالية أو المؤشرات المالية أو الأداء المالي العام للمجموعة، سوف يقوم هذا الشخص بالتشاور و / أو تأكيد هذا التصريح مع رئيس المالية فيما يتعلق بدقة وسلامة توقيت وموثوقية المعلومات قبل إصدار أي تصريح علني عنها.

وتقوم المجموعة بإرسال بياناتها المالية والتقارير المطلوبة إلى مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين وناسداك دبي على أساس ربع سنوي وسنوي، وبعد ذلك تقوم المجموعة بنشر هذه المعلومات على موقع المجموعة على الإنترنت.

يتم نشر البيانات الصحفية على موقع المجموعة على الإنترنت، وفيما لا يقل عن صحيفة محلية واحدة سواءً باللغة العربية أو الإنجليزية. ويمتنع الأشخاص المصرح لهم بإصدار بيانات عامة من قبل المجموعة عن الإدلاء بأي تصريح أو إعلان في اجتماع خاص بين شخص وشخص آخر قبل نشر المعلومات المعنية على موقع المجموعة على الإنترنت أو في الصحف المحلية حسب مقتضى الحال.

لدى المجموعة إجراءات فعالة للتعامل مع الشكاوى الواردة من مساهميها وأصحاب المصلحة فيها. وقد تم إنشاء قنوات متعددة لتمكين الاتصال مع المستثمرين بما في ذلك عن طريق مكاتب مسجل أسهم الشركة، ومركز استعلام على موقع المجموعة على الإنترنت وخطوط هاتف وفاكس مكرسة خصيصاً لذلك. يتم تحويل وإرسال جميع الشكاوى المستلمة إلى الدائرة المعنية، وإلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. ووفقاً لمتطلبات الافصاح الصادرة من مصرف البحرين المركزي، تحتفظ المجموعة بمعلومات مالية لثلاث سنوات على الأقل على موقعها على الإنترنت.

التنظيمات

تلتزم المجموعة بجميع المتطلبات الرقابية التي تحكم عمل البنوك الإسلامية ويصدرها مصرف البحرين المركزي. وتشمل هذه، ضمن أمور أخرى، القواعد التنظيمية التي تحكم كفاية رأس المال للمجموعة، وجودة الأصول وإدارة المخاطر، وإدارة السيولة والأموال، وحوكمة الشركات.

وبصفته الجهة المشرفة على المجموعة، يحدد مصرف البحرين المركزي ويراقب متطلبات كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية على مستوى الميزانية الموحدة وغير الموحدة للمجموعة، بينما تخضع الوحدات المصرفية التابعة للمجموعة للإشراف المباشر للجهات الرقابية المحلية في دولها وهي التي تحدد لها وتراقب متطلبات كفاية رأس المال.

ويطلب مصرف البحرين المركزي من كل بنك أو مجموعة مصرفية يكون مقره أو مقرها في البحرين أن يحافظ أو تحافظ على نسبة كفاية رأس المال بحد أدنى قدره 8% على أساس البنك الواحد بمفرده و 12.5% (بما في ذلك الواقي لحماية رأس المال بنسبة 2.5%) على أساس موحد للمجموعة.

وفي نهاية العام 2014، أصدر مصرف البحرين المركزي اللائحة التنظيمية النهائية الخاصة بإطار بازل 3، حيث دخل هذا الإطار حيز التنفيذ وأصبح نافذاً ابتداءً من الأول من يناير 2015. ويتضمن إطار بازل 3 تنقيحاً جوهرياً لتعريف رأس المال الرقابي. حيث يؤكد الإطار أن الأسهم العادية هي المكون الغالب لرأس المال فئة 1 من خلال اعتماد حد أدنى لنسبة رأس المال للأسهم العادية فئة 1 (CET 1 Capital Ratio). وتتطلب قواعد بازل 3 من المؤسسات الإحتفاظ بواقي لرأس المال كما تتطلب قواعد احتساب رأس المال للأسهم العادية فئة 1 أن يتم خصم نسبي وعلى مراحل للتعديلات التنظيمية من إجمالي مبلغ رأس المال للأسهم العادية فئة 1، بحيث يتم خصم المجموع الكلي لهذه التعديلات التنظيمية بداية من 1 يناير 2019. وتشمل التعديلات التنظيمية الإستثمارات الرئيسية في المؤسسات المالية وحقوق خدمة الزبون، والأصول المتعلقة بالضرائب المؤجلة.

مراقبة الأداء المالي

تطبق المجموعة عدة إجراءات تساعد على رصد ومراقبة نشاطاتها على مستوى العالم. كما تم وضع إجراءات متكاملة وذات فعالية عالية لتوحيد البيانات المالية، وبموجب هذه الإجراءات تقوم جميع الوحدات التابعة للمجموعة بتقديم بياناتها المالية بصيغة تتوافق مع معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (آي إف آر إس). ويتم توحيد البيانات المالية للوحدات كل ثلاثة شهور وتصدر بها نتائج مالية موحدة للمجموعة. وإضافة إلى ذلك، تقوم الوحدات التابعة برفع تقارير شهرية إلى المركز الرئيسي للمجموعة تتضمن تفاصيل أدائها المالي مقارنة مع الموازنات التقديرية المعتمدة.

معاملات الأطراف ذات الصلة

تسمى المعاملات التي تتم مع الأشخاص أو الكيانات المرتبطة بالمجموعة (بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة وحملة الأسهم) "معاملات الأطراف ذات الصلة". وتتعامل المجموعة مع جميع هذه المعاملات على أساس تجاري بحت، وعلاوةً على ذلك تتطلب هذه المعاملات موافقة محددة من مجلس الإدارة. كما يمتنع عضو مجلس الإدارة عن التصويت إذا كانت له مصلحة في الموضوع الذي يتم التصويت عليه. ويبين الايضاح رقم "25" في الحسابات المالية الموحدة للمجموعة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة للعام 2017.

مدوّنة السلوك والأخلاقيات المهنية

تعتمد مجموعة البركة المصرفية سياسة داخلية أقرّها مجلس الإدارة خاصة بتوظيف أفراد الأسرة المباشرين أو الأقارب الآخرين للموظفين. وتحظر السياسة التوظيف والانتقالات الداخلية، حيث ينطبق ذلك، لأقارب الدرجة الأولى والثانية. ومع هذا، تسمح السياسة بتوظيف الأقارب من الدرجة الثالثة والرابعة في وظائف لا تنطوي على وجود تضارب فعلي أو محتمل أو متصور للمصالح، أو فرصة للتواطؤ. إنَ دائرتي الموارد البشرية والتدقيق الداخلي هما المسئولتان عن مراجعة الطلبات المحتملة للتوظيف للتحقق من إمكانية أن يكون هناك تضارب فعلي أو محتمل في المصالح كما تحدِد ذلك سياسات المجموعة، بالرجوع بوجه خاص إلى مدوّنة قواعد السلوك وسياسات تضارب المصالح.

سياسة المكافآت والإفصاحات المتعلقة بها

يحدد نهج المجموعة الذي يقوم على المكافآت الإجمالية، والذي يشمل سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة المجموعة فيما يتعلق بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعوامل الرئيسية التي تؤخذ في الاعتبار عند وضع هذه السياسة.

من خلال إطار المكافآت الملخص هذا، تهدف المجموعة إلى الالتزام بالأنظمة المتعلقة بالممارسات السليمة للمكافآت الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

إستراتيجية المكافآت

تقدم فلسفة الأجور الأساسية للمجموعة مستوىً تنافسياً من الأجور الإجمالية لجذب والاحتفاظ بالموظفين المؤهلين والأكفاء. سوف تقوم سياسة المجموعة فيما يتعلق بالمكون المتغير من المكافآت في المقام الأول على ثقافة الأداء التي تتناغم فيها مصالح الموظف مع مصالح المساهمين في المجموعة. وهذه العناصر تدعم تحقيق أهدافنا من خلال تحقيق التوازن بين المكافآت عن كل من نتائج الأداء على المدى القصير والأداء المستدام على المدى الطويل. لقد تم تصميم إستراتيجيتنا هذه لتؤمن تقاسم نجاحاتنا، وتحقيق المواءمة بين حوافز الموظفين والإطار العام للمخاطر ونتائج المخاطر.

إن جودة والالتزام طويل الأمد لجميع موظفينا أمر أساسي لنجاحنا. لذلك نحن نهدف إلى اجتذب وتحفيز أفضل الموظفين الذين يلتزمون بالحفاظ على مسيرة مهنية مع المجموعة، والذين يقومون بأداء وظائفهم بما يحقق المصالح طويلة الأجل لمساهمينا. تتكون حزمة مكافآت المجموعة من العناصر الرئيسية التالية:

1. أجر ثابت،
2. منافع،
3. مكافأة أداء سنوية، و
4. خطة حوافز أداء طويلة المدى.

إن وجود إطار قوي وفعال للحوكمة يضمن أن تقوم المجموعة بالعمل ضمن معايير واضحة تحددها إستراتيجية وسياسة المجموعة للأجور. تقوم لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة (لجنة شئون المجلس والمكافآت) بالإشراف على جميع مسائل الأجور، والامتثال العام بالمتطلبات الرقابية.

وعلى وجه الخصوص تقوم سياسة المكافآت للمجموعة بالنظر في دور كل موظف ووضع توجيهات محددة بشأن ما إذا كان الموظف موظفاً يأخذ مخاطر كبيرة و / أو شخصاً معتمداً في دائرة تتعلق مباشرة بالأعمال أو السيطرة والمراقبة أو دائرة دعم ومساندة. الشخص المعتمد هو موظف يتطلب تعيينه في منصبه موافقة مسبقة من الجهات الرقابية بسبب أهمية دوره في المجموعة، ويعتبر الموظف متخذاً لمخاطر كبيرة إذا كان رئيساً لدائرة مهمة تتعلق مباشرة بالأعمال أو إذا كان لأي شخص تحت مسئوليته تأثير كبير على هيكلية مخاطر المجموعة.

لغرض ضمان المواءمة بين ما ندفع من مكافآت لموظفينا وبين إستراتيجية أعمالنا، نحن نقوم بتقييم الأداء الفردي للموظف مقابل الأهداف المالية وغير المالية السنوية وعلى المدى الطويل المحددة باختصار في نظام إدارة الأداء لدينا. يأخذ هذا التقييم أيضاً في الحسبان الالتزام بقيم المجموعة والمخاطر وإجراءات الالتزام الرقابي وفوق كل شيء النزاهة. ولذلك فإنه إجمالاً لا يتم الحكم على الأداء فقط بناءاً على ما تم تحقيقه على المدى القصير والطويل ولكن أيضاً والأهم على كيفية تحقيقه، ذلك أن لجنة شئون المجلس والمكافآت تعتقد أن هذا الأمر الأخير يساهم في الاستدامة على المدى الطويل للمجموعة.

حوكـمة الشـركات (تتمـة)

دور واهتمام لجنة شئون المجلس والمكافآت

تتحمل لجنة شئون المجلس والمكافآت مسئولية الإشـراف على جميع سياسات المكافآت لموظفي المجموعة. إن اللجنة هي الهيئة المشرفة على سياسات وممارسات وخطط الأجور والمنظمة لها. وهي مسئولة عن تحديد ومراجعة واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة للموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة، كما إنها مسئولة عن تحديد المبادئ وإطار الحوكمة لجميع قرارات الأجور. تقوم لجنة شئون المجلس والمكافآت بضمان أن تتم مكافأة جميع الموظفين بإنصاف ومسئولية. تتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس دوري لتعكس التغيرات في ممارسات السوق وفي خطة العمل وهيكلية المخاطر للمجموعة.

فيما يتعلق بسياسة المكافآت المتغيرة للمجموعة، تشمل مسئوليات لجنة شئون المجلس والمكافآت، كما ينص نظامها، ولكن لا تقتصر على ما يلي:

الموافقة على ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت لضمان حسن سير النظام على النحو المنشود.

- الموافقة على سياسة المكافآت والمبالغ المخصصة فيما يتعلق بكل ولكل شخص معتمد ولكل متخذ مخاطر كبيرة، فضلاً عن مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها، مع الأخذ في الاعتبار المكافأة الكلية بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافآت ومنافع الموظفين الأخرى.
- ضمان أن يتم تعديل المكافأة لجميع أنواع المخاطر وأن يأخذ نظام المكافآت في الاعتبار الموظفين الذين يحققون نفس الأرباح على المدى القصير ولكنهم يأخذون نيابة عن المجموعة مقادير مختلفة من المخاطر.
- ضمان أن تشكل المكافأة المتغيرة لمتخذي المخاطر الكبيرة جزءاً كبيراً من مجموع مكافآتهم.
- مراجعة نتائج اختبارات الإجهاد والاختبارات الرجعية قبل الموافقة على مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافآت ومنافع الموظفين الأخرى.
- القيام بتقييم متأن للممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين. سوف تقوم اللجنة بتمحيص دفعات المكافآت عن المداخيل التي لا يمكن تحقيقها أو التي يكون احتمال تحقيقها لا يزال غير مؤكد في وقت الدفع.
- فيما يتعلق بالأشخاص المعتمدين العاملين في إدارات إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والعمليات والرقابة المالية والالتزام، ضمان أن تميل النسبة بين الجزء الثابت والجزء المتغير من المكافأة لصالح المكافأة الثابتة.
- التوصية بمنح أعضاء مجلس الإدارة مكافآت على أساس حضورهم جلسات المجلس وأدائهم وبما يتفق مع أحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني.
- التأكد من وجود آليات التزام مناسبة لضمان أن يلزم الموظفون أنفسهم بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصي أو التأمين ذي الصلة بالمكافأة والمسئولية لتقويض آثار مواءمة المخاطر المتضمنة في ترتيبات مكافآتهم.
- بلغت المكافآت الكلية المدفوعة لأعضاء لجنة شئون المجلس والمكافآت خلال السنة في شكل بدل حضور الجلسات 48 ألف دولار أمريكي (2016: 49 ألف دولار أمريكي). للاطلاع على التفاصيل حول أعضاء لجنه شئون المجلس والمكافآت يرجى الرجوع إلى أعلاه.

الاستشاريون الخارجيون

استخدمت المجموعة مستشارين خارجيين لإجراء تحديثات بسيطة على عملية المكافآت خلال العام من أجل إعداد تقارير مناسبة للجنة شئون مجلس الإدارة والمكافآت.

نطاق تطبيق سياسة المكافآت

تم اعتماد سياسة المكافآت على مستوى المجموعة ككل.

مكافأة مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافأة مجلس إدارة المجموعة وفقاً لأحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001. تخضع مكافأة مجلس الإدارة لموافقة المساهمين الحاضرين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. لا تشمل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين العناصر المتصلة بالأداء مثل منح الأسهم وخيارات الأسهم أو خطط الحوافز المرتبطة بالأسهم المؤجلة الأخرى، أو المكافآت أو منافع المعاش التقاعدي.

المكافآت المتغيرة للموظفين

ترتبط المكافأة المتغيرة بالأداء وتتمثل أساساً في منح مكافأة سنوية عن الأداء. وكجزء من المكافأة المتغيرة لموظفينا، تكافئ هذه المكافأة السنوية الموظف على إنجاز الأهداف التشغيلية والمالية الموضوعة في كل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظف في تحقيق تلك الأهداف ومساهمته في تحقيق الأغراض الإستراتيجية للمجموعة.

لقد اعتمدت المجموعة إطاراً عاماً موافقاً عليه من قبل مجلس الإدارة لتطوير ربط شفاف بين المكافأة المتغيرة والأداء. لقد تم تصميم الإطار على أساس تحقيق أداء مالي مرض وأيضاً تحقيق الأهداف غير المالية الأخرى والذي سيؤدي، بافتراض تساوي الأمور الأخرى، إلى خلق سلة المكافأة المستهدفة للموظفين، قبل النظر في تخصيص المكافآت لإدارات الأعمال ولكل موظف. وفي الإطار المعتمد لتحديد المبلغ الكلي لسلة المكافآة المتغيرة، تهدف لجنة شئون المجلس والمكافآت إلى تحقيق توازن في توزيع أرباح المجموعة بين المساهمين والموظفين.

تشمل مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى المجموعة مجموعة من المقاييس قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل وتشمل مؤشرات الربحية والملاءة والسيولة والنمو. تضمن عملية إدارة الأداء تسلسل جميع الأهداف بشكل سليم على جميع مستويات المجموعة وصولاً إلى وحدات الأعمال والموظفين المعنيين.

في تحديده لمبلغ المكافآت المتغيرة، تبدأ المجموعة بوضع أهداف محددة ومقاييس أداء نوعية أخرى تؤدي جميعها إلى خلق سلة المكافأة المستهدفة، ثم يتم تعديل سلة المكافأة المجمعة لأخذ المخاطر في الاعتبار وذلك من خلال استخدام مقاييس معدلة حسب المخاطر (بما في ذلك الاعتبارات المستقبلية).

تقوم لجنة شئون المجلس والمكافآت بتقييم الممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين، وتدلل اللجنة على أن قراراتها تتفق مع تقييم الوضع المالي للمجموعة وآفاق المستقبل المتوقعة له.

تستخدم المجموعة عملية رسمية وشفافة لتعديل سلة المكافأة حسب جودة الأرباح. إن هدف المجموعة هو دفع مكافآت من أرباح محققة ومستدامة. وإذا كانت جودة الأرباح ليست قوية، يمكن تعديل قاعدة الربح وفقاً للسلطة التقديرية للجنة شئون المجلس والمكافآت.

إن تمويل توزيع سلة المكافآت يعتمد على تحقق حد أدنى من الأهداف المالية. تضمن مقاييس الأداء أن ينكمش إجمالي المكافآت المتغيرة بشكل كبير عندما يحدث تدهور في الأداء المالي للبنك أو يصبح هذا الأداء سلبياً. علاوةً على ذلك، تخضع سلة المكافآت المستهدفة كما هو محدد أعلاه لتعديلات المخاطر بما يتماشى مع تقييم المخاطر وإطار الربط.

مكافآت وظائف المراقبة

يسمح مستوى مكافآت الموظفين في وظائف المراقبة والمساندة للبنك باجتذاب الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة في هذه الوظائف. تضمن المجموعة أن تميل النسبة بين الجزء الثابت والجزء المتغير من المكافأة لصالح المكافأة الثابتة. يجب أن تقوم المكافآت المتغيرة لوظائف المراقبة على أهداف وظيفية محددة وليس على الأداء المالي للإدارات والأعمال التي يقومون بمراقبتها.

يلعب نظام إدارة الأداء في المجموعة دوراً كبيراً في تحديد أداء وحدات المساندة والمراقبة على أساس الأهداف الموضوعة لها، وهذه الأهداف تركز أكثر على الأهداف غير المالية التي تشمل المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية فضلاً عن السوق والبيئة الرقابية بالإضافة إلى المهام ذات القيمة المضافة التي تختص بها كل وحدة.

الأجور المتغيرة لوحدات الأعمال

يتم تحديد المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال في المقام الأول عن طريق أهداف الأداء الرئيسية التي يتم وضعها من خلال نظام إدارة الأداء في المجموعة. تتضمن هذه الأهداف أهدافاً مالية وغير مالية، بما في ذلك السيطرة على المخاطر والالتزام والاعتبارات الأخلاقية، فضلاً عن السوق والمتطلبات الرقابية. إن أخذ تقييم المخاطر بعين الاعتبار في تقييم أداء الأفراد يضمن أن أي اثنين من الموظفين يحققان نفس الأرباح قصيرة الأجل ولكن يأخذان باسم المجموعة مستويين مختلفين من المخاطر ستتم معاملتهما بشكل مختلف من قبل نظام المكافآت.

إطار تقييم المخاطر

إن الغرض من ربط نظام المكافآت بالمخاطر هو مواءمة المكافآت المتغيرة مع هيكلية المخاطر للمجموعة. وفي سعيها لتحقيق ذلك تقوم المجموعة بالنظر في كل من المقاييس الكمية والمقاييس النوعية في عملية تقييم المخاطر. تلعب كل من المقاييس الكمية ورجاحة الحكم على الأمور دوراً في تحديد أية تعديلات مبنية على المخاطر. وتنطوي عملية تقييم المخاطر على الحاجة إلى ضمان أن تقوم سياسة المكافآت كما تم تصميمها بخفض حوافز الموظف لأخذ مخاطر مفرطة وغير مناسبة، وأن تكون هذه السياسة متوائمة مع نتائج المخاطر وتوفر توليفة مكافآت ملائمة ومتماشية مع المخاطر.

تقوم لجنة شئون المجلس والمكافآت في المجموعة بالنظر في ما إذا كانت سياسة المكافآت المتغيرة تتماشى مع هيكلية المخاطر. كما تضمن تقييم الممارسات التي يتم بموجبها دفع مكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين، وذلك من خلال إطار وعملية التقييم المسبق واللاحق للمخاطر في المجموعة.

تأخذ تعديلات المخاطر بعين الاعتبار جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وتكلفة رأس المال. يقوم المجموعة بعمل تقييمات للمخاطر لمراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل إستراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافأة السنوية. يضمن المجموعة أن لا يحد إجمالي المكافآت المتغيرة من قدرته على تعزيز وتقوية قاعدة رأسماله. تعتمد مدى الحاجة لتعزيز رأس المال على الوضع الحالي لرأسمال المجموعة وعلى عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

تأخذ سلة المكافآت بعين الاعتبار أداء المجموعة والذي يتم تقييمه في سياق إطار إدارة المخاطر في المجموعة. هذا يضمن أن يتم تشكيل سلة الأجور المتغيرة وفقاً لاعتبارات المخاطر وأحداث بارزة على مستوى المجموعة.

يأخذ حجم سلة المكافآت المتغيرة وتخصيصاتها داخل المجموعة بعين الاعتبار مجموعة كاملة من المخاطر الحالية والمحتملة، بما في ذلك:

(أ) تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم المخاطر المتخذة،

(ب) تكلفة وكمية مخاطر السيولة التي يتم تحملها أثناء مزاولة الأعمال، و

(ج) الاتساق مع توقيت واحتمالية تحقيق الإيرادات المستقبلية المحتملة التي تم إدراجها في الأرباح الحالية.

تظل لجنة شئون المجلس والمكافآت على اطلاع تام على أداء المجموعة مقابل إطار إدارة المخاطر، وسوف تقوم لجنة شئون المجلس والمكافآت باستخدام هذه المعلومات عند النظر في المكافآت لضمان مواءمة العائد والمخاطر مع المكافآت.

تعديلات المخاطر

يوجد لدى المجموعة إطار للتقييم اللاحق للمخاطر وهو تقييم نوعي يقوم على الاختبار الرجعي للأداء الفعلي مقابل افتراضات مخاطر سابقة.

في السنوات التي تتكبد فيها المجموعة خسائر ملموسة في أدائها المالي، سيعمل إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:

- سوف يكون هناك انكماش كبير في إجمالي المكافآت المتغيرة للمجموعة.
- على المستوى الفردي، الأداء الضعيف من قبل المجموعة يعني أنه لم يتم تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية للموظفين، وبالتالي فإن تقييم أداء الموظف سوف يكون أقل.
- انخفاض في قيمة الأسهم أو المنح المؤجلة.
- تغييرات محتملة في فترات الاستحقاق وتأجيل إضافي يطبق على المكافآت غير المكتسبة.
- وأخيراً، إذا اعتبر التأثير النوعي والكمي لحادثة الخسارة كبيراً، قد ينظر في إلغاء أو استرجاع المنح المتغيرة السابقة.

يجوز للجنة شئون المجلس والمكافآت، بموافقة المجلس، ترشيد واتخاذ القرارات التقديرية التالية:

- زيادة / خفض التعديلات اللاحقة
- النظر في تأجيلات إضافية أو زيادة في حجم المكافآت غير النقدية
- الاسترجاع من خلال ترتيبات الإلغاء والاسترجاع

حوكـمة الشــركات (تتـمـة)

إطار الإلغاء والاسترجاع

تسمح أحكام الإلغاء والاسترجاع في المجموعة لمجلس إدارة المجموعة بتحديد ما إذا كان يمكن، إذا كان مناسباً، إلغاء / تعديل العناصر غير الممنوحة بعد من خطة المكافآت المؤجلة أو، في حالات معينة، استرجاع المكافآت المتغيرة التي تم تسليمها بالفعل. والقصد من ذلك هو تمكين المجموعة من الاستجابة بشكل مناسب في حال اتضح أن عوامل الأداء التي تم على أساسها اتخاذ قرارات منح المكافأة لم تكن في الواقع تعكس الأداء على المدى الطويل. تتضمن جميع منح المكافآت المؤجلة أحكاماً معينة تمكن المجموعة من خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين كان لسلوكهم وأدائهم الشخصي تأثير ضار على المجموعة خلال سنة الأداء المعنية.

لا يمكن اتخاذ أي قرار باسترجاع المكافأة الممنوحة لموظف إلا من قبل مجلس إدارة المجموعة فقط.

تسمح أحكام الإلغاء والاسترجاع في المجموعة لمجلس إدارة المجموعة بتحديد ما إذا كان يمكن، إذا كان مناسباً، تعديل / إلغاء العناصر الممنوحة/ غير الممنوحة بعد من خطة المكافآت المؤجلة في حالات معينة، وهذه الحالات تشمل ما يلي:

- دليل معقول على سوء السلوك المتعمد أو الخطأ الكبير أو الإهمال أو عدم الكفاءة للموظف الذي تسبب في تكبد المجموعة / دائرة أو قسم الموظف خسارة كبيرة في أدائه / أدائها المالي، أو في تحريف جوهري في البيانات المالية للبنك، أو في إخفاق كبير في إدارة المخاطر أو فقدان السمعة أو تكبد مخاطر بسبب تصرفات أو إهمال أو سوء سلوك أو عدم كفاءة هذا الموظف خلال سنة الأداء المعنية.
- قيام الموظف عن عمد بتضليل أو خداع السوق و / أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال سنة الأداء المعنية.
- يمكن اللجوء إلى استخدام الاسترجاع إذا كان الإلغاء أو التعديل على الجزء غير الممنوح غير كاف نظراً لطبيعة وحجم تلك الحادثة.

مكونات المكافآت المتغيرة
تشمل المكافآت المتغيرة العناصر الرئيسية التالية:

نقد معجل	جزء من الأجور المتغيرة يمنح ويدفع نقداً في ختام عملية تقييم الأداء لكل سنة
نقد مؤجل	جزء من الأجور المتغيرة يمنح ويدفع نقداً على أساس النسبة والتناسب على مدى فترة 3 سنوات
منحة أسهم معجلة	جزء من الأجور المتغيرة يتم منحه ويصدر في شكل أسهم في ختام عملية تقييم الأداء لكل سنة
أسهم مؤجلة	جزء من الأجور المتغيرة يتم منحه ويدفع في شكل أسهم على أساس النسبة والتناسب على مدى فترة 3 سنوات

تخضع جميع المكافآت المؤجلة لأحكام الإلغاء. يتم الإفراج عن كافة منح الأسهم لصالح الموظف بعد فترة حجز لمدة ستة أشهر من تاريخ الاكتساب. يرتبط عدد الأسهم الممنوحة بسعر سهم المجموعة وفقاً لقواعد نظام حوافز الأسهم في المجموعة. يتم الإفراج عن أية أرباح مستحقة على هذه الأسهم للموظف مع الإفراج عن الأسهم (أي بعد فترة الحجز).

الأجور المؤجلة
يخضع جميع الموظفين الذين يكسبون إجمالي أجور بأكثر من 100 ألف دينار بحريني لتأجيل المكافآت المتغيرة على النحو التالي:

عنصر الأجر المتغير	التأجيل	فترة التأجيل	الحجز	الإلغاء	الاسترجاع
نقد معجل	%40	حالاً	-	-	نعم
أسهم معجلة	-	حالاً	6 أشهر	نعم	نعم
نقد مؤجل	%0	على مدى 3 سنوات	-	نعم	نعم
منح أسهم مؤجلة	%60	بعد 3 سنوات	6 أشهر	نعم	نعم

يجوز للجنة شئون المجلس والمكافآت، استناداً إلى تقييمها لدور الموظف والمخاطر التي اتخذها، زيادة تغطية الموظف التي ستخضع لترتيبات التأجيل.

تفاصيل الأجور المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

	ألف دولار أمريكي	
	2017	2016
بدل حضور	246	475
المكافأة	1,500*	1,500
أخرى	100	221

[الأخرى تشمل تسديد تكاليف تذاكر السفر وبدل النفقات اليومية لحضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس]

*تخضع لموافقة الجمعية العمومية للمجموعة في مارس 2018.

(ب) مكافآت الموظفين
يبلغ إجمالي المكافآت الثابتة للأشخاص المعتمدين الآخذين للمخاطر والخاضعين لهذه السياسة 4,644 ألف دولار أمريكي (2016: 3,696 ألف دولار أمريكي) ويبلغ عدد هؤلاء 12 (2016 :9).

إجمالي المكافآت المتغيرة لعام 2017 بلغت 2,569 ألف دولار أمريكي (2016: 2,886 ألف دولار أمريكي).

(ج) المنح المؤجلة
يحق لبعض الأشخاص من فريق الإدارة التنفيذية في البنوك التابعة لمجموعة البركة الحصول على مكافأة مؤجلة ومتغيرة ذلك بحسب شروط برنامج حوافز الإدارة القائم على الأهداف المحددة مسبقاً بحسب أداء كل منهم. يتم استخدام المبالغ المتغيرة والمحددة كمكافآت بحسب البرنامج المذكور أعلاه لشراء أسهم في مجموعة البركة المصرفية وتوزع على مدى ثلاث سنوات مع تحديد مساهمة المجموعة بشكل سنوي. يبلغ اجمالي المبالغ المؤجلة للمكافآت المتغيرة 3,853 ألف دولار أمريكي (2016: 4,329 ألف دولار أمريكي).

(د) تعويض إنهاء الخدمة - صفر (2017 - 2016)

1) مكافآت الموظفين

تفاصيل المكافآت المدفوعة للسنة المالية 2017

فئة الموظفين	رقم	المكافآت الثابتة (ألف دولار أمريكي)			المكافآت المتغيرة (ألف دولار أمريكي)					المجموع (ألف دولار أمريكي)
		الرواتب والأجور	علاوات أخرى	المجموع	مكافأة الأداء (نقدا)	مكافأة الأداء (أسهم)	حوافز أداء أخرى	مكافأة مؤجلة	أخرى	المجموع	
الاشخاص الآتخذين المخاطر (قطاعات الأعمال)	2	1,829	768	2,597	2,083	3,124	-	-	-	5,207	7,804
الموظفين، عدى عن الأشخاص المعتمدين (العاملين في وظائف تحت البند 3)	10	2,815	868	3,683	486	729	-	-	-	1,215	4,898
المجموع	**12**	**4,644**	**1,636**	**6,280**	**2,569**	**3,853**	**-**	**-**	**-**	**6,422**	**12,702**

تفاصيل المكافآت المدفوعة للسنة المالية 2016

فئة الموظفين	رقم	المكافآت الثابتة (ألف دولار أمريكي)			المكافآت المتغيرة (ألف دولار أمريكي)					المجموع (ألف دولار أمريكي)
		الرواتب والأجور	علاوات أخرى	المجموع	مكافأة الأداء (نقدا)	مكافأة الأداء (أسهم)	حوافز أداء أخرى	مكافأة مؤجلة	أخرى	المجموع	
الاشخاص الآتخذين المخاطر (قطاعات الأعمال)	2	1,748	433	2,181	2,435	3,652	-	-	-	6,087	8,268
الموظفين، عدا الأشخاص المعتمدين (العاملين في وظائف تحت البند 3)	7	1,948	630	2,578	452	677	-	-	-	1,129	3,707
المجموع	**9**	**3,696**	**1,063**	**4,759**	**2,886**	**4,329**	**-**	**-**	**-**	**7,216**	**11,975**

2) المكافآت المؤجلة

	2017				
	نقدا (ألف دولار أمريكي)	الأسهم		أخرى (ألف دولار أمريكي)	المجموع (ألف دولار أمريكي)
		العدد (ألف)	دولار أمريكي (ألف دولار أمريكي)		
الرصيد الافتتاحي	-	15,556	7,871	-	7,871
المكافأة خلال السنة	-	10,275	3,853	-	3,853
المدفوع / الصادر خلال السنة	-	-	-	-	-
الخدمة، الأداء، تعديلات المخاطر	-	-	-	-	-
الرصيد الختامي	**-**	**25,830**	**11,724**	**-**	**11,724**

	2016				
	نقدا (ألف دولار أمريكي)	الأسهم		أخرى (ألف دولار أمريكي)	المجموع (ألف دولار أمريكي)
		العدد (ألف)	دولار أمريكي (ألف دولار أمريكي)		
الرصيد الافتتاحي	-	6,721	3,542	-	3,542
المكافأة خلال السنة	-	8,835	4,329	-	4,329
المدفوع / الصادر خلال السنة	-	-	-	-	-
الخدمة، الأداء، تعديلات المخاطر	-	-	-	-	-
الرصيد الختامي	**-**	**15,556**	**7,871**	**-**	**7,871**

إدارة المخاطر

إن المجموعة متمسكة بالامتثال بالمبادئ والسياسات المعتمدة عالمياً فيما يتعلق بإدارة المخاطر. وبشكل خاص، تتبع المجموعة بشكل كامل المبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي وضعها مجلس الخدمات المالية الإسلامية كما تقدر الحاجة إلى وضع نظام شامل لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها.

إن رئيس إدارة الائتمان والمخاطر لمجموعة البركة المصرفية مسئول عن صياغة ومتابعة سياسات المجموعة فيما يتعلق بكافة جوانب المخاطر، وتطوير إطار عام لقياس المخاطر، وتنسيق جميع الخطوات المطلوبة من الوحدات التابعة فيما يتعلق بتطبيق متطلبات بازل 3، وحيث يكون لازماً متطلبات بازل 2، بموجب قواعد مصرف البحرين المركزي. كما إنه مسئول عن استحداث برنامج حاسوب فعال لقياس المخاطر، ومتابعة التزام المجموعة بمعايير قياس المخاطر وتزويد إدارة المجموعة بتقارير عن مختلف المخاطر.

تشكل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع القرار في المجموعة. ويقوم مجلس الإدارة بتعريف ووضع المستويات العامة لتقبل المخاطر وتنويع المخاطر واستراتيجيات توزيع الأصول، بما في ذلك السياسات التي تتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات الصلة وطريقة الموافقة عليها وإعداد تقارير عنها. تقوم لجنة المخاطر التابعة للإدارة واللجان التنفيذية الأخرى بتقديم التوجيه والمساعدة في إدارة مخاطر ميزانية المجموعة بشكل عام. كما تقوم المجموعة بإدارة التعرض للمخاطر عن طريق وضع حدود موافق عليها من قبل مجلس الإدارة أو من يفوضهم من لجان. كما يتم بشكل دوري مراجعة سياسات المخاطر وإجراءات التخفيف من هذه المخاطر.

تهدف إدارة المخاطر للمجموعة إلى تحقيق الأهداف التالية :-

1. تحقيق إدارة موحدة للمخاطر على مستوى المجموعة لتمكين المجموعة من حساب العائد المعدل بالمخاطر على رأس المال
2. خلق ثقافة مهنية لإدارة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة مع مقاربة للمخاطرة تتسم بالمنهجية والحيطة والانضباط وتقوم على سياسات وإجراءات عمل وسقوف حدود شاملة على مستوى المجموعة
3. تأهيل الموظفين مهنياً وتوفير تدريب مستمر في الائتمان
4. الاستثمار في تكنولوجيا ونظم إدارة للمخاطر تمكن من الامتثال بأفضل الممارسات في إدارة المخاطر، في جميع أنحاء المجموعة
5. الفصل الواضح والدقيق بين واجبات وخطوط تسلسل المسئولية بين الموظفين الذين يقومون بإنشاء المعاملات مع العملاء وموظفي المكاتب الخلفية الذين يقومون بإجراءات تنفيذ تلك المعاملات
6. الامتثال الدقيق بجميع المتطلبات الشرعية والقانونية وتوجيهات الجهات التنظيمية
7. الحفاظ على سياسات واضحة وموثقة بشكل جيد من خلال دليل إدارة مخاطر للمجموعة وأدلة إدارة مخاطر وائتمان في كل من الوحدات التابعة، والتي تشمل السياسات والإجراءات الموحدة للمجموعة بالإضافة إلى المتطلبات المحلية لكل وحدة

تتم إدارة كل وحدة من الوحدات التابعة للمجموعة من قبل مجلس إدارة خاص بها وتتبع الوحدات التابعة للمجموعة سياسات ائتمان وإجراءات مكتوبة تعكس السياسات العامة للمجموعة وهذا ما يضمن إدارة سليمة للمخاطر في جميع الوحدات التابعة للمجموعة.

يتم تنفيذ نظام لتوحيد عملية حساب كفاية رأس المال يأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان والسوق والعمليات بما يتوافق مع متطلبات بازل III. ويمكن عن طريق هذا النظام استرجاع البيانات المطلوبة آلياً في المركز الرئيسي. علاوةً على ذلك فإن أنظمة مخاطر التشغيل فى كل وحدة تابعة تمكن من انتهاج نهج متناسق لإدارة مخاطر التشغيل.

وقد واصلت المجموعة بذل جهود حثيثة للحفاظ على الزخم فيما يتعلق بتحقيق المستوى الأمثل لسياسات وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر، وذلك بغرض تحقيق خمسة أهداف رئيسة تتمثل فى الآتي:

- التحسين المستمر في ممارسات إدارة المخاطر والائتمان وتكثيف الجهود لتحصيل القروض واسترجاعها وتسوية الديون المتعثرة بغرض تحقيق مزيد من التحسن في نسبة القروض المتعثرة ونسبة تغطية المخصصات للمجموعة
- تأكد جميع الوحدات التابعة من توافق سياساتها لعمل المخصصات للقروض المتعثرة لديها مع سياسات المجموعة والمتطلبات الرقابية المحلية
- استمرار الوحدات التابعة بالمثابرة في العمل على ضمان درجة عالية من التعاون بين مختلف أقسام الأعمال وإدارات إدارة المخاطر. ويظل توظيف وتدريب موظفي إدارات الائتمان وإدارة المخاطر أولوية مستمرة في كل وحدة من الوحدات التابعة
- أن يكون لدى كل وحدة تابعة دليل ائتمان وإدارة مخاطر موافق عليه يغطي مخاطر الائتمان، والسيولة، والسوق، والعمليات، ومعدل الأرباح، ومخاطر السمعة، ويتوافق هذا الدليل مع سياسات وإجراءات المجموعة
- أن تقوم جميع الوحدات التابعة في الوقت المحدد بتزويد المركز الرئيسي كل ثلاثة شهور بتقارير عن إدارة المخاطر تستوفي بشكل كامل المتطلبات الرقابية، وعلاوةً على ذلك، يستمر توسيع نطاق هذه التقارير لغرض تزويد المركز الرئيسي ببيانات شاملة على نحو متزايد لاستيفاء متطلباته الداخلية

لقد تم وضع إطار عام موحد لإدارة المخاطر في وحدات المجموعة، وهو ما انعكس في أدلة العمل التي تلتزم بدقة بسياسة المجموعة فيما يتعلق بجميع فئات المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة أثناء مزاولة أعمالها. وتشمل هذه المخاطر الرئيسية مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق بما في ذلك مخاطر حقوق الملكية ومعدل العائد والعملة الأجنبية، مخاطر العمليات ومخاطر عدم الامتثال بمبادئ الشريعة الإسلامية، وستتم مناقشة كل من هذه المخاطر تباعاً فيما يلي:

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة التي تنجم عن إخفاق طرف ما في عقد مالي في الوفاء بأحد التزاماته وبذلك يتسبب في تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. إن ذلك ينطبق على المجموعة في إدارة التعرض لمخاطر التمويل التي تنتج عن استحقاق الأقساط والإيجار في صيغ تمويل مثل المرابحة والإجارة وعمليات تمويل رأس المال العامل مثل السَلَم أو الاستصناع أو المضاربة أو المشاركة.

لدى كل وحدة تابعة للمجموعة إطار عام لإدارة مخاطر الائتمان يشمل تشخيص وقياس ومتابعة وإعداد تقارير عن الرقابة على مخاطر الائتمان. تقوم كل وحدة تابعة للمجموعة بالتحكم في مخاطر الائتمان بدءاً من عملية الموافقة الأولية ومنح الائتمان، ثم المتابعة اللاحقة للجدارة الائتمانية للعميل والإدارة النشطة للمخاطر الائتمانية. وتوكل صلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية من قبل مجلس إدارة الوحدة التابعة إلى لجان يعهد لها بمهام تحليل وتقييم الائتمان وفقاً لسياسات ائتمانية وإجراءات عملياتية محددة يعمل بها في تلك الوحدة التابعة.

ويتم التخفيف أو تجنب مخاطر الائتمان بشكل أساسي من خلال الحصول على أشكال مختلفة من الضمانات حيثما يعتبر ذلك ضرورياً.

توجد في كل وحدة تابعة للمجموعة دائرة تدقيق داخلي مسئولة عن القيام بمراجعة التعرضات الائتمانية لعملاء البنك وتقييم جودتها ومدى التقيد بالإجراءات المعتمدة للحصول على الموافقة الائتمانية. كما تحتفظ كل وحدة تابعة بسياسات وإجراءات محددة للتعامل مع الموافقة على طلبات العملاء ذات الصلة أو المرتبطة بالمجموعة على أساس كل حالة على حدة.

حوكـمة الشـركات (تتمـة)

بغرض الامتثال لمعايير المحاسبة المالية (30) بدايةً من أول يناير من عام 2018 والتي صدرت عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، فقد قامت الجمموعة والوحدات التابعة لها بإجراء كافة الإستعدادات اللازمة. وتشمل ذلك اقتناء برامج التصنيف الائتماني للعملاء والأنظمة الأخرى ذات العلاقة، ومراجعة سياسات وإجراءات الائتمان.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن تكون المجموعة عاجزة عن سداد التزاماتها عندما تستحق الدفع في ظروف عادية أو تحت ظروف ضاغطة.

إن لدى مجموعة البركة المصرفية وكل وحدة تابعة إطاراً عاماً لإدارة السيولة يأخذ في الحسبان متطلبات السيولة فيما يتعلق بحساباتها الجارية وحسابات التوفير والودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة بحيث تحتفظ الوحدة بأصول سائلة بمستويات احترازية مناسبة لتأمين القدرة على توفير النقد بالسرعة اللازمة للوفاء بجميع التزاماتها.

إن إدارة السيولة تقتضي أيضاً مراعاة تأثير التدفق النقدي الخارج المحتمل الذي ينتج عن التزامات غير قابلة للإلغاء لتمويل شراء أصول جديدة وأيضاً تأثير خطر احتمال حدوث سحوبات كبيرة من قبل واحد أو أكثر من كبار العملاء، وذلك بتأمين عدم الاعتماد على عميل واحد أو مجموعة صغيرة من العملاء. وعلاوةً على السياسات الداخلية لإدارة السيولة الخاصة بها، يكون أيضاً مطلوباً من كل وحدة تابعة الاحتفاظ بودائع نقدية لدى البنوك المركزية في دولها بما يعادل نسبة مئوية من الودائع لديها حسبما يحدده كل بنك مركزي – وتبلغ هذه النسبة في أكثر الحالات 20%. وتقوم مجموعة البركة المصرفية أيضاً بالاحتفاظ بأموال سائلة كبيرة تكون مخصصة ومتوفرة لوحداتها التابعة في الحالات بعيدة الاحتمال التي قد تحتاج فيها الوحدات للمساعدة. ويتوافق إعداد تقارير إدارة السيولة مع كافة متطلبات الأنظمة المحلية.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجةً للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم العامة وقيمة الأسهم المعنية ذاتها.

إن لدى كل وحدة تابعة للمجموعة استراتيجيات وطرق مناسبة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها فيما يتعلق بخصائص مخاطر الاستثمار في تمويل المشاركات ويشمل ذلك المضاربة والمشاركة واستثمارات أخرى. كما تقوم كل وحدة بالتحقق من أن تكون طرق التقييم لديها مناسبة ومتسقة كما تقوم بتقييم التأثير المحتمل لهذه الطرق على عملية حساب الأرباح والتوزيعات المتفق عليها بصورة مشتركة بين تلك الوحدة وشركائها. علاوةً على ذلك، توجد لدى كل وحدة تابعة استراتيجيات مناسبة ومحددة للتخارج وطرق إدارة المخاطر وإعداد التقارير فيما يتعلق بنشاطاتها الاستثمارية في هذه المشاركات.

مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد

مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد هي مخاطر تعرض المجموعة لخسارة مالية نتيجة عدم تناسب معدل الربح على أصول المجموعة من جهة مع معدل الربح على حسابات الاستثمار المطلقة من جهة أخرى. ورغم أن المجموعة غير ملزمة بدفع أية عوائد محددة مسبقاً لأصحاب حسابات الاستثمار، فإنها مع ذلك تقوم باستخدام طرق مناسبة لتقاسم الدخل لضمان توزيع الأرباح بشكل عادل على أصحاب حسابات الاستثمار.

مخاطر العملة الأجنبية

تنشأ مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية نتيجة لحركة سعر الصرف على مدى فترة من الزمن، مما يؤدي إلى آثار سلبية على إيرادات المجموعة أو على حقوق المساهمين. إن المجموعة معرضة لمخاطر تقلب أسعار صرف العملة من حيث أن قيمة الأدوات المالية أو قيمة صافي الاستثمار في الوحدات الأجنبية التابعة لها قد تتذبذب أو تهبط بسبب تغيرات في أسعار صرف العملة.

إن تفاصيل صافي التعرضات المهمة لمخاطر صرف العملة الأجنبية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2017 مذكورة في الايضاح رقم 28 من البيانات المالية.

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المالية أو الأضرار التي تنشأ عن عدم كفاية أو فشل طرق العمل الداخلية أو الموظفين أو أنظمة المجموعة أو من عوامل أخرى خارجية.

تتم إدارة مخاطر التشغيل عن طريق إجراءات عمل وآليات متابعة داخلية، بينما تتم إدارة المخاطر القانونية عن طريق التشاور الفعال مع مستشارين قانونيين من داخل المجموعة ومن خارجها. وتتم إدارة الأنواع الأخرى من مخاطر التشغيل عن طريق تأمين توفر موظفين مدربين ومؤهلين وبنية تحتية مناسبة وأدوات تحكم وأنظمة فعالة لتأمين تشخيص وتقييم وإدارة جميع المخاطر الجوهرية.

تتعرض المجموعة أيضاً إلى مخاطر تتعلق بمسئولياتها المتعلقة بالثقة والأمانة تجاه مودعي الأموال. وتنشأ مخاطر الثقة والأمانة من الإخفاق في الأداء وفقاً للمعايير الصريحة والضمنية التي تنطبق على مسئوليات الأمانة في البنوك الإسلامية، مما يؤدي إلى خسائر في الاستثمارات أو إلى الإخفاق في حماية مصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية. وتوجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة آليات مناسبة لحماية مصالح جميع المودعين. وفي حالات خلط أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية مع الأموال الذاتية لوحدة من الوحدات التابعة للمجموعة، تقوم وحدة المجموعة المعنية بالتحقق من وضع وتطبيق وإعداد تقارير عن أسس تخصيص واقتسام الأصول والإيرادات والتكاليف والأرباح بطريقة تتوافق مع مسئوليات المجموعة الائتمانية.

الثقة والأمانة للمجموعة

كما هو مذكور أعلاه، تقتضي سياسة المجموعة بأن يتم القيام بمهام عمليات القيود والتسجيل في الدفاتر ومراقبة المعاملات من قبل موظف مستقل عن وغير الموظف الذي أنشأ المعاملة. وتقع على الوحدات التابعة للمجموعة مسئولية أساسية في تحديد وإدارة مخاطر التشغيل الخاصة بها. كما تسترشد كل وحدة تابعة في عملها بسياسات وإجراءات وضوابط مناسبة لكل مهمة من مهامها.

وتقتضي سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية الفصل بين المهام وتفويض الصلاحيات وإعداد تقارير عن التجاوزات والاستثناءات وإدارة التعرضات وإعداد تقارير عنها ومطابقة الحسابات، على أن يكون ذلك جميعه مبنياً على تقارير إدارية آنية وموثوق في دقتها. تقوم وحدات رقابة داخلية منفصلة ومستقلة بالمراقبة المستمرة على إجراءات الأعمال اليومية والتأكد من الامتثال بالإجراءات الرقابية الأساسية.

مخاطر أمن المعلومات (الأمن السيبراني)

واصلت المجموعة جهودها في تحسين إدارة مخاطر أمن المعلومات (الأمن السيبراني) في عام 2017، وقد قامت بتقييم المخاطر، وحددت الأنظمة والضوابط لها وتقوم حالياً بتنفيذ هذه الحلول. ولدى المجموعة سياسة وإجراءات قائمة شاملة لأمن تقنية المعلومات تتماشى مع الممارسات الرائدة في الصناعة المصرفية. وقد قامت المجموعة بتأسيس لجنة إدارة مخاطر أمن المعلومات في المكتب الرئيسي، وتقوم حالياً بتطوير إطار وسياسة ودليل جديد لإدارة مخاطر المعلومات على مستوى المجموعة.

مخاطر عدم الامتثال للقوانين والتنظيمات

يتم تعريف مخاطر عدم الامتثال على أنها مخاطر التعرض لجزاءات أو عقوبات قانونية أو رقابية أو لخسارة مادية أو مالية أو فقدان سمعة قد يتعرض لها البنك نتيجة لعدم التزامه بالقوانين أو التنظيمات أو القواعد أو متطلبات الإبلاغ أو مدونات السلوك أو المعايير. وقد تغير المشهد كثيراً فيما يتعلق بالامتثال في السنوات الأخيرة، ولذلك فإن مجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة تبذل جهوداً حثيثة ومتواصلة لتعزيز أطر إدارة مخاطر الامتثال.

يرجى مراجعة الجزء الخاص بوظيفة الامتثال في المجموعة في هذا التقرير للمزيد من التفاصيل في هذا الخصوص.

مخاطر عدم الامتثال بالشريعة الإسلامية

تنشأ مخاطر عدم الامتثال بالشريعة الإسلامية عن الإخفاق في الامتثال بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهي بالتالي مماثلة في ذلك لمخاطر السمعة. وتشمل هذه المخاطر أيضاً مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية التي قد تتعرض لها المجموعة أو الوحدات التابعة نتيجة الإخفاق في الامتثال بمتطلبات القوانين والأنظمة. وكما تم ذكره أعلاه، توجد لدى المجموعة سياسة التزام تنص على تقييم مخاطر الامتثال، وتنفيذ ضوابط مناسبة والتأكد من فعاليتها وتصحيح الأخطاء والقضاء على الاستثناءات. كما توجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة أنظمة وأدوات تحكم، بما في ذلك هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بكل وحدة، لضمان الامتثال بجميع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. وبموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تم الحصول على مصادقة الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية على أن المجموعة ممتثلة لمعايير ومبادئ الشريعة الإسلامية.

إدارة رأس المال / كفاية رأس المال

تتم إدارة رأس المال في مجموعة البركة المصرفية بهدف الامتثال لمتطلبات مصرف البحرين المركزي في المحافظة على رأس المال، وتحقيق الاستغلال الأمثل لرأس المال أثناء مزاولة المجموعة لأعمالها، وفقا لقابليتها المحددة سلفاً لتقبل المخاطرة وخصائص المخاطر المنشودة لتحقيق الغاية المتمثلة في تعظيم العائد للمساهمين. تشمل إدارة رأس المال المبادرة بإجراء التعديلات المناسبة واللازمة لتعكس التغييرات في البيئة الاقتصادية، أو في درجة أو طبيعة المخاطر المرتبطة بنشاطات المجموعة، بما في ذلك تعديلات على سياسة توزيع الأرباح، وإصدار الشريحة 1 أو الشريحة 2 من الأوراق المالية أو رأس المال عن طريق اكتتاب عام أو اكتتاب خاص.... إلخ.

لذلك فإن الطريقة المثلى لإدارة رأس المال تعالج أموراً حيوية مثل:

- تأمين الاحتفاظ برأسمال كاف في جميع الأوقات لتلبية الطلب غير المتوقع على النقد الذي قد تتسبب فيه أحداث مثل طلبات سحب مفاجئة للودائع من قبل المودعين، أو سحب مبكر في وقت أقرب مما كان متوقعاً على التسهيلات، أو خسائر غير متوقعة؛
- تحقيق أهداف المجموعة في العائد على رأس المال؛
- تحقيق أهداف نسبة كفاية رأس المال ومتطلبات الجهات الرقابية؛
- الحفاظ على التصنيف الائتماني القوي للمجموعة.

بلغت نسبة كفاية رأس المال للمجموعة 17.27% في 31 ديسمبر 2017، وهي نسبة أعلى بشكل مريح من الحد الأدنى الذي تنص عليه المتطلبات الرقابية لمصرف البحرين المركزي وهو 12.5% تتضمن المعدل الواقي لحماية رأس المال المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي وهو نسبة 2.5%.

وتخضع كل وحدة من الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية بشكل مباشر لرقابة الجهة الرقابية في بلدها، وهي الجهة التي تحدد الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال فيما يتعلق بتلك الوحدة التابعة. كما تقوم مجموعة البركة المصرفية بالتأكد من التزام كل وحدة تابعة بهذه المتطلبات المحلية لكفاية رأس المال.

تقنية المعلومات

يتمثل غرض اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات في المركز الرئيسي في تنظيم ودعم إستراتيجيات ومشاريع ومبادرات تقنية المعلومات في جميع الوحدات التابعة، والتأكد من تماشيها مع الأهداف الإستراتيجية العامة للمجموعة وكذلك مع الإستراتيجية الخاصة بالوحدة التابعة المعنية. لقد أصبحت إستراتيجيات تقنيات المعلومات للمجموعة قصيرة، متوسطة وبعيدة المدى راسخة الآن بتوحيد نظم المجموعة ضمن عدد قليل من الحلول المصرفية الرئيسية التي تم اختيارها بعناية لتنفيذها على مستوى جميع وحدات المجموعة . وتقوم اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات بصورة مستمرة بمراقبة إستراتيجية تقنية المعلومات للمجموعة وتحديثها على أساس دوري لضمان بقائها داعمة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمجموعة.

ويقيس برنامج توحيد البيانات المالية وإعداد التقارير، الذي يستند على الإنترنت، أداء المجموعة مقابل مؤشرات الأداء الرئيسية استناداً إلى الأهداف الإستراتيجية للمجموعة. ويستخدم البرنامج لوضع معايير أداء لكل وحدة تابعة ورصد أدائها بشكل مستمر. كما يقوم هذا البرنامج بالحصول على البيانات من كل وحدة بعملتها المحلية وإعداد البيانات الشهرية والفصلية والسنوية الموحدة بالدولار الأمريكي. وبالتالي يمكن جمع ومعالجة وإعداد تقارير وتحليل البيانات المتحصل عليها من مختلف الوحدات المصرفية.

حوكـمة الشـركات (تتـمـة)

نفذت جميع الوحدات المصرفية التابعة للمجموعة الأنظمة المصرفية الأساسية المختارة من القائمة المعتمدة من قبل المكتب الرئيسي، وذلك تلبيةً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي لزيادة الأتمتة. وتستخدم الوحدات لتابعة للمجموعة الآن أنظمة الأقمار الصناعية في مجالات مثل إدارة المخاطر، والأمن الإلكتروني والإنترنت والخدمات المصرفية عبر الهواتف المتنقلة، وكذلك العديد من المجالات الأخرى. وتبعاً لعملية الدمج التي تمت بين بنك البركة باكستان (المحدود) وبنك برج المحدود في باكستان شرع المصرفان في اعتماد نظام مصرفي واحد كجزء من عملية الدمج. وبصورة عامة يمكن القول إن الأنظمة المصرفية الأساسية الجديدة تقلل الوقت المطلوب لتسويق منتجات التجزئة والحملات التسويقية. كما أنها تزيد الأتمتة، مما يقود إلى المزيد من الفاعلية والكفاءة.

وتعمل اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات في المكتب الرئيسي مع الوحدات التابعة على إدخال أنظمة أتمتة عملية الامتثال لتشريعات مكافحة غسل الأموال الدولية وسياسة "أعرف عميلك" الدولية، فضلاً عن قانون ضريبة الامتثال على الحسابات الخارجية (FATCA). كما تقوم هذه الأنظمة بغربلة المعاملات مقابل قائمة عقوبات مكتب مراقبة الأصول الخارجية.

كل وحدة مصرفية لديها مركز التعافي من الكوارث، الذي يتم اختباره ومراجعته مرة واحدة على الأقل في السنة. وتعمل المجموعة على وضع معيار موحد لاستمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث، ومساعدة جميع الوحدات التابعة لتبني أفضل الممارسات.

وتم تشكيل لجنة الأمن الإلكتروني على مستوى المجموعة في عام 2016 للتأكد من أن المجموعة ووحداتها التابعة لديها الموظفين والتكنولوجيا والسياسات الملائمة والرامية إلى حمايتها ضد عمليات الاحتيال أو الهجمات الإلكترونية. وفي عام 2017، أتمت اللجنة تحليل الفجوة في إطار أمن المعلومات في الوحدات. وتقوم اللجنة بالعمل مع كل وحدة بصورة فردية من أجل تدارك أي فجوة موجودة ومن ثم إدخال السياسات والإجراءات الجديدة.

المسـئولية الاجتماعـية والاستدامة

كمصرف إسلامي، تمارس مجموعة البركة المصرفية أعمالها بطريقة مستدامة ومسئولة اجتماعياً. وخلق التأثير الايجابي والمستدام هو جزء من فلسفة المجموعة وهدف استراتيجي للأعمال لديها.

إن مفهوم المسئولية الاجتماعية والاستدامة يتناسب بصورة طبيعية مع أخلاق المعاملات في الإسلام، وبالتالي مع الفلسفة الراسخة للبركة ورؤيتها.

الإسلام والمسئولية الاجتماعية والاستدامة

إن فلسفتنا هي أن اللّه سبحانه وتعالى قد أنعم على البشر باستخلافهم في الأرض، وبالتالي فإن البشر ليسوا ملاكاً للثروة وإنما أمناء عليها. وحيث أن غرض البشرية هو بناء وإعمار وتطوير هذه الأرض، فنحن بالتالي مأمورون بخلق فرص عمل للآخرين. ومعنى ذلك أن الثروة التي أسبغها اللّه علينا يجب أن تستثمر في خلق الثروة والفرص في المجتمع.

نحن كأعضاء في مجموعة مصرفية مؤسسة وفقا للمبادئ والقيم الإسلامية نؤمن بأن علينا مسئولية تجاه المجتمع من خلال رعاية وتعهد المشاريع التعليمية والاجتماعية، وتحسين الظروف المعيشية ونوعية الحياة للمحتاجين في المجتمعات التي نشكل نحن جزءاً منها. وبقيامنا بهذا الواجب تجاه المجتمع فإننا نبذل قصارى جهدنا في تطبيق أحد أهم الأركان الفلسفية للعمل المصرفي الإسلامي وهو مفهوم "إعمار الأرض"، الذي يعني إضافة قيمة ملموسة إلى الأصول (سواءً كانت المادية أو البشرية).

إن لهذا المفهوم صلة مباشرة بتطوير المجتمع وتقدمه الاجتماعي والاقتصادي، ونحن نسعى لتطبيقه من خلال وساطة استثمار نشطة تمثل تكملة لعمليات إنتاجية حقيقية ذات قيمة مضافة ومن خلال تبادل السلع والخدمات، وهو ما يمكننا من تقديم بدائل عملية عن الوسطاء الماليين الذين لا يقدمون أية منفعة للمجتمع.

إننا نعتبر دور المسئولية الاجتماعية والاستدامة في مجموعتنا أساسياً في نموذج أعمالنا في جميع الدول التي نعمل فيها. وتلـتزم جمـيع شـركاتنا التابعة بالمـبادئ الأخـلاقية الإسـلامية وتطبقها في عملياتها وخدماتها المصرفية.

المبادئ التوجيهية الثلاثة

ويمكن تلخيص هذه المبادئ فيما يلي:

أولاً: لا يجوز الاستثمار إلا في القطاعات والصناعات التي تتوافق مع المعايير الأخلاقية. حيث تملي القيم الأخلاقية للإسلام على المسلمين وجوب الاستثمار فقط في إنتاج السلع المفيدة والمتاجرة فيها. إن هذه القيم تحرم الاستثمار في النشاطات التي، على سبيل المثال، تساهم في إنتاج المشروبات الكحولية أو التبغ والسجائر أو الأسلحة، أو ما يرتبط بأي شكل من الأشكال بالقمار أو الخلاعة والإباحية أو استغلال الأطفال والنساء والأقليات، وكافة الممارسات الأخرى المشكوك فيها أخلاقياً.

ثانياً: تتجنب جميع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية دفع الفائدة الربوية في علاقاتها مع المودعين والعملاء من الأفراد والشركات، حيث يحرم الإسلام دفع أو أخذ الفوائد الربوية. وبدلاً من ذلك تقوم الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية، مثلها مثل البنوك الإسلامية الأخرى، بقبول الودائع على أساس الاستثمار، حيث يشارك المودعون، بموجب ذلك، البنك في النتائج الفعلية التي تحققها استثماراتهم. أما التمويل فإنه يقدم للشركات التجارية بشكل رئيسي على أساس بيع التقسيط أو الإجارة أو المشاركة في رأس المال. وبهذه الطريقة تقوم بنوكنا والمودعون بالاشتراك في المخاطر المالية مع العملاء المستفيدين من التمويل ويشارك هؤلاء جميعاً في جني أرباح الاستثمار. إن الاختلاف الأساسي في الإسلام هو أن ممارسة المشاركة في الربح تقوم على أساس كون خلق الثروة ناتج عن شراكة بين المستثمر ورجل الأعمال حيث يتم بموجبها الاشتراك في تحمل المخاطر وجني العوائد: إن العائد على رأس المال المستثمر يتأتى من الأرباح المحققة فعلاً وليس على أساس أسعار فائدة محددة مسبقاً.

ثالثاً: يجب أن تتوافق جميع العقود التي تدخل فيها الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية وكذلك جميع علاقاتها مع عملائها والمودعين مع المعايير الأخلاقية للشريعة الإسلامية السمحاء.

برنامج البركة للمسئولية الاجتماعية والاستدامة

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، قمنا بإنشاء "برنامج البركة للمسئولية الاجتماعية والاستدامة" عام 2012، وهو الأول من نوعه الذي تؤسسه مؤسسة مصرفية ومالية إسلامية. وقد أعيدت تسمية هذا البرنامج "ببرنامج البركة للمسئولية الاجتماعية والاستدامة" عام 2017.

يشمل برنامج البركة للمسئولية الاجتماعية والاستدامة الأنشطة التالية:

- القيام بتقييم الأثر الاجتماعي لأعمال البركة على المستويات المحلية والعالمية؛
- الاستثمار في ودعم الشركات والمؤسسات التي تتصف بالمسئولية الاجتماعية والاستدامة؛
- الإشراف على ومتابعة التطور في برنامج البركة للتمويل الأصغر؛
- دعم الاقتصاديات المحلية؛
- دعم المشاريع الصحية والتعليمية؛
- تشجيع الفنون والآداب الإسلامية الكلاسيكية؛
- تشجيع الأعمال العلمية والفقهية المتعلقة بالعمل المصرفي والتمويل الإسلامي؛
- الاستثمار في الموارد البشرية ؛
- رعاية وتشجيع المواهب المحلية،
- تشجيع برامج حماية البيئة من خلال تبني استراتيجيات مختلفة للحفاظ على البيئة على سبيل المثال الحد من استخدام الورق وترشيد استهلاك الطاقة والمياه.

الحوكمة

تقوم لجنة المسئولية الاجتماعية والاستدامة في مجلس الإدارة بالإشراف على أنشطة لجنة الإدارة للمسئولية الاجتماعية والاستدامة، والتي يتضمن دورها ما يلي:

- المحافظة على استمرارية برنامج البركة للمسئولية الاجتماعية والاستدامة وتحديثه وفقاً لأحدث الأبحاث والإستراتيجيات المشهورة على مستوى العالم والتي تعزز أهداف الشريعة.
- إدارة والإشراف على تنفيذ برنامج البركة للمسئولية الاجتماعية والاستدامة على مستوى المجموعة ككل.
- ضمان بقاء برنامج البركة للمسئولية الاجتماعية والاستدامة كأحد البرامج الرائدة في الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية بصورة عامة من خلال تطوير بحوث جديدة في مجال التحليلات الاقتصادية والشرعية حول الموضوع.
- تقديم التوجيه المناسب لتنفيذ برنامج البركة للمسئولية الاجتماعية والاستدامة.
- جمع وتوحيد ونشر التقارير السنوية وغيرها من التقارير الدورية حول المسئولية الاجتماعية والاستدامة.
- تطوير وتحديث الإجراءات التي قد تؤدي إلى تحسين كفاءة وفعالية

المسـئولية الاجـتماعـية والاستدامة (تتمـة)

برنامج البركة للمسئولية الاجتماعية والاستدامة على مستوى المجموعة.

- ممارسة جميع الصلاحيات اللازمة في ما يتعلق ببرنامج البركة للمسئولية الاجتماعية والاستدامة لتحقيق أهداف اللجنة وتوجيه أعمالها بما يتفق مع موجبات تشكيل اللجنة.
- التنسيق مع برامج المسئولية الاجتماعية والاستدامة المحلية والدولية.

وقد تم نشر تقرير مفصل عن الأنشطة والتقدم المحرز في مجال المسئولية الاجتماعية والاستدامة للمجموعة على الموقع الإلكتروني للمجموعة. علاوةً على ذلك، سيكون هناك تقرير متوفر يغطي أنشطة المسئولية الاجتماعية والاستدامة خلال العام الفائت على الموقع الإلكتروني للمجموعة. كما سوف تقوم كافة وحدات المجموعة بإعداد تقارير سنوية خاص بها، وسيتم توفيرها على مواقعها الإلكترونية.

الأنشطة

ويستند برنامج البركة للمسئولية الاجتماعية والاستدامة على الركائز التالية:

1. برنامج البركة الخيري، الذي يشمل تعزيز وتمويل مجموعة واسعة من الأنشطة تتراوح بين الفنون والأدب والثقافة، والأعمال العلمية والأدبية، وتقديم المساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة في جهودهم الخاصة من خلال التدريب المهني.
2. برنامج البركة للفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية، ويشمل تنمية المجتمع بما في ذلك تمويل والاستثمار في المشاريع التي تدعم الاسكان المنخفض التكلفة ومجموعة من خدمات الرعاية الصحية والأنشطة ذات الصلة، والمؤسسات الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغيرها من الصناعات المحلية.
3. برنامج البركة للقرض الحسن، ويشمل تقديم قروض بدون أرباح لأغراض البر والخير.
4. برنامج أوقات البركة، الذي بموجبه تقوم وحدات مجموعة البركة المصرفية بتخصيص عدد ساعات معين من وقت مسئوليها للمساهمة في الفعاليات الاجتماعية والتعليمية للمجتمع المحلي.

إن هدف البركة هو جعل كافة أعمالنا مستدامة ومسئولة اجتماعياً. وبقدر ما يمكن، نحن نقوم بقياس تقدمنا. ولكننا في بعض المجالات لا زلنا نطور الأدوات السليمة للقيام بذلك. وبناء على أدوات القياس المستخدمة حالياً، ساهم برنامج المسئولية الاجتماعية والاستدامة بمبلغ 6,021 مليون دولار أمريكي للمجتمعات في هيئة تمويلات وتبرعات. وهذا المبلغ هو أعلى بكثير من المبلغ الذي سجل العام الماضي بسبب توسيع أدوات القياس المستخدمة لكي تتضمن لأول مرة برنامج الفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية لبنك البركة التركي للمشاركات، وهو أكبر وحدة مصرفية للمجموعة.

أولويات المسئولية الاجتماعية والاستدامة للبركة للأعوام 2016 – 2020

قررت المجموعة في عام 2016 نقل برنامج المسئولية الاجتماعية والاستدامة إلى مرحلة جديدة. لذلك وضعنا أولويات وأهداف محددة للسنوات الخمس القادمة. وعليه، فإننا وبحلول العام 2020، نهدف إلى التأثير على المجتمعات التي نعمل فيها من خلال:

- توفير 51,000 فرصة عمل في الدول التي نعمل فيها نتيجة لتمويل أعمال العملاء الجدد والحاليين.
- تقديم التمويل والدعم بمبلغ يزيد عن 191 مليون دولار أمريكي للمشاريع التعليمية.
- تقديم التمويل والدعم بمبلغ يزيد عن 434 مليون دولار أمريكي للمشاريع الصحية.

ويتم ربط أهداف البركة بصورة مباشرة بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة للأمم المتحدة. وبصورة خاصة، تركز أهدافنا على الأهداف العالمية التالية: لا للفقر (الهدف 1)، الصحة الجيدة والرفاهية (الهدف 3)، وجودة التعليم (الهدف 4)، والمساواة في الجنس (الهدف 5)، وطاقة نظيفة وسهلة المنال (الهدف 7)، والعمل اللائق والتنمية الاقتصادية (الهدف 8)، والابتكار الصناعي والبنية التحتية (الهدف 9).

وبصورة إجمالية، تعهدت المجموعة بالمساهمة بمبلغ 635 مليون دولار أمريكي على مدى السنوات الخمس القادمة لتحقيق أهداف البركة 2016 – 2020. وهي تخطط لتنفيذ ذلك عن طريق خلق الوظائف، التمويل والتبرع للمؤسسات الصحية، والتمويل والتبرع للمؤسسات التعليمية، والمبادرات الأخرى التي تدعم تطور المجتمعات وذلك من خلال استخدام تمويلاتها بشكل فاعل لتحقيق هذه الأهداف.

وخلال العام 2017، أجرت البركة تقييماً شاملاً للأثر الناجم عن التقدم المحرز عام 2016 فيما يتعلق بأهداف 2016-2020. ويبين هذا التقييم إن البركة تجاوزت الأهداف الموضوعة للعام 2016 (هناك تأخر في إيراد المعلومات نتيجة الوقت الذي استغرق في جمع المعلومات). واستطاعت البركة عام 2016 تحقيق ما يلي:

- ساعدت على خلق 14,535 وظيفة، وهي أعلى من الهدف الموضوع لعام 2016.
- قدمت 41,596,059 دولار أمريكي في صيغة تمويلات ودعم للمشاريع التعليمية، وهو أعلى بنسبة 8% فوق الهدف الموضوع لعام 2016.
- قدمت 96,826,507 دولار أمريكي في صيغة تمويلات ودعم للمشاريع الصحية، وهو أعلى بنسبة 11% فوق الهدف الموضوع لعام 2016.

إجراءات الموافقة على التمويل والمسئولية الاجتماعية والاستدامة

لقد قمنا بتطوير آلية داخلية لضمان أن نموذج أعمالنا برمته يبقى مسئولاً اجتماعيا ومستداما. حيث قمنا بإضافة إجراءات جديدة لعملية الموافقة على التمويل لدينا. ونتيجة لذلك فإننا لن نقوم بتشجيع عملائنا الحاليين على تبني أولويات الاستدامة والمسئولية الاجتماعية للبركة فحسب، ولكننا سنعطي أيضا أفضلية للعمل مع العملاء الجدد الذين يلتزمون على الدوام بإضافة المزيد من القيمة إلى المجتمعات التي يعملون فيها.

المستقبل

وقعت مجموعة البركة المصرفية في عام 2016 على الميثاق العالمي للأمم المتحدة، والذي يرسم مسار المستقبل بما يتماشى مع أهداف المجموعة للأعوام 2016 - 2020. وبالنظر إلى كون نموذج أعمالنا هو فريد في تصميمه لكي يقدم قيمة اقتصادية مضافة للمجتمعات التي نعمل فيها، فإن مساهمتنا (وبالتالي القيمة الاقتصادية التي نضيفها للمجتمع) سوف تزداد مع نمو المجموعة، ونحن نأمل أن يشجع النموذج الذي نتبناه على شيوع نماذج مماثلة في الصناعة المصرفية الإسلامية.

تقـرير الهـيئة الشـــرعية

عن العام المالي المنتهى في31 ديسمبر 2017م

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الحمد للّه والصلاة على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

الى السادة مساهمي مجموعة البركة المصرفية

السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته،

وفقاً للمادة رقم (58) من النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية تقدم الهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية إلى مساهمي المجموعة ووحداتها التقرير الشرعي التالي:

أولاً:

عقدت الهيئة الشرعية لمجموعة البركة المصرفية في العام المالي المنصرم ـ 2017م ـ 6 ـ (ستة) اجتماعات درست فيها تقارير التدقيق الشرعي التي أجراها قسم التدقيق الشرعي بالمجموعة على وحدات المجموعة للعام المالي المنتهى في 31/12/2017م، حيث أبدت الهيئة بعض الملاحظات الشرعية التي تمت معالجتها من خلال التنسيق بينها وبين الهيئات الشرعية المحلية بالوحدات محل الملاحظة. بالإضافة إلى تلقى الاستفسارات الواردة من المجموعة ووحداتها والإجابة عليها كما درست الهيئة العقود التي أجريت خلال العام 2017 وهيكلة المنتجات بما فيها الصكوك المصدرة.

ثانياً:

لقد راقبنا وعن طريق اللجنة التنفيذية المنبثقة عن الهيئة الشرعية الموحدة المبادئ المستخدمة في المجموعة، واطلعنا على التقارير الشرعية للعام 2017م الصادرة عن الهيئات الشرعية لوحدات المجموعة. وقد قمنا بالرجوع إلى القوائم المالية الخاصة بها عند الحاجة.

كما قمنا بمراجعة المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر2017م وبيان الدخل والإيضاحات حولهما للسنة المنتهية في التاريخ المشار إليه. وقد استفسرنا من الفنيين عن بعض النقاط التي تحتاج إلى شرح وبيان. كما قمنا بمراجعة عملية احتساب الزكاة وذلك وفقاً للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 1/31 ووفقاً لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة.

ثالثاً:

تقع على إدارات المجموعة ووحداتها مسئولية تنفيذ وتطبيق قرارات الهيئة الشرعية الموحدة وإطلاع الهيئات على كل العمليات والمستجدات التي تتطلب إصدار قرارات من الهيئات بشأنها. وتنحصر مسؤولية الهيئة الشرعية الموحدة في مراقبة سلامة تنفيذ القرارات من الناحية الشرعية وإبداء الرأي فيها بناء على التقارير الشرعية والبيانات المالية للمجموعة ووحداتها.

كما قامت الهيئات الشرعية للوحدات - كما تبين للهيئة من تقاريرها - بالمراقبة التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة من المجموعة ووحداتها، على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات.

لقد قامت الهيئات الشرعية لوحدات المجموعة - كما تبين للهيئة من تقاريرها - بتخطيط وتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية لتزويدها بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن المجموعة ووحداتها لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي رأينا:

1. أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها المجموعة ووحداتها خلال السنة المنتهية في31 ديسمبر2017م تمت في الجملة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

2. أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من الهيئات الشرعية للوحدات وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

3. أن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد التزمت إدارة المجموعة وإدارات وحداتها بصرفها في أغراض خيرية.

4. أن احتساب الزكاة المرفق تم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك طبقاً لطريقة صافي الأموال المستثمرة وذلك وفقاً للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 31/1 ووفقاً لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة.

وبما أن الجمعية العمومية في اجتماعها الخامس عشر خلال دورتها العادية التي انعقدت في 20 مارس2017م فوضت الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة بأن تدفع مبلغاً من المال وقدره 4,021 ألف دولار أمريكي زكاة نيابة عن جميع المساهمين بحيث يقتطع هذا المبلغ مباشرة من أرباح المساهمين المبقاة للعام المالي 2016م. هذا وقد تم دفع مبلغ من المال وقدره 3,688 ألف دولار أمريكي على مستحقي الزكاة وبحسب الضوابط الشرعية الموضوعة والمعتمدة والمصادق عليها من قبل الهيئة الشرعية الموحدة .أما المبلغ المتبقي والبالغ قدره 333 ألف دولار أمريكي فتم تخصيصه لكي يوزع على المستحقين بحد أقصى قبل نهاية الربع الأول من 2018 بمشيئة اللّه تعالى. وقد راقبت الهيئة الشرعية الموحدة ما تم توزيعه من المبلغ الزكوى للتأكد من كيفية توزيعه وأنه وجه لمصارف الزكاة الشرعية المذكورة في الآية الكريمة.

أن المجموعة غير مخولة بإخراج الزكاة دون الحصول على تفويض من المساهمين خلال الجمعية العمومية. وبالتالي في حالة عدم تفويض المساهمين لها فعلى المساهمين إخراج زكاة أسهمهم، علماً بأن الزكاة هي 38.29 سنت لكل 100سهم. وفي حالة عدم توفر السيولة اللازمة فيمكن تأجيل الزكاة أو جزء منها بحيث تصبح ديناً حتى توفرها.

24 جمادي الأولى 1439هـ الموافق 10فبراير 2018م.

رئيس وأعضاء الهيئة

الشيخ د. عبد الستار أبوغدة
رئيس الهيئة الشرعية

الشيخ د. عبد اللّه بن سليمان المنيع
نائب رئيس الهيئة الشرعية

الشيخ د. عبد اللطيف آل محمود
عضو الهيئة الشرعية

الشيخ د. عبد العزيز الفوزان
عضو الهيئة الشرعية

الشيخ د. أحمد محي الدين أحمد
عضو الهيئة الشرعية

تـقرير الهـيئة الشـرعية (تتمـة)

بيان احتساب الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

	ألف دولار أمريكي
حقوق عائدة إلى مساهمي الشركة الأم	1,739،822
تطرح مساهمة المجموعة في حقوق بنك البركة مصر وبنك البركة السودان وإتقان كابيتال حيث تدفع الزكاة مباشرة	(577,063)
صافي الحقوق الخاضعة للزكاة	1,162,759
مطروح منه:	
مشاركة ذات أصول غير زكوية	(170,730)
استثمارات في الصكوك الإسلامية ذات أصول غير زكوية	(103,939)
إجارة منتهية بالتمليك	(359,922)
استثمارات عقارية طويلة الأجل	(20,751)
عقارات ومعدات	(259,689)
أصول غير ملموسة	(75,408)
الاستثمارات في الشركات الزميلة	(35,071)
مصروفات مدفوعة مقدماً	(16,727)
الأصول الضريبية المؤجلة	(1,255)
مضاف إليه:	
نصيب مساهمي الشركة الأم من الوعاء الزكوي للشركات الزميلة	16,928
بيع استثمارات عقارية طويلة الأجل خلال العام	5,533
المطلوبات الضريبية المؤجلة	777
مكافئات نهاية الخدمة للموظفين	35,319
مجموع الوعاء الزكوي	**177,824**
نسبة الزكاة	2.5775%
مجموع الزكاة المستحقة	4,583
عدد الأسهم بالآلاف	1,197,129
الزكاة لكل سهم (السنت الأمريكي)	0.38

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب.

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

لقد قمنا بتدقيق القائمة الموحدة للمركز المالي المرفقة لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. ("البنك") وشركاتها التابعة ("المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2017، والقوائم الموحدة للدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملاك والتغيرات في حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. تقع مسئولية هذه القوائم المالية الموحدة ومسئولية التزام المجموعة بالعمل وفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على مجلس الإدارة. إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تتطلب منا هذه المعايير تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية. يتضمن التدقيق فحص الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات المفصح عنها في القوائم المالية الموحدة على أساس العينة. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة. باعتقادنا أن إجراءات التدقيق التي قمنا بها توفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2017 وعن نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حقوق الملاك والتغيرات في حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد 2)، نفيد بأن؛ البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات وأن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة.

وحسب علمنا انه لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد 2 والأحكام النافذة من المجلد 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي. وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات و الإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. كما التزم البنك بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

إرنست ويونغ

سجل قيد الشريك رقم : 45
20 فبراير 2018
المنامة، مملكة البحرين

القائمة الموحدة للمركز المالي

في 31 ديسمبر 2017

	إيضاحات	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك	3	**5,430,085**	5,073,418
ذمم مدينة	4	**12,001,050**	11,423,448
التمويل بالمضاربة والمشاركة	5	**2,377,654**	1,582,396
استثمارات	6	**2,888,334**	2,629,131
إجارة منتهية بالتمليك	7	**1,856,018**	1,830,339
عقارات ومعدات	8	**430,192**	417,295
موجودات أخرى	9	**469,878**	469,238
مجموع الموجودات		**25,453,211**	23,425,265
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار وحقوق الملاك			
المطلوبات			
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى		**5,465,433**	4,983,772
مبالغ مستحقة لبنوك		**1,322,470**	918,395
تمويلات طويلة الأجل	10	**1,236,555**	1,381,256
مطلوبات أخرى	11	**1,035,983**	856,467
مجموع المطلوبات		**9,060,441**	8,139,890
حقوق حاملي حسابات الإستثمار	12	**13,882,109**	13,276,794
حقوق الملاك			
رأس المال	13	**1,206,679**	1,149,218
أسهم خزينة	13	**(9,550)**	(9,588)
علاوة إصدار أسهم		**18,644**	18,574
رأس المال الدائم فئة 1	14	**400,000**	-
احتياطيات		**199,282**	181,971
التغييرات المتراكمة في القيم العادلة		**40,443**	41,271
تحويل عملات أجنبية	13	**(706,242)**	(666,719)
أرباح مبقاة		**530,615**	497,374
تخصيصات مقترحة		**60,334**	68,857
الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم وحاملي الصكوك		**1,740,205**	1,280,958
حقوق غير مسيطرة		**770,456**	727,623
مجموع حقوق الملاك		**2,510,661**	2,008,581
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار وحقوق الملاك		**25,453,211**	23,425,265

صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للدخل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

	إيضاحات	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
الدخل			
صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة	15	**1,258,663**	1,336,569
عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل حصة المجموعة كمضارب		**(1,084,420)**	(1,114,019)
حصة المجموعة كمضارب	16	**377,735**	396,762
عائد حقوق حاملي حسابات الإستثمار		**(706,685)**	(717,257)
حصة المجموعة من دخل حقوق حاملي حسابات الإستثمار (كمضارب وكرب المال)		**551,978**	619,312
حصة المضارب في إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية		**8,157**	5,022
صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات ذاتية	15	**330,278**	285,499
دخل الأتعاب ودخل العمولات الأخرى	17	**157,894**	176,837
دخل تشغيلي آخر	18	**35,383**	78,859
		1,083,690	1,165,529
ربح مدفوع على تمويلات طويلة الأجل	19	**(85,000)**	(91,370)
مجموع الدخل التشغيلي		**998,690**	1,074,159
المصروفات التشغيلية			
مصروفات الموظفين		**315,047**	325,501
استهلاك وإطفاء	20	**47,398**	44,579
مصروفات تشغيلية أخرى	21	**205,872**	197,136
مجموع المصروفات التشغيلية		**568,317**	567,216
صافي الدخل التشغيلي للسنة قبل المخصصات و الإضمحلال والضرائب		**430,373**	506,943
المخصصات والإضمحلال	22	**(131,807)**	(122,154)
صافي الدخل قبل الضرائب		**298,566**	384,789
الضرائب		**(91,647)**	(117,153)
صافي الدخل للسنة		**206,919**	267,636
العائد إلى:			
حقوق مساهمي الشركة الأم		**129,029**	151,545
حقوق غير مسيطرة		**77,890**	116,091
		206,919	267,636
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح - سنتات أمريكية	23	**9.47**	12.66

صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

	إيضاحات	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
الأنشطة التشغيلية			
صافي الدخل قبل الضرائب		**298,566**	384,789
تعديلات للبنود التالية:			
استهلاك وإطفاء	20	**47,398**	44,579
استهلاك ضمن إجارة منتهية بالتمليك	15.4	**266,108**	238,315
خسارة (مكسب) غير محققة من أدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل	15.3	**1,163**	(152)
مكسب من بيع عقارات ومعدات	18	**(11,192)**	(14,804)
مكسب من بيع إستثمارات عقارية	15.3	**(104)**	(5,502)
خسارة (مكسب) من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق	15.3	**21**	(3,585)
مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل	15.3	**(820)**	(667)
مكسب من شركات زميلة	15.3	**(1,537)**	(2,059)
المخصصات والإضمحلال	22	**131,807**	122,154
الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**731,410**	763,068
صافي التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
إحتياطيات لدى بنوك مركزية		**(347,443)**	859,261
ذمم مدينة		**(703,668)**	443,093
التمويل بالمضاربة والمشاركة		**(798,128)**	(40,793)
إجارة منتهية بالتمليك		**(291,788)**	(334,197)
موجودات أخرى		**(16,194)**	(24,167)
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى		**481,670**	142,675
مبالغ مستحقة لبنوك		**404,075**	110,126
مطلوبات أخرى		**192,248**	10,143
حقوق حاملي حسابات الإستثمار		**609,334**	(1,238,504)
ضرائب مدفوعة		**(96,516)**	(147,598)
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية		**165,000**	543,107
الأنشطة الاستثمارية			
صافي شراء الإستثمارات		**(267,314)**	495,992
صافي شراء عقارات ومعدات		**(39,195)**	2,890
أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة		**659**	2,329
صافي بيع (شراء) استثمار في شركة زميلة		**858**	(14,587)
صافي النقد (المستخدم في) من الأنشطة الاستثمارية		**(304,992)**	486,624
الأنشطة التمويلية			
تمويلات طويلة الأجل		**(144,702)**	(115,952)
أرباح أسهم مدفوعة لحقوق مساهمي الشركة الأم		**(11,396)**	(22,143)
صافي التغيرات في أسهم الخزينة		**108**	(212)
إصدار رأس مال دائم فئة 1		**400,000**	-
أرباح متعلقة برأس المال الدائم فئة ا		**(15,750)**	-
مصروفات مدفوعة متعلقة برأ س المال فئة 1		**(2,780)**	-
صافي التغيرات في الحقوق غير المسيطرة		**(20,012)**	(9,018)
صافي النقد من (المستخدم في) الأنشطة التمويلية		**205,468**	(147,325)
تعديلات تحويل عملات أجنبية		**(56,252)**	(323,137)
صافي التغير في النقد وما في حكمه		**9,224**	559,269
النقد وما في حكمه في 1 يناير		**2,851,958**	2,292,689
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	24	**2,861,182**	2,851,958

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة المرحلية الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

	العائدة إلى حقوق حاملي أسهم الشركة الأم وحاملي الصكوك													
					إحتياطيات			التغيرات المتراكمة في القيم العادلة						
	رأس المال ألف دولار أمريكي	أسهم خزينة ألف دولار أمريكي	علاوة إصدار أسهم ألف دولار أمريكي	رأس المال الدائم فئة 1 ألف دولار أمريكي	احتياطي قانوني ألف دولار أمريكي	احتياطيات أخرى ألف دولار أمريكي	للاستثمارات ألف دولار أمريكي	عقارات ومعدات ألف دولار أمريكي	تحويل العملات الأجنبية ألف دولار أمريكي	أرباح مبقاة ألف دولار أمريكي	تخصيصات مقترحة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	حقوق غير مسيطرة ألف دولار أمريكي	مجموع حقوق الملاك ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير 2017	1,149,218	(9,588)	18,574	-	139,740	42,231	4,971	36,300	(666,719)	497,374	68,857	1,280,958	727,623	2,008,581
أرباح أسهم مدفوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(11,396)	(11,396)	-	(11,396)
أسهم منحة صادرة (إيضاح 13)	57,461	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(57,461)	-	-	-
صافي الحركة في أسهم الخزينة	-	38	70	-	-	-	-	-	-	-	-	108	-	108
صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في القيم العادلة	-	-	-	-	-	-	(828)	-	-	-	-	(828)	(851)	(1,679)
صافي الحركة في الإحتياطيات الأخرى	-	-	-	-		4,408	-	-	-	-	-	4,408	2,533	6,941
تحويل عملات أجنبية	-	-	-	-	-	-	-	-	(39,523)	-	-	(39,523)	(16,728)	(56,251)
صافي الدخل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	129,029	-	129,029	77,890	206,919
محول إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح 13)	-	-	-	-	12,903	-	-	-	-	(12,903)	-	-	-	-
أرباح أسهم موصى بتوزيعها	-				-		-	-	-	(24,134)	24,134	-	-	-
أسهم منحة موصى بتوزيعها	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(36,200)	36,200	-	-	-
أرباح أسهم الشركات التابعة	-	-	-	-	-	-	-			-	-	-	(31,941)	(31,941)
زكاة مدفوعة نيابة عن المساهمين (إيضاح 13)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(4,021)	-	(4,021)	-	(4,021)
رأس المال الدائم فئة 1 (إيضاح 14)	-	-	-	400,000	-	-	-	-	-	-	-	400,000	-	400,000
مصروفات متعلقة برأس المال الدائم فئة 1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(2,780)	-	(2,780)	-	(2,780)
أرباح متعلقة برأس المال الدائم فئة 1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(15,750)	-	(15,750)	-	(15,750)
صافي الحركة في الحقوق غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	11,930	11,930
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	**1,206,679**	**(9,550)**	**18,644**	**400,000**	**152,643**	**46,639**	**4,143**	**36,300**	**(706,242)**	**530,615**	**60,334**	**1,740,205**	**770,456**	**2,510,661**

	العائدة إلى حقوق حاملي أسهم الشركة الأم													
					إحتياطيات			التغيرات المتراكمة في القيم العادلة						
	رأس المال ألف دولار أمريكي	أسهم خزينة ألف دولار أمريكي	علاوة إصدار أسهم ألف دولار أمريكي	احتياطي قانوني ألف دولار أمريكي	احتياطيات أخرى ألف دولار أمريكي	استثمارات ألف دولار أمريكي	عقارات ومعدات ألف دولار أمريكي	تحويل العملات الأجنبية ألف دولار أمريكي	أرباح مبقاة ألف دولار أمريكي	تخصيصات مقترحة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	حقوق غير مسيطرة ألف دولار أمريكي	مجموع حقوق الملاك ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير 2016	1,115,746	(8,464)	17,662	124,585	40,874	2,229	36,300	(461,948)	433,631	55,787	1,356,402	738,181	2,094,583
أرباح أسهم مدفوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	172	(22,315)	(22,143)	-	(22,143)
أسهم منحة صادرة (إيضاح 13)	33,472	-	-	-	-	-	-	-	-	(33,472)	-	-	-
الحركة في أسهم الخزينة	-	(1,124)	912	-	-	-	-	-	-	-	(212)	-	(212)
صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة	-	-	-	-	-	2,742	-	-	-	-	2,742	579	3,321
صافي الحركة في الإحتياطيات الأخرى	-	-	-	-	1,357	-	-	-	-	-	1,357	156	1,513
تحويل عملات أجنبية	-	-	-	-	-	-	-	(204,771)	-	-	(204,771)	(118,366)	(323,137)
صافي الدخل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	151,545	-	151,545	116,091	267,636
محول إلى الاحتياطي القانوني	-	-	-	15,155	-	-	-	-	(15,155)	-	-	-	-
أرباح أسهم موصى بتوزيعها	-	-	-	-	-	-	-	-	(11,396)	11,396	-	-	-
أسهم منحة موصى بتوزيعها	-	-	-	-	-	-	-	-	(57,461)	57,461	-	-	-
أرباح أسهم الشركات التابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(31,424)	(31,424)
زكاة مدفوعة نيابة عن المساهمين (إيضاح 13)	-	-	-	-	-	-	-	-	(3,962)	-	(3,962)	-	(3,962)
صافي الحركة في الحقوق الغير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	22,406	22,406
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	**1,149,218**	**(9,588)**	**18,574**	**139,740**	**42,231**	**4,971**	**36,300**	**(666,719)**	**497,374**	**68,857**	**1,280,958**	**727,623**	**2,008,581**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

	نقد ألف دولار أمريكي	ذمم بيوع مدينة ألف دولار أمريكي	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي	استثمارات عقارية ألف دولار أمريكي	إجارة منتهية بالتمليك ألف دولار أمريكي	إستثمارات ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير 2017	73,558	223,323	286,201	38,150	82,962	157,672	10,177	872,043
الودائع	209,723	235,941	193,416	10,624	48,757	78,964	63,233	840,658
السحوبات	(250,085)	(299,601)	(193,622)	(450)	(22,081)	(39,760)	(26,495)	(832,094)
دخل بعد حسم المصروفات	-	30,793	6,662	366	3,321	1,558	(233)	42,467
حصة المضارب	-	(6,790)	-	(279)	(614)	(370)	(104)	(8,157)
تحويلات صرف عملات أجنبية	-	(5,873)	-	-	-	(7,276)	1,612	(11,537)
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	**33,196**	**177,793**	**292,657**	**48,411**	**112,345**	**190,788**	**48,190**	**903,380**
الرصيد في 1 يناير 2016	11,579	170,139	257,719	38,277	81,173	200,535	18,537	777,959
الودائع	203,295	218,488	493,715	889	22,485	34,223	29,845	1,002,940
السحوبات	(141,316)	(165,701)	(474,455)	(1,474)	(27,893)	(78,255)	(31,333)	(920,427)
دخل بعد حسم المصروفات	-	22,922	9,664	495	7,782	3,653	(690)	43,826
حصة المضارب	-	(3,452)	(442)	(37)	(585)	(365)	(141)	(5,022)
تحويلات صرف عملات أجنبية	-	(19,073)	-	-	-	(2,119)	(6,041)	(27,233)
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	73,558	223,323	286,201	38,150	82,962	157,672	10,177	872,043

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2017

1 أنشطة ومعلومات الشركات

تأسست مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. ("البنك") كشركة مساهمة في مملكة البحرين بتاريخ 27 يونيو 2002، بموجب سجل تجاري رقم 48915. يزاول البنك أنشطة مصرفية في الشرق الأوسط وأوروبا وشمال وجنوب أفريقيا. عنوان البنك المسجل هو خليج البحرين، ص.ب 1882، المنامة، مملكة البحرين. إن البنك مدرج في بورصة البحرين وناسداك دبي.

يعمل البنك بموجب ترخيص مصرفي إسلامي بالجملة الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك وشركاته التابعة ("المجموعة") في الأعمال المصرفية الدولية والتجارية والتمويل والخزينة والأنشطة الإستثمارية. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي.

تمت الموافقة على إصدار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 20 فبراير 2018.

2 السياسات المحاسبية

أسس الإعداد

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات العقارية وأدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة في قائمة الدخل وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة في الحقوق والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة وتم قياس الأرض التي تشغلها المجموعة (المصنفة كعقارات ومعدات) بالقيمة العادلة. تم عرض القوائم المالية الموحدة بالدولار الأمريكي لكونه العملة الوظيفية و عملة إعداد التقارير المالية للمجموعة وتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف دولار أمريكي إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية كما تتطلبها هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة وقانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 2 والأحكام النافذة من المجلد رقم 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك. وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، للأمور التي لا تنطوي تحت مظلة معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تستخدم المجموعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مع مراعاة عدم تعارضها مع مبادىء و قواعد الشريعة الإسلامية والإطار المفاهيمي لهيئه المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

أساس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر من كل سنة. أعدت القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام سياسات محاسبية متوافقة.

تم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات والدخل والمصروفات والأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات البينية بالكامل عند التوحيد.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ الاقتناء، الذي يعد التاريخ الذي حصلت فيه المجموعة على السيطرة ويستمر توحيدها حتى التاريخ الذي يتم فيه إيقاف هذه السيطرة. تتحقق السيطرة عندما تكون لدى المجموعة القدرة على إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة للإنتفاع من أنشطتها.

يتم تسجيل الحقوق الغير مسيطرة في صافي موجودات الشركة التابعة كبند منفصل في حقوق ملاك المجموعة. يتم تضمين دخل الحقوق الغير مسيطرة في القائمة الموحدة للدخل ضمن صافي الربح ويتم إظهاره كبند منفصل عن حصة المساهمين.

تشتمل الحقوق الغير مسيطرة على مبالغ هذه الحصص في تاريخ الدمج الأصلي وحصتها في التغيرات في حقوق الملاك منذ تاريخ الدمج. يتم تخصيص الخسائر التي تنطبق على الحقوق الغير مسيطرة والتي تفوق حصصهم في حقوق ملاك الشركات التابعة مقابل حصص المجموعة إلا في حالة وجود التزام من قبل هذه الحقوق الغير مسيطرة وقدرتهم على الاستثمار الإضافي في هذه الشركات لتغطية الخسائر. يتم إحتساب التغيرات في حصة الملكية في الشركة التابعة التي لا تنتج عنها فقدان السيطرة كمعاملة حقوق الملاك.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2017

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أساس التوحيد (تتمة)

فيما يلي الشركات التابعة الرئيسية للبنك والتي تم توحيدها في هذه القوائم المالية الموحدة:

	نسبة الملكية لسنة 2017	نسبة الملكية لسنة 2016	سنة التأسيس	بلد التأسيس	عدد الفروع/ المكاتب كما في 31 ديسمبر 2017
محتفظ بها بصورة مباشرة من قبل البنك					
بنك البركة الجزائر	**%55.90**	%55.90	1991	الجزائر	**29**
بنك البركة الإسلامي- البحرين	**%91.12**	%91.12	1984	البحرين	**196**
بنك البركة تونس	**%78.40**	%78.40	1983	تونس	**37**
بنك البركة مصر	**%73.68**	%73.68	1980	مصر	**32**
بنك البركة لبنان	**%98.94**	%98.94	1991	لبنان	**7**
البنك الإسلامي الأردني	**%66.01**	%66.01	1978	الأردن	**100**
بنك البركة التركي للمشاركة	**%56.64**	%56.64	1985	تركيا	**220**
بنك البركة المحدود	**%64.51**	%64.51	1989	جنوب أفريقيا	**12**
بنك البركة السودان	**%75.73**	%75.73	1984	السودان	**27**
بنك البركة سورية *	**%23.00**	%23.00	2009	سورية	**13**
بنك التمويل والإنماء	**%49.00**	-	2017	المغرب	**1**

*خلال شهر ديسمبر 2017، تم تأسيس بنك التمويل والإنماء في المملكة المغربية. قامت المجموعة بتوحيد بنك التمويل والإنماء (حصة ملكية بنسبة 49%) وبنك البركة سورية (حصة ملكية بنسبة 23%) وشركة صكوك البركة المحدودة ذات أغراض خاصة (حصة ملكية بنسبة 0%) وذلك لسيطرة المجموعة عليها من خلال القدرة على إدارة السياسات المالية والتشغيلية لها.

فيما يلي الشركات التابعة المحتفظ بها بصورة غير مباشرة من خلال الشركات التابعة الرئيسية للبنك:

	الشركة التابعة المحتفظ من خلاله	نسبة الملكية الفعلية لسنة 2017	نسبة الملكية الفعلية لسنة 2016	سنة التأسيس	بلد التأسيس
محتفظ بها بصورة غير مباشرة من قبل البنك					
بنك البركة (باكستان) المحدود	بنك البركة الإسلامي	**%53.88**	%52.30	2010	باكستان
إتقان كابيتال	بنك البركة الإسلامي	**%75.69**	%75.69	2007	السعوديه
شركة المدارس العمرية	البنك الإسلامي الأردني	**%65.61**	%65.61	1987	الأردن
شركة السماحة للعقارات	البنك الإسلامي الأردني	**%66.01**	%66.01	1998	الأردن
شركة تطبيقات التقنية للمستقبل	البنك الإسلامي الأردني	**%66.01**	%66.01	1998	الأردن
سنابل الخير للاستثمارات المالية	البنك الإسلامي الأردني	**%66.01**	%66.01	2006	الأردن
البركة للعقارات المحدودة	بنك البركة المحدود	**%64.51**	%64.51	1991	جنوب أفريقيا

السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة المالية السابقة، بإستثناء تطبيق التعديلات والتفسيرات الجديدة النافذة اعتباراً من 1 يناير 2017:

معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة مطبقة من قبل المجموعة

تطبيق وتحليل تأثير معيار المحاسبة المالي رقم 30

تطبيق الإستراتيجية

في شهر نوفمبر 2017، أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 30 – المتعلق بالاضمحلال وخسائر الائتمان والارتباطات المثقلة بالأعباء. يحل المعيار محل الجزء الخاص بالمخصصات لمعيار المحاسبة المالي رقم 11 المطبق مسبقاً المتعلق "بالمخصصات والاحتياطيات" للتطبيق الإلزامي من الفترات المالية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2020 مع السماح بالتطبيق المبكر. تعتبر المجموعة تطبيق المعيار مشروع جوهري، ولذلك أنشأت المجموعة فريق تطبيق يضم أعضاء من وحدات المالية وإدارة المخاطر والائتمان وتكنولوجيا المعلومات ووحدات الأعمال التجارية المعنية لتحقيق تطبيق ناجح وقوى. يتم الإشراف على المشروع من خلال لجنة مختصة يترأسها المدير المالي وينوبه مدير إدارة المخاطر والائتمان.

نهج الخسائر الائتمانية

ستقوم المجموعة بإثبات مخصصات الخسائر الائتمانية بناءً على نهج الخسائر الائتمانية المتوقعة الآجلة على جميع المبالغ المستحقة القبض المثبتة والتعرضات غير المدرجة في الميزانية بما في ذلك الضمانات والاعتمادات المستندية والالتزام القائم على الصرف الأجنبي والمراكز الأخرى المماثلة.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ستقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها الخاضعة إلى الخسائر الائتمانية إلى ثلاث المراحل التالية وفقاً لمنهجية معيار المحاسبة المالي رقم 30:

- المرحلة 1 – الموجودات المنتجة: الموجود (الموجودات) التي لم تتدهور بشكل جوهري في نوعية الائتمان منذ منحها. سيتم تسجيل مخصص الاضمحلال على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً.
- المرحلة 2 – الموجودات دون المنتجة: الموجود (الموجودات) التي تدهورت بشكل جوهري في نوعية الائتمان منذ منحها. سيتم تسجيل الخسائر الائتمانية على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.
- المرحلة 3 – الموجودات المضمحلة: بالنسبة للموجود (الموجودات) المضمحلة، ستقوم المجموعة بإثبات مخصص الاضمحلال على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

ستقوم المجموعة بالأخذ في الاعتبار معلومات النظرة المستقبلية في تقييمها للتدهور بشكل جوهري في المخاطر الائتمانية منذ منحها وكذلك قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

ستتضمن معلومات النظرة المستقبلة على عناصر مثل العوامل الاقتصادية الكلية (على سبيل المثال، العجز المالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والإنفاق الحكومي ومعدلات الربح وأسعار النفط) والتنبؤات الاقتصادية التي تم الحصول عليها من خلال المصادر الداخلية والخارجية.

ولتقييم مجموعه من النتائج المحتملة، تعتزم المجموعة على وضع سيناريوهات مختلفة. بالنسبة لكل سيناريو من السيناريوهات، ستستمد المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة وتطبق نهج الاحتمالات المرجحة لتحديد مخصصات الاضمحلال وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبة.

ستقوم المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 30 في وقت مبكر خلال سنة 2018، وهي حالياً في المرحلة النهائية من عملية التطبيق، حيث يتم حالياً التطبيق الموازي للمعيار مع مستويات مختلفة من المصادقة.

نهج الاضمحلال

ستقوم المجموعة بإثبات خسائر الاضمحلال على جميع الموجودات المالية والاستثمارية الأخرى والتعرضات الخاضعة للمخاطر الائتمانية (بخلاف المخزون) وبخلاف الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

سيتم قياس خسائر الاضمحلال التي تتجاوز فيها القيمة المدرجة للموجود قيمتها القابلة للاسترداد. إن القيمة القابلة للاسترداد تعد الأعلى من بين قيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة.

نهج صافي القيمة المتوقع تحقيقها

ستقوم المجموعة بإثبات الاضمحلال على المخزون المثبت نتيجة للمعاملات المالية التي تستند على الهيكل القائم على المتاجرة، على سبيل المثال مبيعات الدفع المؤجل بما في ذلك المرابحة والسلم والاستصناع.

ستقوم المجموعة بعد الإثبات المبدئي، بقياس كافة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة المتوقع تحقيقها، أيهما أقل. إن صافي القيمة المتوقع تحقيقها، هي سعر البيع المقدر ضمن الأعمال الاعتيادية محسوماً منها التكاليف المقدرة لإتمام عملية البيع والتكاليف المقدرة اللازمة لإجراء عملية البيع، بالأخذ في الاعتبار العوامل الخاصة بالمجموعة.

مخصص العقود أو الارتباطات المثقلة بالأعباء لاقتناء موجودات

ستقوم المجموعة بإثبات مخصص عندما تكون المجموعة ملزمة باقتناء موجود بموجب الارتباطات أو العقود المستقبلية التي يجوز إبرامها في المستقبل، ومن المتوقع بأن يكون الالتزام بموجب العقد أو الارتباط أعلى من المنافع الاقتصادية التي من المتوقع أن تتدفق من خلال عملية اقتناء ذلك الموجود. وفي مثل هذه الحالة، ستقوم المجموعة بعمل مخصص على هذا الحساب يعكس فيه الخسائر المتوقعة الناتجة عن مثل تلك المعاملات.

التأثير المتوقع

قامت المجموعة بمراجعة موجوداتها وتتوقع التأثير التالي من التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالي رقم 30 في 1 يناير 2018:

- وفقاً للأحكام الانتقالية المتعلقة بالتطبيق المبدئي لمعيار المحاسبة المالي رقم 30، سيسمح للمجموعة بإثبات أي فرق بين القيمة المدرجة السابقة بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 11 والقيمة المدرجة للخسائر التي تنسب إلى المساهمين في بداية فتره إعداد التقارير المالية السنوية التي تتضمن على تاريخ التطبيق المبدئي في رصيد الافتتاحي للأرباح المبقاة والمخصص المتراكم العائد إلى حملة الأسهم القائمين على المشاركة، بما في ذلك حاملي حسابات الاستثمار المطلقة المتعلقة بالفترات السابقة، سيتم تعديلها بتخصيص مبلغ من احتياطي مخاطر الاستثمار المعني مع الحصول على الموافقات الشرعية اللازمة. وفي حاله حدوث العجز، يمكن تخصيص مبلغ من احتياطي معادله الأرباح المعني مع الحصول على الموافقات الشرعية اللازمة. وفي حاله لا يزال العجز مستمراً، فإنه يمكن الحصول على الموافقة الشرعية على التحويل المؤقت من حقوق المساهمين.

وبناءً عليه، سيكون التأثير إنخفاض بحوالي ٥٠ مليون دولار أمريكي في تاريخ التطبيق المبدئي في الرصيد الافتتاحي للأرباح المبقاة.

كما يقدم المعيار الجديد متطلبات للإفصاح وتغيرات في العرض. ومن المتوقع بأن تؤدي هذه المتطلبات إلى تغيير طبيعة ومدى إفصاحات المجموعة عن أدواتها المالية وبالأخص في سنة تطبيق المعيار الجديد.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2017

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الحوكمة والضوابط

قامت المجموعة بإدارة برنامج معيار المحاسبة المالي رقم 30 مركزياً تحت إشراف لجنة تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 30 الخاصة بالمجموعة والتي تضم خبراء مختصين في المنهجية والاستعانة بمصادر البيانات ووضع النماذج وتنفيذ عمليات تكنولوجيا المعلومات وإعداد التقارير المالية. وقد غطي عمل المجموعة حتى الآن أداء وتطوير منهجيه الاضمحلال لدعم حساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة. وعلى وجه التحديد، قامت المجموعة خلال سنة 2017 بتطوير نهجها لتقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية، والتي تتضمن على معلومات النظرة المستقبلية، بما في ذلك العوامل الاقتصادية الكلية وإعداد أنظمة تكنولوجيا المعلومات والهندسة المعمارية المطلوبة. وقد أجرت المجموعة تشغيل نهائي كامل موازي استناداً إلى البيانات في [31 ديسمبر 2017] لتقييم الاستعداد الإجرائي. والحوكمة العامة لتطبيق البرنامج هي من خلال اللجنة التوجيهية التابعة لمعيار المحاسبة المالي رقم 30 والتي تضم ممثلين من وحدة المالية وإدارة المخاطر والائتمان وتكنولوجيا المعلومات. تعمل المجموعة حالياً على تعزيز إطار عمل الحوكمة لتنفيذ عمليات التحقق من المصادقة والرقابة المناسبة على العمليات الرئيسية الجديدة ومجالات الجوهرية للاجتهادات مثل تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتطبيق معلومات النظرة المستقبلية في سيناريوهات اقتصاديه متعددة وحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة.

يتضمن الانخفاض المقدر في حقوق المساهمين على تأثير كلاً من التغيرات في الميزانية والزيادة في مخصصات اضمحلال الائتمان مقارنة بالمخصصات المطبقة في 31 ديسمبر 2017 بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 11. إن التقييم الوارد أعلاه هو تقدير الفترة الزمنية المحددة وليس تنبؤي. يمكن إن يختلف التأثير الفعلي لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 30 على المجموعة عن هذا التقدير. تواصل المجموعة عملية تحسين النماذج والمنهجيات والضوابط ومراقبة التطورات في وضع القواعد التنظيمية قبل التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالي رقم 30 في 1 يناير 2018. وعلى الرغم تم إجراء عملية تشغيل موازيه في النصف الثاني من سنة 2017، حيث لن يتم تشغيل الأنظمة الجديدة والضوابط المرتبطة بها منذ فتره طويلة. ونتيجة لذلك، المجموعة في المرحلة النهائية من فحص وتقييم الضوابط على أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها والتغيرات التي أدخلت عل إطار عمل الحوكمة الخاصة بها. تستند جميع التقديرات على التفسير الحالي للمجموعة على المتطلبات معيار المحاسبة المالي 30، الجهات النظامية بما في ذلك مصرف البحرين المركزي والتي تعكس توجيهات ومناقشات القطاع حتى الآن.

ملخص لأهم السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي موضحة أدناه:

أ. النقد وما في حكمه

يشمل النقد وما في حكمه كما هو مشار إليه في القائمة الموحدة للتدفقات النقدية على نقد ونقد قيد التحصيل وأرصده لدى بنوك مركزية بإستثناء الإحتياطيات الإجبارية وأرصدة لدى بنوك أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.

ب. ذمم مدينة

تشتمل الذمم المدينة على ذمم بيوع (مرابحات) مدينة وذمم إجارة مدينة وذمم سلم مدينة وذمم إستصناع مدينة.

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

تشتمل ذمم بيوع (مرابحات) مدينة بشكل أساسي على مرابحاتٍ وسلع دولية وتدرج بعد حسم الأرباح المؤجلة ومخصصات المبالغ المشكوك في تحصيلها. تعتبر المجموعة الوعد في عقود ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ملزماً لطالب الشراء.

ذمم إجارة مدينة

ذمم الإجارة المدينة هي عبارة عن مبالغ الإيجار المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

ذمم سلم مدينة

ذمم السلم المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

ذمم إستصناع مدينة

ذمم الإستصناع المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

ج. التمويل بالمضاربة والمشاركة

التمويل بالمضاربة والمشاركة هو عبارة عن شراكة حيث يقوم بموجبها البنك بالمساهمة في رأس المال. تدرج هذه بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع بعد حسم الاضمحلال.

د. إستثمارات

تشتمل الإستثمارات على أدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة ضمن الحقوق وأدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة وإستثمارات عقارية وإستثمار في شركات زميلة.

إستثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها أو لكليهما كإستثمارات عقارية. يتم تسجيل الإستثمارات العقارية مبدئياً بالتكلفة. والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع وتكاليف الإقتناء المرتبطة بالعقار. بعد الإثبات المبدئي، يتم إعادة قياس الإستثمارات العقارية بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة (فقط المكاسب) كإحتياطي القيمة العادلة في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك.

يتم أولاً تعديل الخسائر الناتجة من التغيرات في القيم العادلة للإستثمارات العقارية مقابل إحتياطي القيمة العادلة إلى حد الرصيد المتوفر ومن ثم يتم تضمين الخسائر المتبقية في القائمة الموحدة للدخل. في حال وجود خسائر غير محققة تم إثباتها في القائمة الموحدة للدخل في الفترات المالية السابقة، فإنه يجب إثبات المكاسب غير المحققة الحالية في القائمة الموحدة للدخل إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في القائمة الموحدة للدخل. عندما يتم إستبعاد العقار، فأنه يتم تحويل المكسب المتراكم المحول مسبقاً إلى إحتياطي القيمة العادلة إلى القائمة الموحدة للدخل.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2017

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

د. إستثمارات (تتمة)

استثمار في شركات زميلة

يتم حساب استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة بموجب طريقة الحقوق. إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. بموجب طريقة الحقوق، يتم إدراج الاستثمار في شركة زميلة في القائمة الموحدة للمركز المالي بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الاقتناء في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة. الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة يتم تضمينها في القيمة المدرجة للإستثمار ولا تخضع للإطفاء. تعكس القائمة الموحدة للدخل حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. أينما وجدت تغييرات قد أثبتت مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في هذه التغييرات وتفصح عنها، إذا استلزم الأمر في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك. يتم إستبعاد المكاسب والخسائر الناتجة من معاملات فيما بين المجموعة والشركة الزميلة إلى مدى حصة المجموعة في الشركة الزميلة.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة والمجموعة متطابقة والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة مطابقة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

أدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

تتضمن هذه أدوات محتفظ بها لغرض تحقيق أرباح من تقلبات السوق القصيرة الأجل. يتم إثباتها مبدئياً بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع بإستثناء تكاليف الإقتناء. ويتم لاحقاً إعادة قياسها بالقيمة العادلة. يتم تضمين جميع المكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة ذات الصلة في القائمة الموحدة للدخل.

تثبت جميع الاستثمارات الأخرى مبدئياً بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع متضمنة تكاليف الإقتناء المصاحبة للإستثمار.

أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الحقوق

تتضمن هذه جميع الأدوات المالية التي لم يتم تغطيتها أعلاه. بعد الإقتناء، يتم إعادة قياس الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق بالقيمة العادلة مع إثبات المكاسب أو الخسائر غير المحققة بالتناسب في حقوق الملاك وحقوق حاملي حسابات الإستثمار حتى يستبعد الإستثمار أو عندما يصبح الإستثمار مضمحلاً فعندها يتم إثبات المكسب أو الخسارة المتراكمة المسجلة مسبقاً ضمن حقوق الملاك أو حقوق حاملي حسابات الإستثمار في القائمة الموحدة للدخل.

أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف أدوات الدّين التي تدار على أسس تعاقدية ولم يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كأدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة. تدرج هذه الاستثمارات بالتكلفة المطفأة، بعد حسم مخصص الإضمحلال من قيمتها. يتم حساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي علاوات أو خصومات من الإقتناء. يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناتجة من هذه الاستثمارات في القائمة الموحدة للدخل عند الاستبعاد أو الاضمحلال.

هـ. إجارة منتهية بالتمليك

تدرج الموجودات المقتناة لغرض التأجير (الإجارة) بالتكلفة، بعد حسم الإستهلاك المتراكم.

يتم حساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية للموجودات أو فترة عقد التأجير، أيهما أقل.

و. عقارات ومعدات

تدرج العقارات والمعدات مبدئياً بالتكلفة. بعد الإثبات المبدئي، يتم إدراج العقارات والمعدات بالتكلفة بعد حسم الإستهلاك المتراكم والإضمحلال المتراكم في القيمة بإستثناء الأراضي التي تم إدراجها بالقيمة العادلة. يتم رسملة تكلفة الإضافات والتحسينات الرئيسية، ويتم احتساب الصيانة والتصليحات في القائمة الموحدة للدخل عند تكبدها. يتم إدراج المكاسب أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد ضمن دخل تشغيلي آخر. يحسب الإستهلاك على أساس القسط الثابت وعلى مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات باستثناء الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث تعتبر بأن ليس لها عمراً محدداً.

يتم حساب الإستهلاك على النحو التالي:

مباني	30 – 50 سنة
أثاث مكاتب ومعدات	4 – 10 سنوات
مركبات	3 سنوات
أخرى	4 – 5 سنوات

ز. القيم العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المتداولة في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العطاءات المعلنة في السوق.

بالنسبة للإستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيم العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مشابهة لها، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد القيم النقدية المعادلة من قبل المجموعة بموجب نسبة الربح الحالية للعقود المشابهة في الشروط وخصائص المخاطر.

يتم تحديد القيمة العادلة لذمم البيوع (المرابحات) المدينة على مستوى البنك أو الشركة التابعة في نهاية الفترة المالية على أساس قيمها النقدية المعادلة.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ح. الشهرة

يتم قياس الشهرة المقتناة عند دمج الأعمال مبدئياً بالتكلفة والتي تعد الزيادة في تكلفة دمج الأعمال فوق نصيب المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات القابلة للتحديد والمطلوبات والإلتزامات المحتملة. بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة بعد حسم أي خسائر اضمحلال متراكمة. يتم مراجعة الشهرة للاضمحلال سنوياً أو أكثر إذا وجدت مؤشرات بأن القيمة المدرجة يمكن أن تكون مضمحلة.

لغرض فحص الاضمحلال يتم تخصيص الشهرة المقتناة في دمج الأعمال، من تاريخ الإقتناء، لكل وحدة منتجة للنقد أو مجموعة وحدات منتجة للنقد، التي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر ما إذا كانت الموجودات أو المطلوبات الأخرى للشركة المقتناة تم تعيينها في هذه الوحدات أو مجموعات من الوحدات.

يتم تحديد الاضمحلال عن طريق تقييم المبالغ القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد المتعلقة بالشهرة. يتم إثبات خسارة الاضمحلال عندما تكون القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من قيمتها المدرجة.

ط. موجودات غير ملموسة

تتكون الموجودات غير الملموسة بصورة أساسية من قيمة برنامج الحاسب الآلي. يتم قياس الموجودات غير الملموسة بالتكلفة عند الإثبات المبدئي. بعد الإثبات المبدئي، تدرج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة بعد حسم أي إطفاء متراكم وأي خسائر إضمحلال متراكمة.

ي. رهن قيد البيع

تدرج الأصول المكتسبة من تسوية بعض التسهيلات المالية بصافي القيمة المتوقع تحقيقها للتسهيلات المالية ذات الصلة والقيمة العادلة الحالية لمثل هذه الموجودات، أيهما أقل. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر عند الاستبعاد وخسائر إعادة التقييم في القائمة الموحدة للدخل.

ك. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها. يتم حساب هذه المكافآت على أساس مدة الخدمة للموظفين وإتمام الحد الأدنى لمدة الخدمة. تدرج التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت كمستحقات على مدى فترة التوظيف.

ل. مخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود إلتزام على المجموعة (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق، ومن المحتمل أن يتطلب وجود تدفق خارجي للموارد يشمل المنافع الإقتصادية لتسوية هذ الإلتزامات ويمكن عمل تقدير موثوق لمبالغ هذه الإلتزامات.

م. أرباح أسهم

يتم إثبات أرباح أسهم المساهمين كمطلوبات في السنة التي تم الإعلان عنها.

ن. حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تدرج جميع حقوق حاملي حسابات الإستثمار بالتكلفة مضافاً إليها الربح المستحق والاحتياطيات ذات الصلة. يتم عمل إحتياطي مخاطر الإستثمار واحتياطي معادلة الأرباح على مستوى البنك أو الشركة التابعة.

س. إحتياطي مخاطر الإستثمار

احتياطيات مخاطر الإستثمار هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من دخل حقوق حاملي حسابات الإستثمار، بعد تخصيص حصة المضارب، احتياطياً للخسائر المستقبلية لحقوق حاملي حسابات الإستثمار.

ع. إحتياطي معادله الأرباح

احتياطيات معادلة الأرباح هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من قبل المجموعة من دخل المضاربة، قبل تخصيص حصة المضارب، لتتمكن من المحافظة على مستوى عائد معين من الاستثمارات لحقوق حاملي حسابات الإستثمار.

ف. صكوك

يتم معاملة الصكوك الصادرة من قبل المجموعة على أساس العقود الضمنية والهيكلة.

ص. حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية

تمثل حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية الأموال المستلمة من قبل المجموعة من أطراف أخرى وذلك لغرض استثمارها في منتجات معينة وفقاً لتوجيهاتهم. تدار هذه المنتجات بصفة الأمانة وليس لدى المجموعة أي حق في هذه المنتجات. تتحمل الأطراف الأخرى كافة المخاطر وينتفعون بجميع الأرباح من هذه المنتجات. لا يتم تضمين حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية في القائمة الموحدة للمركز المالي للمجموعة حيث إن المجموعة لا تملك الحق في استخدام أو إستبعاد تلك المنتجات دون مراعاة الشروط التي ينص عليها العقد بين المجموعة والأطراف الأخرى.

ق. أسهم خزينة

أدوات الملكية الخاصة بالمجموعة التي تم إعادة اقتنائها (أسهم خزينة) يتم خصمها من رأس مال الشركة الأم ويتم حسابها بالتكلفة على أساس المتوسط المرجح. يتم إثبات المقابل المدفوع أو المستلم من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات الملكية الخاصة بالمجموعة مباشرة ضمن حقوق الشركة الأم. لا يتم إثبات المكسب أو الخسارة في القائمة الموحدة للدخل من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات الملكية الخاصة.

ر. إثبات الإيراد

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

يتم إثبات الربح من ذمم بيوع (مرابحات) مدينة عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد بالعقد ويمكن حسابه عند بدء المعاملة. يتم إثبات الدخل وفقاً للتناسب الزمني للمعاملة. حينما يكون الدخل من العقد غير محدداً أو معلوماً يثبت الدخل عند التأكد من إمكانية تحقيقه أو عند تحقيقه بالفعل. لا يدرج الدخل المستحق المتعلق بالحسابات المتأخرة عن السداد 90 يوماً أو أكثر ضمن القائمة الموحدة للدخل.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2017

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ر. إثبات الإيراد (تتمة)

ذمم السلم والإستصناع المدينة
يتم إثبات دخل السلم والإستصناع على أساس التناسب الزمني عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد ومعلوماً عند بدء المعاملة.

التمويل بالمضاربة والمشاركة
يتم إثبات دخل التمويل بالمضاربة والمشاركة عند وجود الحق لاستلام المدفوعات أو عند التوزيع من قبل المضارب. لا يدرج الدخل المستحق المتعلق بالحسابات المتأخرة عن السداد 90 يوماً أو أكثر ضمن القائمة الموحدة للدخل.

إجارة منتهية بالتمليك
يتم إثبات دخل الإجارة المنتهية بالتمليك بعد حسم الإستهلاك على أساس التناسب الزمني وفقاً لشروط عقد التأجير.

دخل الأتعاب والعمولات
يتم إثبات دخل الأتعاب والعمولات عند اكتسابها.

دخل آخر
يتم إثبات الدخل الآخر من الاستثمارات عند وجود الحق لاستلام المدفوعات الخاصة بها.

حصة المجموعة كمضارب
يتم حساب حصة المجموعة في الأرباح كمضارب نظير إدارة حقوق حاملي حسابات الإستثمار بناءً على بنود وشروط الاتفاقيات المتعلقة بالمضاربة.

حصة المضارب في حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية
يتم حساب حصة المجموعة في الأرباح نظير إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار بناءً على البنود والشروط المتعلقة بهذه الاتفاقيات.

ش. عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تحسب حصة حقوق حاملي حسابات الإستثمار من الدخل على أساس القوانين المحلية القابلة للتطبيق وبناءً على عقود المضاربة كلاً على حده. يمثل هذا الدخل الناتج من حسابات الإستثمار المشتركة بعد حسم المصروفات الأخرى. تتضمن المصروفات الأخرى جميع المصروفات التي تكبدتها المجموعة متضمنة مخصصات معينة. تحسم حصة المجموعة قبل توزيع هذا الدخل.

ت. تمويل مشترك وذاتي

تصنف الإستثمارات والتمويل والذمم المدينة المملوكة بصورة مشتركة من قبل المجموعة وحقوق حاملي حسابات الإستثمار ضمن بند "التمويل المشترك" في القوائم المالية الموحدة. تصنف الإستثمارات والتمويل والذمم المدينة الممولة فقط من قبل المجموعة ضمن "التمويل الذاتي".

غ ضرائب

لا تخضع أرباح الشركة للضرائب في مملكة البحرين. تحسب الضرائب على العمليات الخارجية على أساس النظم المالية المعمول بها في الدول التي تزاول فيها الشركات التابعة أعمالها. تحسب حصة المجموعة من أرباح الشركات الزميلة بعد حساب ضرائبها. يحسب الدخل الضريبي المؤجل باستخدام طريقة المطلوبات على الفروق الزمنية المؤقتة بتاريخ قائمة المركز المالي بين القيمة الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها المدرجة لأغراض إعداد التقارير المالية.

خ. هيئة الرقابة الشرعية

تخضع أنشطة أعمال المجموعة للرقابة من قبل هيئة الرقابة الشرعية المكونة من خمسة أعضاء تعينهم الجمعية العمومية.

ذ. الزكاة

وفقاً للنظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية فإنه لم يتم تخويل المجموعة لدفع الزكاة نيابةً عن المساهمين ولا يوجد هناك قانون من هذا القبيل في مملكة البحرين يتطلب من المجموعة بدفع الزكاة نيابةً عن المساهمين، إلا إذا كان هناك تخويل مباشر من الجمعية العمومية للمجموعة لدفع الزكاة نيابةً عن المساهمين.

ض. إيرادات محظورة شرعاً

تلتزم المجموعة بتجنب الإيرادات الناتجة من مصادر لا تتفق مع الشريعة الإسلامية. وعليه تقوم المجموعة بترحيل هذه الإيرادات إلى حساب الصدقات والتي تقوم المجموعة باستخدامها لأغراض اجتماعية خيرية.

أ.أ. اضمحلال الموجودات المالية

يتم عمل تقييم في تاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال موجود مالي محدد أو مجموعة موجودات مالية. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم تحديد المبلغ القابل للإسترداد المقدر لهذا الموجود وكذلك أي خسارة ناتجة من الاضمحلال، بناءً على تقييم المجموعة للقيمة المقدرة للمقابل النقدي، ويتم إثباته في القائمة الموحدة للدخل. يتم عمل مخصصات محددة لتخفيض جميع العقود المالية المضمحلة لقيمها النقدية المتوقع تحقيقها. يتم شطب الموجودات المالية فقط في الحالات التي تكون قد استنفذت جميع المحاولات لإستردادها.

إذا انخفض مبلغ خسارة الاضمحلال في فترة لاحقة، فإن الانخفاض يمكن أن يعود إلى حدث موضوعي تم حدوثه بعد إثبات قيمة الاضمحلال، عندئذ فإن خسارة الاضمحلال المثبتة مسبقاً يتم إسترجاعها. يتم إثبات أي استرجاعات لاحقة لخسارة الاضمحلال في القائمة الموحدة للدخل.

بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ المجموعة بمخصصات للتحوط من الخسارة المحتملة التي من الممكن حدوثها كنتيجة للمخاطر التي لم يتم تحديدها فيما يتعلق بالذمم المدينة والتمويلات أو موجودات الاستثمار. يعكس المبلغ الخسائر المتوقعة لهذه الموجودات العائدة إلى أحداث وقعت بتاريخ القوائم المالية ولا يعكس خسائر مقدرة متعلقة بأحداث مستقبلية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2017

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ب.ب. المقاصة

يتم عمل مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق ديني أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة حيث تنوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الموجود وسداد المطلوب في الوقت ذاته.

ج.ج. العملات الأجنبية

تحويل معاملات بالعملات الأجنبية على مستوى الشركات التابعة

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملة. يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. ترحل جميع الفروق الناتجة إلى قائمة الدخل على مستوى الوحدة.

تحويل العملات الأجنبية

كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية إلى عملة عرض المجموعة (الدولار الأمريكي) بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي، ويتم تحويل قوائم دخلها بالمتوسط المرجح لأسعار الصرف للسنة. ترحل فروق الصرف الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية مباشرة إلى بند منفصل في حقوق الملاك.

عند استبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات المبلغ المتراكم المؤجل الذي تم إثباته في حقوق الملاك والمتعلق بتلك الوحدة الأجنبية في القائمة الموحدة للدخل.

د.د. افتراضات

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الافتراضات التالية، منفصلة عن تلك المرتبطة بالتقديرات، التي لديها تأثير على المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة:

تصنيف الإستثمارات

عند إقتناء الإستثمارات تقرر الإدارة ما إذا يتوجب تصنيفها كأدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملاك أو أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة.

مبدأ الاستمرارية

قامت ادارة المجموعة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

هـ.هـ. استخدام التقديرات في إعداد القوائم المالية الموحدة

إن إعداد القوائم المالية الموحدة يتطلب من الإدارة عمل تقديرات وفرضيات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ القوائم المالية الموحدة. إن استخدام التقديرات أساساً لتحديد مخصصات ذمم بيوع (المرابحات) مدينة والتمويل بالمضاربة والمشاركة وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الحقوق وإجارة المستحقة القبض وموجودات أخرى.

و.و. إستبعاد

يتم إستبعاد الموجود المالي (أو أي جزء من الموجود المالي أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المشابهة) عند:

1- انقضاء الحق في استلام التدفقات النقدية من الموجود؛

2- قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من موجود ولكنها تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب "ترتيب سداد" وسواء (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود، أو (ب) عندما لم يتم نقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجودات ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجود.

يتم استبعاد المطلوبات المالية عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب تم إخلائه أو إلغائه أو انتهاء مدته. عندما يتم استبدال مطلوب مالي حالي بآخر من نفس المقترض بشروط مختلفة جوهرياً أو عندما يتم تعديل مطلوب حالي بشكل جوهري، فإن هذا الاستبدال أو التعديل يعتبر بمثابة إستبعاد للمطلوب الأصلي ويتم إثبات مطلوب جديد. يتم إثبات فروق المبالغ المدرجة المعنية في القائمة الموحدة للدخل.

3 نقد وأرصدة لدى البنوك

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
أرصدة لدى بنوك مركزية *	**4,102,938**	3,883,925
أرصدة لدى بنوك أخرى	**602,517**	585,491
نقد ونقد قيد التحصيل	**724,630**	604,002
	5,430,085	5,073,418

* تتضمن أرصدة لدى بنوك مركزية احتياطيات إجبارية بإجمالي 2,568,903 ألف دولار أمريكي (2016: 2,221,460 ألف دولار أمريكي). إن هذه المبالغ غير متوفرة للاستخدام في عمليات المجموعة اليومية.

4 ذمم مدينة

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
ذمم بيوع (مرابحات) مدينة (إيضاح 4.1)	**11,627,669**	11,119,981
ذمم إجارة مدينة (إيضاح 4.2)	**68,620**	57,086
ذمم سلم مدينة (إيضاح 4.3)	**188,035**	154,649
ذمم إستصناع مدينة (إيضاح 4.4)	**116,726**	91,732
	12,001,050	11,423,448

4.1 ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

	2017			2016		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
سلع مرابحات دولية	**85,430**	**395,079**	**480,509**	22,247	299,812	322,059
مرابحات أخرى	**2,385,059**	**10,853,317**	**13,238,376**	2,273,439	10,430,331	12,703,770
إجمالي ذمم بيوع (مرابحات) مدينة	**2,470,489**	**11,248,396**	**13,718,885**	2,295,686	10,730,143	13,025,829
أرباح مؤجلة	**(392,657)**	**(1,329,298)**	**(1,721,955)**	(340,823)	(1,210,482)	(1,551,305)
	2,077,832	**9,919,098**	**11,996,930**	1,954,863	9,519,661	11,474,524
المخصصات (إيضاح 22)	**(100,883)**	**(268,378)**	**(369,261)**	(79,487)	(275,056)	(354,543)
صافي ذمم بيوع (مرابحات) مدينة	**1,976,949**	**9,650,720**	**11,627,669**	1,875,376	9,244,605	11,119,981

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	**587,323**	564,550

4.2 ذمم إجارة مدينة

	2017			2016		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي ذمم الإجارة المدينة	**-**	**81,970**	**81,970**	-	69,557	69,557
المخصصات (إيضاح 22)	**-**	**(13,350)**	**(13,350)**	-	(12,471)	(12,471)
صافي ذمم الإجارة المدينة	**-**	**68,620**	**68,620**	-	57,086	57,086

	2017 ألف دولارأمريكي	2016 ألف دولارأمريكي
المتعثرة	**56,190**	59,539

4.3 ذمم سلم مدينة

	2017			2016		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي ذمم السلم المدينة	**-**	**193,910**	**193,910**	-	160,603	160,603
المخصصات (إيضاح 22)	**-**	**(5,875)**	**(5,875)**	-	(5,954)	(5,954)
صافي ذمم السلم المدينة	**-**	**188,035**	**188,035**	-	154,649	154,649

	2017 ألف دولارأمريكي	2016 ألف دولارأمريكي
المتعثرة	**17,564**	13,763

4 ذمم مدينة (تتمة)

4.4 ذمم إستصناع مدينة

	2017			2016		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي ذمم الإستصناع المدينة	-	118,116	118,116	-	94,007	94,007
المخصصات (إيضاح 22)	-	(1,390)	(1,390)	-	(2,275)	(2,275)
صافي ذمم الإستصناع المدينة	-	116,726	116,726	-	91,732	91,732

	2017 ألف دولارأمريكي	2016 ألف دولارأمريكي
المتعثرة	6,917	6,868

5 التمويل بالمضاربة والمشاركة

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
التمويل بالمضاربة (إيضاح 5.1)	1,400,598	821,729
التمويل بالمشاركة (إيضاح 5.2)	977,056	760,667
	2,377,654	1,582,396

5.1 التمويل بالمضاربة

	2017			2016		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي التمويل بالمضاربة	549,551	863,985	1,413,536	277,816	555,861	833,677
المخصصات (إيضاح 22)	-	(12,938)	(12,938)	-	(11,948)	(11,948)
صافي التمويل بالمضاربة	549,551	851,047	1,400,598	277,816	543,913	821,729

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	10,285	12,351

5.2 التمويل بالمشاركة

	2017			2016		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي التمويل بالمشاركة	280,969	705,216	986,185	146,365	620,903	767,268
المخصصات (إيضاح 22)	(235)	(8,894)	(9,129)	-	(6,601)	(6,601)
صافي التمويل بالمشاركة	280,734	696,322	977,056	146,365	614,302	760,667

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	22,152	20,154

6 إستثمارات

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
أدوات أسهم حقوق الملكية و أدوات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (إيضاح 6.1)	**271,096**	27,842
أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الحقوق (إيضاح 6.2)	**103,818**	107,225
أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة (إيضاح 6.3)	**2,250,552**	2,250,764
	2,625,466	2,385,831
إستثمارات عقارية (إيضاح 6.4)	**211,157**	191,565
إستثمارات في شركات زميلة (إيضاح 6.5)	**51,711**	51,735
	2,888,334	2,629,131

6.1 أدوات أسهم حقوق الملكية و أدوات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

	2017			2016		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إستثمارات مسعرة						
أدوات الدّين	**6,797**	**515**	**7,312**	6,865	1,504	8,369
سندات أسهم حقوق الملكية	**262,880**	**775**	**263,655**	286	642	928
	269,677	**1,290**	**270,967**	7,151	2,146	9,297
إستثمارات غير مسعرة						
أدوات الدّين	**7**	**-**	**7**	-	-	-
سندات أسهم حقوق الملكية	**122**	**-**	**122**	18,545	-	18,545
	129	**-**	**129**	18,545	-	18,545
	269,806	**1,290**	**271,096**	25,696	2,146	27,842

6.2 أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الحقوق

	2017			2016		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إستثمارات مسعرة						
سندات أسهم حقوق الملكية	**13,129**	**32,932**	**46,061**	12,009	34,467	46,476
صناديق مدارة	**7,274**	**4,636**	**11,910**	11,842	6,636	18,478
	20,403	**37,568**	**57,971**	23,851	41,103	64,954
إستثمارات غير مسعرة						
سندات أسهم حقوق الملكية	**28,743**	**8,389**	**37,132**	26,987	7,779	34,766
صناديق مدارة	**932**	**12,492**	**13,424**	668	9,735	10,403
	29,675	**20,881**	**50,556**	27,655	17,514	45,169
المخصصات (إيضاح 22)	**(2,461)**	**(2,248)**	**(4,709)**	(774)	(2,124)	(2,898)
	47,617	**56,201**	**103,818**	50,732	56,493	107,225

6 إستثمارات (تتمة)

6.3 أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة

	2017			2016		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إستثمارات مسعرة						
صكوك وبنود مشابهة	581,817	711,564	1,293,381	607,418	604,812	1,212,230
إستثمارات غير مسعرة						
صكوك وبنود مشابهة	120,838	843,320	964,158	136,078	906,718	1,042,796
المخصصات (إيضاح 22)	(2,500)	(4,487)	(6,987)	(2,500)	(1,762)	(4,262)
	700,155	1,550,397	2,250,552	740,996	1,509,768	2,250,764

6.4 استثمارات عقارية

	2017			2016		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
أراضي	1,311	128,936	130,247	756	106,559	107,315
مباني	7,376	73,534	80,910	7,994	76,256	84,250
	8,687	202,470	211,157	8,750	182,815	191,565

فيما يلي تسوية بين القيم المدرجة للإستثمار العقاري في بداية ونهاية السنة:

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	191,565	187,412
إقتناءات	24,698	14,479
صافي مكسب من تعديلات القيمة العادلة	5,503	1,253
إستبعاد	(4,016)	(8,660)
تحويل العملات الأجنبية / أخرى - صافي	(6,593)	(2,919)
	19,592	4,153
الرصيد في نهاية السنة	211,157	191,565

6.5 إستثمار في شركات زميلة

تشتمل الاستثمارات في الشركات الزميلة على ما يلي:

	2017			
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	القيمة السوقية ألف دولار أمريكي
شركات زميلة مسعرة	-	11,824	11,824	11,410
شركات زميلة غير مسعرة	39,887	-	39,887	
	39,887	11,824	51,711	

	2016			
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	القيمة السوقية ألف دولار أمريكي
شركات زميلة مسعرة	-	10,802	10,802	9,729
شركات زميلة غير مسعرة	40,814	119	40,933	
	40,814	10,921	51,735	

7 إجارة منتهية بالتمليك

	2017			2016		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
أراضي ومباني						
التكلفة	**142,061**	**1,786,674**	**1,928,735**	179,444	1,730,599	1,910,043
الإستهلاك المتراكم	**(26,822)**	**(365,554)**	**(392,376)**	(27,795)	(472,851)	(500,646)
صافي القيمة الدفترية	**115,239**	**1,421,120**	**1,536,359**	151,649	1,257,748	1,409,397
معدات						
التكلفة	**134,129**	**296,447**	**430,576**	130,730	368,355	499,085
الإستهلاك المتراكم	**(38,696)**	**(93,756)**	**(132,452)**	(22,326)	(90,333)	(112,659)
صافي القيمة الدفترية	**95,433**	**202,691**	**298,124**	108,404	278,022	386,426
أخرى						
التكلفة	**-**	**34,677**	**34,677**	-	56,469	56,469
الإستهلاك المتراكم	**-**	**(13,142)**	**(13,142)**	-	(21,953)	(21,953)
صافي القيمة الدفترية	**-**	**21,535**	**21,535**	-	34,516	34,516
المجموع						
التكلفة	**276,190**	**2,117,798**	**2,393,988**	310,174	2,155,423	2,465,597
الإستهلاك المتراكم	**(65,518)**	**(472,452)**	**(537,970)**	(50,121)	(585,137)	(635,258)
صافي القيمة الدفترية	**210,672**	**1,645,346**	**1,856,018**	260,053	1,570,286	1,830,339

8 عقارات ومعدات

	مباني ألف دولار أمريكي	أراضي ألف دولار أمريكي	أثاث ومعدات مكتبية ألف دولار أمريكي	مركبات ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
التكلفة:						
في 1 يناير 2016	176,895	162,936	209,975	11,634	100,891	662,331
إضافات	46,288	20,618	19,450	1,282	23,135	110,773
إستبعادات	(2,319)	(654)	(1,507)	(872)	(52,979)	(58,331)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(20,948)	(19,834)	(20,708)	(1,248)	(12,559)	(75,297)
في 31 ديسمبر 2016	199,916	163,066	207,210	10,796	58,488	639,476
إضافات	19,120	26,471	28,846	1,414	30,154	106,005
إستبعادات	(14,047)	(1,193)	(2,151)	(744)	(23,778)	(41,913)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(2,461)	(8,617)	(5,138)	(670)	(2,794)	(19,680)
في 31 ديسمبر 2017	**202,528**	**179,727**	**228,767**	**10,796**	**62,070**	**683,888**
الاستهلاك:						
في 1 يناير 2016	61,744	-	132,019	5,453	18,507	217,723
المخصص خلال السنة (إيضاح 20)	9,750	-	22,217	1,265	5,996	39,228
متعلق بإستبعادات	(677)	-	(835)	(573)	(565)	(2,650)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(18,766)	-	(8,956)	(668)	(3,730)	(32,120)
في 31 ديسمبر 2016	52,051	-	144,445	5,477	20,208	222,181
المخصص خلال السنة (إيضاح 20)	13,693	-	19,540	869	3,387	37,489
متعلق بإستبعادات	(1,021)	-	(1,959)	(242)	(278)	(3,500)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(1,733)	-	778	(358)	(1,161)	(2,474)
في 31 ديسمبر 2017	**62,990**	**-**	**162,804**	**5,746**	**22,156**	**253,696**
صافي القيم الدفترية:						
في 31 ديسمبر 2016	**139,538**	**179,727**	**65,963**	**5,050**	**39,914**	**430,192**
في 31 ديسمبر 2016	147,865	163,066	62,765	5,319	38,280	417,295

9 موجودات أخرى

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
فواتير مستحقة القبض	**149,661**	144,327
الشهرة وموجودات غير ملموسة (9 (أ))	**86,837**	91,735
رهونات قيد البيع	**73,222**	62,151
أموال صندوق القرض الحسن	**20,254**	19,136
ضرائب مؤجلة	**35,808**	34,693
مبالغ مدفوعة مقدماً	**41,039**	40,540
أخرى	**78,252**	91,485
	485,073	484,067
المخصصات (إيضاح 22)	**(15,195)**	(14,829)
	469,878	469,238

9 (أ) شهرة وموجودات غير ملموسة

	2017			2016		
	شهرة ألف دولار أمريكي	موجودات غير ملموسة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	شهرة ألف دولار أمريكي	موجودات غير ملموسة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
في 1 يناير	**70,166**	**21,569**	**91,735**	72,781	29,503	102,284
إضافات	**-**	**14,860**	**14,860**	10,498	9,134	19,632
مخصص الإطفاء للسنة (إيضاح 20)	**-**	**(9,909)**	**(9,909)**	-	(5,351)	(5,351)
خسارة الاضمحلال للسنة	**-**	**-**	**-**	(9,082)	-	(9,082)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	**(8,827)**	**(1,022)**	**(9,849)**	(4,031)	(11,717)	(15,748)
في 31 ديسمبر	**61,339**	**25,498**	**86,837**	70,166	21,569	91,735

الشهرة المقتناة من خلال دمج الأعمال والتي هي بأعمار غير محددة تم تخصيصها لأربع وحدات منتجة للنقد. القيمة المدرجة للشهرة المخصصة لكل وحدة من هذه الوحدات المنتجة للنقد هي كما يلي:

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
بنك البركة التركي للمشاركة	**13,531**	14,572
بنك البركة مصر	**824**	767
البنك الإسلامي الأردني	**26,646**	26,646
بنك البركة (باكستان) المحدود	**20,338**	28,181
	61,339	70,166

تم تحديد القيمة القابلة للإسترداد للوحدات المنتجة للنقد على أساس حساب القيمة المستخدمة بإستخدام توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل الإدارة العليا للمجموعة والتي تغطي فترة خمس سنوات. تحدد الإدارة هوامش الميزانية على أساس الأداء السابق للوحدات المنتجة للنقد وتوقعاتها لتطورات السوق.

10 تمويلات طويلة الأجل

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
تمويلات المرابحة	**622,006**	762,752
تمويلات ثانوية تم الحصول عليها من قبل شركة تابعة	**453,416**	456,600
الوكالة	**161,133**	161,904
	1,236,555	1,381,256

تمويلات المرابحة والوكالة

خلال سنة 2014، أصدر بنك البركة التركي للمشاركة صكوك مدرجة في البورصة الايرلندية وذلك لمدة 5 سنوات مع معدل ربح متوقع بنسبة 6.25%، من خلال شركته التابعة المملوكة بالكامل بيركت فارليك كيرالاما أيه. أس. بقيمة 350 مليون دولار أمريكي. ستستخدم اشتراكات الصكوك إلى حد لا يقل عن 51% لشراء محفظة الموجودات، بينما سيستخدم الجزء المتبقي إلى حد لا يزيد عن 49% لمرابحات السلع.

10 تمويلات طويلة الأجل (تتمة)

تمويلات ثانوية تم الحصول عليها من قبل شركة تابعة

خلال سنة 2015 ،حصل بنك البركة التركي للمشاركة على تمويلات ثانوية بقيمة 225 مليون دولار أمريكي بمعدل ربح سنوي بنسبة % 10.5 لمدة عشر سنوات. علاوة على ذلك، مدرجة ضمن التمويلات الثانوية مبلغ وقدره 200 مليون دولار أمريكي تم الحصول عليها من قبل بنك البركة التركي للمشاركة في سنة 2013 بمعدل ربح سنوي بنسبة 7.75% لمدة عشر سنوات. تم الحصول على هذه التمويلات الثانوية بالدولار الامريكي. وتعتبر هذه التمويلات الثانوية جزءاً من رأس المال فئة II لبنك البركة التركي للمشاركة في احتساب كفاية راس المال للبنك حسب الأنظمة المصرفية للجمهورية التركية.

11 مطلوبات أخرى

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
مبالغ مستحقة الدفع	**301,293**	299,433
هوامش نقدية	**393,240**	222,008
شيكات اداريه	**92,046**	103,969
مخصصات أخرى (إيضاح 22) *	**8,731**	11,091
ضرائب حالية **	**73,978**	68,055
ضرائب مؤجلة **	**3,256**	12,933
مصروفات مستحقة	**89,212**	71,303
صندوق الصدقات	**18,805**	10,658
أخرى	**55,422**	57,017
	1,035,983	856,467

* تتضمن المخصصات الأخرى بصورة أساسية على مخصصات عامة ومخصصات محددة على بنود الإرتباطات والإلتزامات.

** نظراً لكون عمليات المجموعة خاضعة لقوانين وسلطات ضريبية مختلفة، فإنه ليس من العملي عرض تسوية بين الأرباح المحاسبية والأرباح الخاضعة للضريبة مع تفاصيل المعدلات الفعلية للضرائب.

12 حقوق حاملي حسابات الإستثمار

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
حقوق حاملي حسابات الإستثمار *	**13,680,020**	13,081,209
إحتياطي معادلة الأرباح (إيضاح 12.1)	**6,006**	6,091
إحتياطي مخاطر الاستثمار (إيضاح 12.2)	**187,149**	176,583
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة المتعلقة بحقوق حاملي حسابات الإستثمار - صافي (إيضاح 12.3)	**8,934**	12,911
	13,882,109	13,276,794

* صكوك متوسطة الأجل

تتضمن هذه على صكوك مضاربة مطلقة خاصة ثانونية غير مضمونة بإجمالي 24,478 ألف دولار أمريكي (2016: 13,923 ألف دولار أمريكي) صادرة من قبل بنك البركة (باكستان) المحدود خلال سنة 2014. إن الهدف من إصدار هذه الصكوك هو الامتثال للمتطلبات التنظيمية المتعلقة بنسبة كفاية رأس المال لبنك البركة باكستان المحدود. إن مدة هذه الصكوك هي سبع سنوات وتستحق في سنة 2021. يبدأ السداد الرئيسي لهذه الصكوك بعد ستة اشهر من تاريخ السحب، وستكون نصف سنوية علي أساس القسط الثابت.

12.1 التغيرات في إحتياطي معادلة الأرباح

يبين الجدول التالي الحركة في إحتياطي معدل الأرباح:

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	**6,091**	10,037
مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الإستثمار	**910**	297
مبالغ مستخدمة خلال السنة	**(976)**	(3,580)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	**(19)**	(663)
الرصيد في 31 ديسمبر	**6,006**	6,091

12 حقوق حاملي حسابات الإستثمار (تتمة)

12.2 التغيرات في إحتياطي مخاطر الإستثمار

يبين الجدول التالي الحركة في إحتياطي مخاطر الاستثمار:

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	**176,583**	179,238
مبالغ محولة إلى المخصصات (إيضاح 22)	**(8,069)**	7,324
مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الإستثمار	**21,895**	1,057
تحويلات صرف العملات الأجنبية	**(3,260)**	(11,036)
الرصيد في 31 ديسمبر	**187,149**	176,583

12.3 التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة المتعلقة بحقوق حاملي حسابات الإستثمار- صافي

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	**12,911**	12,240
التغيرات في القيم العادلة خلال السنة	**(3,480)**	3,840
مكسب محقق محول الى القائمة الموحدة للدخل	**(48)**	(3,210)
تأثير الضريبة المؤجلة	**1,235**	(221)
محول إلى حقوق المساهمين	**(1,684)**	262
	8,934	12,911
العائدة إلى الاستثمارات العقارية	**8,695**	11,256
العائدة إلى أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق	**239**	1,655
	8,934	12,911

13 حقوق الملاك

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
رأس المال		
المصرح به 1,500,000,000 (2015: 1,500,000,000) سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم	**1,500,000**	1,500,000

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل		
في بداية السنة		
1,149,218,451 (2016: 1,115,746,069) قدرها دولار أمريكي واحد للسهم	**1,149,218**	1,115,746
الصادر خلال السنة		
57,460,923 أسهم منحة (2016: 33,472,382) بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم	**57,461**	33,472
في نهاية السنة		
1,206,679,473 (2016: 1,149,218,452) سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم	**1,206,679**	1,149,218

التخصيصات المقترحة

قرر مساهموا المجموعة في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريخ 20 مارس 2017 (2016 : 23 مارس 2016) توزيع مبلغ وقدره 11,396 ألف دولار أمريكي (2016: 22,315 ألف دولار أمريكي) كأرباح أسهم نقدية ومبلغ وقدره 57,461 ألف دولار أمريكي (2016 : 33,472 ألف دولار أمريكي) كأسهم منحة.

13 حقوق الملاك (تتمة)

أسهم خزينة

	عدد الأسهم بالآلاف	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
في 1 يناير	**9,588**	**9,588**	8,464
شراء أسهم خزينة	**1,346**	**1,346**	1,714
بيع أسهم خزينة	**(1,384)**	**(1,384)**	(590)
في 31 ديسمبر	**9,550**	**9,550**	9,588

بلغت القيمة السوقية لأسهم الخزينة 3,581 ألف دولار أمريكي (2016: 4,698 ألف دولار أمريكي) حيث تمثل 0.8% (2016: 0.8%) من عدد الأسهم القائمة.

معلومات أضافية عن نمط الملكية

1) فيما يلي أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم اللذين يحتفظون بـ5% أو أكثر من الأسهم القائمة:

في 31 ديسمبر 2017

الأسماء	الجنسية/بلد التأسيس	عدد الأسهم	نسبة الملكية %
صالح عبدالله كامل	سعودي	**363,336,867**	**30.11%**
شركة دلة البركة القابضة – شركة معفاة	بحرينية	**297,276,402**	**24.64%**
شركة التوفيق للصناديق الإستثمارية المحدودة	جزيرة كايمن	**233,177,723**	**19.32%**
عبدالله عبدالعزيز الراجحي	سعودي	**84,770,095**	**7.03%**

في 31 ديسمبر 2016

الأسماء	الجنسية/بلد التأسيس	عدد الأسهم	نسبة الملكية %
صالح عبدالله كامل	سعودي	346,035,112	30.11%
شركة دلة البركة القابضة – شركة معفاة	بحرينية	283,120,383	24.64%
شركة التوفيق للصناديق الإستثمارية المحدودة	جزيرة كايمن	222,074,022	19.32%
عبدالله عبدالعزيز الراجحي	سعودي	80,733,424	7.03%

2) لدى البنك فئة واحدة من الأسهم فقط وحاملي هذه الأسهم لديهم حقوق تصويت متساوية.

3) يوضح الجدول توزيع الأسهم وعدد حاملي الأسهم ونسبة ملكيتهم في الفئات التالية:

في 31 ديسمبر 2017

فئات:	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% النسبة من المجموع القائم
أقل من 1%	**120,600,222**	**1,088**	**9.99%**
من 1% لغاية أقل من 5%	**107,518,065**	**4**	**8.91%**
من 5% لغاية أقل من 10%	**84,770,095**	**1**	**7.03%**
من 10% لغاية أقل من 20%	**233,177,723**	**1**	**19.32%**
من 20% لغاية أقل من 50%	**660,613,269**	**2**	**54.75%**
	1,206,679,374	**1,096**	**100.00%**

في 31 ديسمبر 2016

فئات:	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% النسبة من المجموع القائم
أقل من 1%	86,408,191	1,092	7.52%
من 1% لغاية أقل من 5%	130,847,319	6	11.39%
من 5% لغاية أقل من 10%	80,733,424	1	7.03%
من 10% لغاية أقل من 20%	222,074,022	1	19.32%
من 20% لغاية أقل من 50%	629,155,495	2	54.75%
	1,149,218,451	1,102	100.00%

13 حقوق الملاك (تتمة)

أ) علاوة إصدار أسهم /تكاليف عمليات الطرح

يتم معاملة المبالغ المتحصلة التي تفوق القيمة الاسمية لرأس المال الصادر خلال أي إصدار جديد للأسهم، بعد حسم تكاليف الطرح، على أنها علاوة إصدار أسهم. إن هذا المبلغ غير قابل للتوزيع ولكن يمكن إستخدامه في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني.

تمثل تكاليف عمليات الطرح التكاليف المتكبدة من قبل البنك والتي تتعلق مباشرةً بزيادة رأس المال وتم تكبدها نقداً.

ب) إحتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم تحويل 10% من حصة الشركة الأم في صافي دخل السنة إلى الإحتياطي القانوني حتى يبلغ هذا الإحتياطي 50% من رأس المال المدفوع للبنك. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. خلال السنة، تم تحويل مبلغ وقدره 12,903 ألف دولار أمريكي (2016: 15,155 ألف دولار أمريكي) إلى الاحتياطي القانوني.

ج) التغيرات المتراكمة في القيم العادلة

تمثل هذه التغيرات صافي مكاسب وخسائر القيمة العادلة غير المحققة المتعلقة بحقوق الشركة الأم من أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الحقوق والإستثمارات العقارية والأرض التي تشغلها المجموعة (المصنفة كعقارات ومعدات).

د) تحويل العملات الأجنبية

يتم استخدام تحولات صرف العملات الأجنبية لتسجيل الفروق الناتجة عن تحول القوائم المالية للشركات التابعة الأجنبية.

يلخص الجدول التالي رصيد تحويل العملات الأجنبية حسب الشركة التابعة كما في 31 ديسمبر:

شركة تابعة	العملة	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
بنك البركة الجزائر	دينار جزائري	**54,401**	50,617
بنك البركة (باكستان) المحدود	روبية باكستانية	**12,078**	7,890
بنك البركة مصر	جنيه مصري	**138,837**	144,651
بنك البركة التركي للمشاركة	ليرة تركية	**378,186**	350,455
بنك البركة المحدود	راند جنوب أفريقي	**13,857**	17,279
بنك البركة السودان	جنيه سوداني	**49,719**	36,901
بنك البركة تونس	دينار تونسي	**25,859**	23,166
بنك البركة سورية	ليرة سورية	**33,454**	35,760
بنك التمويل والإنماد	درهم المغربي	**(149)**	-
		706,242	666,719

هـ) إحتياطيات أخرى

تتضمن الإحتياطيات الأخرى بشكل رئيسي على إحتياطي المخاطر المصرفية العامة المحتفظ بها من قبل الشركات التابعة وفقاً للقوانين المحلية.

و) زكاة مدفوعة نيابة عن المساهمين

فوضت الجمعية العمومية في اجتماعها المنعقد في 20 مارس 2017 الإدارة التنفيذية للمجموعة بأن تدفع مبلغ زكاة وقدره 4,021 ألف دولار أمريكي، نيابة عن جميع المساهمين بحيث يقتطع هذا المبلغ مباشرة من الأرباح المبقاة، للعام المالي 2016. لقد تم دفع وتوزيع مبلغ قدره 3,688 ألف دولار أمريكي على مستحقي الزكاة وبحسب الضوابط الشرعية الموضوعة والمعتمدة والمصادق عليها من قبل الهيئة الشرعية الموحدة. أما المبلغ المتبقي والبالغ قدره 333 ألف دولار أمريكي فتم تخصيصه لكي يوزع على المستحقين بحد أقصى قبل نهاية الربع الأول من العام 2018.

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
زكاة مدفوعة نيابة عن المساهمين للسنة	**4,021**	3,962
استخدامات الزكاة:		
زكاة مدفوعة للفقراء والمحتاجين	**2,604**	1,650
زكاة مدفوعة للمساكين	**-**	143
زكاة مدفوعة للمؤلفة قلوبهم	**80**	177
منح دراسية	**1,004**	1,100
أخرى	**-**	8
مجموع الاستخدامات	**3,688**	3,078
الزكاة المتبقية للدفع	**333**	884

13 حقوق الملاك (تتمة)

ز) تخصيصات مقترحة

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
أرباح أسهم نقدية 2% (2016: 1%)	**24,134**	11,396
أسهم منحة	**36,200**	57,461
	60,334	68,857

التخصيصات المقترحة المذكورة أعلاه تستثني التخصيصات المحولة إلى الإحتياطي القانوني المذكورة أعلاه وسيتم تقديم التخصيصات المقترحة أعلاه للموافقة الرسمية في اجتماع الجمعية العمومية السنوي وستكون خاضعة لموافقة السلطات التنظيمية.

اقترح البنك إصدار أسهم منحة من الأرباح المبقاة بواقع 30 لكل 100 سهماً محتفظ بها (2016: سهم واحد لكل 20 أسهم محتفظ بها). سيتم تقديم هذا الاقتراح رسمياً في اجتماع الجمعية العمومية السنوي للموافقة عليه وسيكون خاضع للحصول على موافقة الجهات التنظيمية.

تمت الموافقة على التخصيصات المقترحة لسنة 2016 في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ 20 مارس 2017 في سنة 2017 بعد صدور تلك الموافقة.

ح) صافي الحركة في الحقوق الغير مسيطرة

يتضمن هذا بصورة أساسية على تأثير التغيرات في رأسمال الشركات التابعة، شراء (بيع) من قبل الحقوق غير المسيطرة من (إلى) المجموعة.

14 رأس المال فئة 1 دائم

بتاريخ 31 مايو 2017، أتم البنك إصدار صكوك مرابحة إضافية دائمة مدرجة ضمن رأس المال فئة 1 بقيمة إجمالية قدرها 400 مليون دينار بحريني تماشياً مع توجيهات مصرف البحرين المركزي والمدرجة في البورصة الأيرلندية. يخضع ويستند توزيع المبالغ المستحقة الدفع لشروط وبنود القيمة الاسمية القائمة للصكوك بمعدل ربح متوقع بنسبة 7.875% سنوياً. وتدفع على أساس نصف سنوي. يتم إثبات هذه الصكوك ضمن الحقوق في القائمة الموحدة للمركز المالي وسيتم احتساب الكوبون المقابل لتلك الصكوك كتوزيعات من الأرباح. تم تضمين المصروفات المتعلقة بهذا الإصدار في الأرباح المبقاة. ووفقاً للشروط والبنود، ليس لدى حاملي الصكوك الحق بالمطالبة بالأرباح ولا يتم اعتبار حدث عدم دفع الأرباح بأنها حدث للتعثر في السداد.

15 صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات مشتركة وذاتية

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة (إيضاح15.1)	**1,035,429**	1,099,779
التمويل بالمضاربة والمشاركة (إيضاح 15.2)	**210,776**	126,248
إستثمارات (إيضاح 15.3)	**234,610**	293,096
إجارة منتهية بالتمليك (إيضاح 15.4)	**138,989**	135,999
أخرى	**652**	3,532
	1,620,456	1,658,654
صافي الدخل من عقود التمويل والإستثمارات المشتركة	**1,258,663**	1,336,569
إجمالي الدخل من عقود التمويل والإستثمارات الذاتية	**361,793**	322,085
	1,620,456	1,658,654
إجمالي الدخل من عقود التمويل والإستثمارات الذاتية	**361,793**	322,085
الربح المدفوع على تمويلات الوكالة	**(31,515)**	(36,586)
صافي الدخل من عقود التمويل والإستثمارات الذاتية	**330,278**	285,499

15.1 ذمم مدينة

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
ذمم بيوع (مرابحات) مدينة	**1,025,789**	1,085,461
ذمم سلم مدينة	**6,598**	9,980
ذمم إستصناع مدينة	**3,042**	4,338
	1,035,429	1,099,779

15 صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات مشتركة وذاتية (تتمة)

15.2 التمويل بالمضاربة والمشاركة

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
التمويل بالمضاربة	**87,773**	64,789
التمويل بالمشاركة	**123,003**	61,459
	210,776	126,248

15.3 إستثمارات

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الحقوق	**7,061**	4,357
أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة	**224,776**	275,095
مكسب غير محقق من أدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	**(1,163)**	152
مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الحقوق	**(21)**	3,585
مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	**820**	667
دخل الإيجار	**1,496**	1,679
دخل من شركات زميلة	**1,537**	2,059
مكسب من بيع إستثمار عقاري	**104**	5,502
	234,610	293,096

15.4 إجارة منتهية بالتمليك

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
دخل من إجارة منتهية بالتمليك	**405,097**	374,314
إستهلاك موجودات إجارة منتهية بالتمليك	**(266,108)**	(238,315)
	138,989	135,999

16 حصة المجموعة كمضارب

يتم تحديد حصة المجموعة كمضارب على مستوى كل شركة تابعة وبناءً على الشروط والقوانين المتعلقة بالاتفاقيات.

17 دخل الأتعاب ودخل العمولات الأخرى

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
أتعاب وعمولات مصرفية	**90,459**	95,393
إعتمادات مستنديه	**25,189**	30,623
خطابات ضمان	**34,209**	41,597
خطابات قبول	**8,037**	9,224
	157,894	176,837

18 دخل تشغيلي آخر

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
مكسب صرف العملات الأجنبية	**24,191**	64,055
مكسب من بيع عقارات ومعدات	**11,192**	14,804
	35,383	78,859

19 ربح مدفوع على تمويلات طويلة الأجل

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
تمويلات المرابحة	**15,637**	16,280
تمويلات ثانوية تم الحصول عليها من قبل شركة تابعة	**47,888**	45,469
الوكالة	**21,475**	29,621
	85,000	91,370

20 استهلاك وإطفاء

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
إستهلاك عقارات ومعدات (إيضاح 8)	**37,489**	39,228
إطفاء موجودات غير ملموسة (إيضاح 9(أ))	**9,909**	5,351
	47,398	44,579

21 مصروفات تشغيلية أخرى

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
مصروفات عامة وإدارية	**103,251**	102,807
مصروفات مهنية وأعمال	**34,179**	29,777
مصروفات متعلقة بالممتلكات	**68,442**	64,552
	205,872	197,136

22 المخصصات والإضمحلال

2017	ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.1)	ذمم إجارة مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.2)	ذمم سلم مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.3)	ذمم إستصناع مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.4)	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.1)	التمويل بالمشاركة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.2)	إستثمارات ألف دولار أمريكي (إيضاح 6.2 و 6.3)	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 9)	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 11)	المجموع ألف دولار أمريكي
المخصصات في 1 يناير	**354,543**	**12,471**	**5,954**	**2,275**	**11,948**	**6,601**	**7,160**	**14,829**	**11,091**	**426,872**
المخصص خلال السنة	**150,521**	**3,798**	**1,355**	**200**	**103**	**3,460**	**2,317**	**1,677**	**1,666**	**165,097**
مبالغ تم استردادها خلال السنة	**(24,391)**	**(3,442)**	**(1,048)**	**(929)**	**-**	**(694)**	**(305)**	**(666)**	**(1,974)**	**(33,449)**
	126,130	**356**	**307**	**(729)**	**103**	**2,766**	**2,012**	**1,011**	**(308)**	**131,648**
	480,673	**12,827**	**6,261**	**1,546**	**12,051**	**9,367**	**9,172**	**15,840**	**10,783**	**558,520**
مبالغ تم شطبها خلال السنة	**(119,333)**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(550)**	**(119,883)**
مبالغ مخصصة من احتياطي مخاطر الإستثمار (إيضاح 12.2)	**5,169**	**283**	**-**	**-**	**-**	**52**	**2,565**	**-**	**-**	**8,069**
تحويلات صرف العملات الأجنبية/أخرى – صافي	**2,752**	**240**	**(386)**	**(156)**	**887**	**(290)**	**(41)**	**(645)**	**(1,502)**	**859**
المخصصات في 31 ديسمبر	**369,261**	**13,350**	**5,875**	**1,390**	**12,938**	**9,129**	**11,696**	**15,195**	**8,731**	**447,565**

خلال السنة تم احتساب خسارة اضمحلال بمبلغ 159 ألف دولار أمريكي (2016 : 9,134 ألف دولار امريكي) مقابل الإستثمارات والشهرة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2017

22 المخصصات والإضمحلال (تتمة)

2016	ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.1)	ذمم إجارة مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.2)	ذمم سلم مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.3)	ذمم إستصناع مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.4)	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.1)	التمويل بالمشاركة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.2)	إستثمارات ألف دولار أمريكي (إيضاح 6.2 و 6.3)	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 9)	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 11)	المجموع ألف دولار أمريكي
المخصصات في 1 يناير	379,269	10,232	5,467	410	11,262	4,237	8,494	12,370	13,809	445,550
المخصص خلال السنة	113,131	3,455	1,453	1,192	18,388	795	1,040	4,756	1,480	145,690
مبالغ تم استردادها خلال السنة	(22,518)	(3,157)	(747)	(300)	-	(2,195)	(1,302)	(1,636)	(815)	(32,670)
	90,613	298	706	892	18,388	(1,400)	(262)	3,120	665	113,020
	469,882	10,530	6,173	1,302	29,650	2,837	8,232	15,490	14,474	558,570
مبالغ تم شطبها خلال السنة	(33,282)	(36)	(131)	-	(21,817)	(37)	(465)	(737)	(968)	(57,473)
مبالغ مخصصة من احتياطي مخاطر الإستثمار (إيضاح 12.2)	(7,472)	144	-	-	-	4	-	-	-	(7,324)
تحويلات صرف العملات الأجنبية/أخرى – صافي	(74,585)	1,833	(88)	973	4,115	3,797	(607)	76	(2,415)	(66,901)
المخصصات فى 31 ديسمبر	354,543	12,471	5,954	2,275	11,948	6,601	7,160	14,829	11,091	426,872

تتعلق هذه المخصصات بالمناطق الجغرافية التالية:

2017	ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.1)	ذمم إجارة مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.2)	ذمم سلم مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.3)	ذمم إستصناع مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.4)	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.1)	التمويل بالمشاركة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.2)	إستثمارات ألف دولار أمريكي (إيضاح 6.2 و 6.3)	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 9)	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 11)	المجموع ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	**157,954**	**2,996**	**-**	**-**	**12,938**	**535**	**8,940**	**6,362**	**7,520**	**197,245**
شمال أفريقيا	**18,576**	**6,359**	**1,868**	**52**	**-**	**12**	**1,292**	**1,327**	**1,211**	**30,697**
أوروبا	**162,720**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**2,271**	**-**	**164,991**
أخرى	**30,011**	**3,995**	**4,007**	**1,338**	**-**	**8,582**	**1,464**	**5,235**	**-**	**54,632**
المجموع	**369,261**	**13,350**	**5,875**	**1,390**	**12,938**	**9,129**	**11,696**	**15,195**	**8,731**	**447,565**
2016										
الشرق الأوسط	153,603	2,438	-	-	11,948	248	6,215	6,342	10,798	191,592
شمال أفريقيا	17,434	6,265	1,493	79	-	6	490	972	293	27,032
أوروبا	148,934	-	-	-	-	-	-	2,104	-	151,038
أخرى	34,572	3,768	4,461	2,196	-	6,347	455	5,411	-	57,210
المجموع	354,543	12,471	5,954	2,275	11,948	6,601	7,160	14,829	11,091	426,872

بلغت القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالتسهيلات المتعثرة 639.2 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2017 (31 ديسمبر 2016: 554.1 مليون دولار أمريكي). تشتمل الضمانات على هوامش نقدية وأوراق مالية وعقارات. ستكون الاستفادة من الضمانات على أساس كل عميل على حدة ومحدودة بمجموع تعرض العميل.

23 النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

يتم احتساب مبالغ النصيب الأساسي والمخفض للسهم من الأرباح بقسمة صافي الدخل للسنة العائد إلى حقوق حاملي أسهم الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

	2017	2016
صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم للسنة – ألف دولار أمريكي	**129,029**	151,545
محسوم منها: الربح الموزع على رأس المال الدائم فئة 1	**(15,750)**	-
صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الملاك	**113,279**	151,545
عدد الأسهم القائمة في بداية السنة (بالآلاف)	**1,206,679**	1,140,818
تأثير أسهم الخزينة (بالآلاف)	**(10,194)**	(610)
تأثير أسهم المنحة خلال السنه (بالآلاف)*	**-**	57,041
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في نهاية السنة (بالآلاف)	**1,196,485**	1,197,249
الربح للسهم – سنتات أمريكية	**9.47**	12.66

* تم تعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم للسنة السابقة لحساب إصدار أسهم منحة خلال سنة 2017 (إيضاح 13).

24 النقد وما في حكمه

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
أرصدة لدى بنوك مركزية باستثناء الإحتياطي الإجباري	**1,534,035**	1,662,465
أرصدة لدى بنوك أخرى	**602,517**	585,491
نقد ونقد قيد التحصيل	**724,630**	604,002
	2,861,182	2,851,958

25 معاملات مع أطراف ذات علاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس إدارة المجموعة والشركات المملوكة لهم أو المسيطر عليها أو ذو نفوذ مؤثر من قبلهم والشركات الحليفة بفضل مساهمة مشتركة مع تلك المجموعة وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

إن الإيرادات والمصروفات المتعلقة بمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة هي كالتالي:

	شركات زميلة ألف دولار أمريكي	المساهمين الرئيسين ألف دولار أمريكي	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة	**1,940**	-	**61**	-	**2,001**	2,091
صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات ذاتية	-	**2**	-	-	**2**	764
عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار	**176**	**50**	**11**	**2**	**239**	268
دخل الأتعاب ودخل العمولات الأخرى	**487**	-	-	-	**487**	418

فيما يلي مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين للبنك المتضمنة في القائمة الموحدة للدخل:

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
مكافآت قصيرة الأجل	**8,814**	8,164
مكافآت طويلة الأجل	**1,473**	1,398

المكافآت قصيرة الأجل تشمل الرواتب الأساسية والعلاوات والبدلات وغيرها من التعويضات المدفوعة خلال السنة، والمكافآت طويلة الأجل تشمل التعويضات، ومزايا التأمينات الاجتماعية وخطة الاستثمار.

بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 1.5 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (2015: 1.5 مليون دولار أمريكي).

إن الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة في 31 ديسمبر هي كالتالي:

	شركات زميلة ألف دولار أمريكي	المساهمين الرئيسين ألف دولار أمريكي	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
الموجودات:						
ذمم مدينة	**2,006**	-	**609**	-	**2,615**	2,768
استثمارات	**37,848**	-	-	-	**37,848**	63,555
إجارة منتهية بالتمليك	-	-	**382**	-	**382**	559
موجودات أخرى	-	**1**	**586**	-	**587**	1,881
المطلوبات:						
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	**4,260**	**4,833**	**1,186**	**73**	**10,352**	9,076
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	2
حقوق حاملي حسابات الإستثمار	**17,677**	**2,058**	**734**	**68**	**20,537**	25,071
حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية	**17,267**	**9,100**	**7,059**	-	**33,426**	29,114

جميع التعرضات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة منتجة وخالية من أية مخصصات لخسائر الائتمان المحتملة.

25 معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

فيما يلي تفاصيل الحصص المباشرة والغير مباشرة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في أسهم البنك كما في نهاية السنة:

اسم أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	المنصب	الجنسية	2016 عدد الأسهم	المعاملة عدد الأسهم	2017* عدد الأسهم
صالح عبدالله كامل	رئيس مجلس الإدارة	سعودي	629,155,495	-	**660,613,269**
عبدالله عمار سعودي	نائب رئيس مجلس الإدارة	بحريني	616,136	-	**646,942**
عبدالله صالح كامل	نائب رئيس مجلس الإدارة	سعودي	313,082	-	**328,736**
محي الدين صالح كامل	عضو مجلس الإدارة	سعودي	654,625	-	**687,356**
عبدالإله صباحي	عضو مجلس الإدارة	سعودي	208,877	-	**219,320**
عدنان احمد يوسف	عضو مجلس الإدارة (والرئيس التنفيذي)	بحريني	336	-	**352**
عبدالرحمن شهاب	نائب رئيس تنفيذي، رئيس العمليات و الشؤن الإدارية	بحريني	125,976	100,000	**232,274**

*يتضمن تأثير إصدار البنك لأسهم المنحة بواقع سهم لكل 20 سهم محتفظ به حسب قرار اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريخ 20 مارس 2017.

26 ارتباطات وإلتزامات محتملة

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
اعتمادات مستندية	**853,547**	704,307
خطابات ضمان	**2,343,883**	2,680,992
خطابات قبول	**76,755**	53,791
ارتباطات غير مسحوبة	**1,150,183**	834,915
عقود الوعد المتوافقة مع مبادئ الشريعة	**300,365**	323,915
أخرى	**277**	321
	4,725,010	4,598,241

27 تحليل القطاعات

تم عرض معلومات القطاعات على أساس القطاعات الجغرافية للمجموعة. إن القطاعات الجغرافية مبنية على موقع الوحدات المسئولة عن تسجيل المعاملات وتعكس الطريقة التي يتم فيها تقييم المعلومات من قبل إدارة المجموعة ومجلس الإدارة.

لأغراض تقديم التقارير المالية، تم تقسيم المجموعة إلى القطاعات الجغرافية التالية:

- الشرق الأوسط
- شمال أفريقيا
- أوروبا
- أخرى

إن النتائج المقدم تقرير بشأنها للقطاعات الجغرافية مبنية على أنظمة التقارير المالية الداخلية للمجموعة. إن السياسات المحاسبية للقطاعات هي نفسها التي تم إتباعها في إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة كما هو مبين في إيضاح 2. المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب أسعار السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية.

لم يتم عرض قطاعات الأعمال حيث أنها غير قابلة للتطبيق على المجموعة.

27 تحليل القطاعات (تتمة)

فيما يلي بنود قطاع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:

القطاع	2017			2016		
	الموجودات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	الموجودات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	11,154,872	2,976,028	6,827,712	9,710,447	2,782,561	6,057,888
شمال أفريقيا	2,691,890	1,355,042	1,042,965	2,419,901	1,171,716	974,704
أوروبا	9,538,495	4,034,513	4,847,691	9,304,781	3,546,164	5,103,850
أخرى	2,067,954	694,858	1,163,741	1,990,136	639,449	1,140,352
	25,453,211	9,060,441	13,882,109	23,425,265	8,139,890	13,276,794

فيما يلي بنود الدخل التشغيلي وصافي الدخل التشغيلي وصافي الدخل لكل قطاع من القطاعات:

القطاع	2017			2016		
	مجموع الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل ألف دولار أمريكي	مجموع الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	370,546	175,270	101,964	446,026	223,014	119,332
شمال أفريقيا	103,291	41,437	22,265	103,411	48,527	34,413
أوروبا	407,474	185,536	60,534	425,986	203,709	90,022
أخرى	117,379	28,130	22,156	98,736	31,693	23,869
	998,690	430,373	206,919	1,074,159	506,943	267,636

28 إدارة المخاطر

تمثل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار بالمجموعة. وتقوم اللجنة الإدارية لإدارة المخاطر واللجان التنفيذية بالتوجيه والمساعدة في الإدارة العامة لمخاطر ميزانية المجموعة. تدير المجموعة هذه التعرضات عن طريق وضع حدود لها بموافقة مجلس الإدارة. لم تتغير هذه المخاطر وعمليات احتوائها بشكل جوهري عن السنة السابقة.

إن أهم أنواع المخاطر هي مخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان ومخاطر التركز ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية الأخرى. تتضمن مخاطر السوق على مخاطر معدل الربح ومخاطر أسهم حقوق الملكية ومخاطر العملات الأجنبية.

أ) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عندما يحين إستحقاقها ضمن الظروف الاعتيادية والمضغوطة. ولتقليل هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات بأخذ السيولة في عين الاعتبار ومراقبة السيولة على أساس منتظم. لدى كل شركة من الشركات التابعة للمجموعة سياسات وإجراءات موثقة ومطبقة تتعلق بسيولة العملات المحلية والأجنبية تتناسب مع طبيعة وتعقيدات أعمالها. تعالج هذه السياسة حماية القوة المالية حتى خلال الأوضاع الصعبة.

يلخص الجدول بالصفحة التالية بيان استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة على أساس الترتيبات التعاقدية للسداد. لقد تم تحديد الاستحقاق التعاقدي للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ قائمة المركز المالي إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدي ولم يؤخذ في الاعتبار الاستحقاقات المتوقعة كما هو موضح حسب الخبرة التاريخية لاحتفاظ المجموعة بحسابات أصحاب الاستثمار وتوفر الخطوط الائتمانية للبنك.

28 إدارة المخاطر (تتمة)

أ) مخاطر السيولة (تتمة)

فيما يلي بيان الإستحقاق كما في 31 ديسمبر 2017:

	لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	1 إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي	3 إلى 6 أشهر ألف دولار أمريكي	6 أشهر إلى سنة واحدة ألف دولار أمريكي	سنة واحدة إلى 3 سنوات ألف دولار أمريكي	3 إلى 5 سنوات ألف دولار أمريكي	5 إلى 10 سنوات ألف دولار أمريكي	10 إلى 20 سنة ألف دولار أمريكي	20 سنة وأكثر ألف دولار أمريكي	غير مؤرخة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الموجودات											
نقد وأرصدة لدى بنوك	4,526,154	11,283	26,786	1,500	260,469	9,199	-	-	-	594,694	5,430,085
ذمم مدينة	1,760,393	1,028,586	1,094,874	1,832,313	3,408,176	1,959,133	644,964	271,318	1,293	-	12,001,050
التمويل بالمضاربة والمشاركة	1,293,318	17,945	9,318	44,780	369,236	399,121	211,589	32,347	-	-	2,377,654
استثمارات	780,464	258,370	84,935	301,480	337,693	363,669	304,625	143,385	-	313,713	2,888,334
إجارة منتهية بالتمليك	24,629	30,722	63,549	113,525	471,467	359,037	399,815	307,508	85,766	-	1,856,018
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	430,192	430,192
موجودات أخرى	220,021	43,457	28,289	37,710	23,965	61,127	4,339	1,877	-	49,093	469,878
مجموع الموجودات	8,604,979	1,390,363	1,307,751	2,331,308	4,871,006	3,151,286	1,565,332	756,435	87,059	1,387,692	25,453,211
المطلوبات											
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	5,465,433	-	-	-	-	-	-	-	-	-	5,465,433
مبالغ مستحقة لبنوك	544,658	422,803	183,128	127,097	22,000	-	-	22,784	-	-	1,322,470
تمويلات طويلة الأجل	-	4,564	98	390,926	46,956	381,200	412,811	-	-	-	1,236,555
مطلوبات أخرى	771,932	106,551	82,139	36,533	15,321	11,941	206	11,360	-	-	1,035,983
مجموع المطلوبات	6,782,023	533,918	265,365	554,556	84,277	393,141	413,017	34,144	-	-	9,060,441
حقوق حاملي حسابات الإستثمار	6,071,194	1,342,695	1,019,310	1,475,506	1,351,345	2,383,841	95,329	142,889	-	-	13,882,109
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار	12,853,217	1,876,613	1,284,675	2,030,062	1,435,622	2,776,982	508,346	177,033	-	-	22,942,550
صافي فجوة السيولة	(4,248,238)	(486,250)	23,076	301,246	3,435,384	374,304	1,056,986	579,402	87,059	1,387,692	2,510,661
صافي فجوة السيولة المتراكمة	(4,248,238)	(4,734,488)	(4,711,412)	(4,410,166)	(974,782)	(600,478)	456,508	1,035,910	1,122,969	2,510,661	
حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة بالميزانية	172,138	113,533	85,724	372,931	74,077	58,345	26,154	478	-	-	903,380

28 إدارة المخاطر (تتمة)

أ) مخاطر السيولة (تتمة)

فيما يلي بيان الإستحقاق كما في 31 ديسمبر 2016:

	لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	1 إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي	3 إلى 6 أشهر ألف دولار أمريكي	6 أشهر إلى سنة واحدة ألف دولار أمريكي	سنة واحدة إلى 3 سنوات ألف دولار أمريكي	3 إلى 5 سنوات ألف دولار أمريكي	5 إلى 10 سنوات ألف دولار أمريكي	10 إلى 20 سنة ألف دولار أمريكي	20 سنة وأكثر ألف دولار أمريكي	غير مؤرخة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الموجودات											
نقد وأرصدة لدى بنوك	3,909,408	-	24,107	10,000	174,568	7,303	-	-	-	948,032	5,073,418
ذمم مدينة	1,504,074	810,358	1,378,701	2,087,664	3,126,846	1,861,219	463,466	190,549	571	-	11,423,448
التمويل بالمضاربة والمشاركة	691,754	15,944	11,995	29,133	217,576	334,008	241,125	40,861	-	-	1,582,396
استثمارات	833,342	242,353	238,977	224,864	384,115	261,045	131,311	42,864	-	270,260	2,629,131
إجارة منتهية بالتمليك	96,173	61,860	56,550	81,838	412,325	305,851	382,191	418,041	15,510	-	1,830,339
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	417,295	417,295
موجودات أخرى	89,262	44,747	19,492	42,513	27,030	50,777	774	-	1,865	192,778	469,238
مجموع الموجودات	7,124,013	1,175,262	1,729,822	2,476,012	4,342,460	2,820,203	1,218,867	692,315	17,946	1,828,365	23,425,265
المطلوبات											
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	4,983,772	-	-	-	-	-	-	-	-	-	4,983,772
مبالغ مستحقة لبنوك	324,835	203,088	114,013	21,899	60,000	-	194,560	-	-	-	918,395
تمويلات طويلة الأجل	-	-	269,171	258,670	359,452	33,405	460,558	-	-	-	1,381,256
مطلوبات أخرى	296,977	83,044	64,699	57,579	22,444	26,147	205	305,372	-	-	856,467
مجموع المطلوبات	5,605,584	286,132	447,883	338,148	441,896	59,552	460,763	499,932	-	-	8,139,890
حقوق حاملي حسابات الإستثمار	5,330,813	1,480,775	1,110,258	1,494,765	1,378,054	2,249,865	84,222	148,042	-	-	13,276,794
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار	10,936,397	1,766,907	1,558,141	1,832,913	1,819,950	2,309,417	544,985	647,974	-	-	21,416,684
صافي فجوة السيولة	(3,812,384)	(591,645)	171,681	643,099	2,522,510	510,786	673,882	44,341	17,946	1,828,365	2,008,581
صافي فجوة السيولة المتراكمة	(3,812,384)	(4,404,029)	(4,232,348)	(3,589,249)	(1,066,739)	(555,953)	117,929	162,270	180,216	2,008,581	
حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة بالميزانية	140,557	154,324	105,977	351,537	71,373	47,561	180	534	-	-	872,043

ب) مخاطر الإئتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف عقود التمويل بالوفاء بإلتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية. وتحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان من خلال متابعة التعرضات الائتمانية والتقييم بصفة مستمرة الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى. غالباً ما تكون عقود التمويل مضمونة بالضمانات الشخصية للأفراد الذين يمتلكون أطراف عقود التمويل أو ضمانات في شكل رهونات للأصول الممولة أو أصول أخرى ملموسة.

أنواع مخاطر الائتمان

تشتمل عقود التمويل أساساً على ذمم بيوع (مرابحات) مدينة، ذمم سلم مدينة، ذمم استصناع مدينة والتمويل بالمضاربة والتمويل بالمشاركة وإجارة منتهية بالتمليك.

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

تقوم المجموعة بتمويل هذه المعاملات من خلال شراء السلعة، والتي تمثل موضوع المرابحة ومن ثم إعادة بيعها بربح للمرابح (المستفيد). إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداده على أقساط من قبل المرابح بموجب الفترة المتفق عليها. أحياناً تكون المعاملات مضمونة بموضوع المرابحة (في حالة التمويل العقاري) وفي أوقات أخرى بمجموعة من الضمانات التي تضمن جميع التسهيلات المعطاة للعميل.

28 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

ذمم سلم مدينة

السلم هو عقد تقوم بموجبه المجموعة بدفع فوري للبائع لتوصيل السلعة في المستقبل. لحماية نفسها من المخاطر المرتبطة بالسلعة تقوم المجموعة بإبرام عقد السلم الموازي الذي بموجبة تقوم ببيع السلعة للتوصيل المؤجل مقابل الدفع الفوري.

ذمم إستصناع مدينة

إن الإستصناع هو عقد بيع بين المجموعة كبائع والعميل كمشتري والذي بموجبة تتعهد المجموعة بتصنيع (أو إقتناء) سلعة وبيعها للعميل على سعر متفق عليه بين الطرفين عند استكمالها في تاريخ مستقبلي.

التمويل بالمضاربة

تدخل المجموعة في عقود المضاربة عن طريق الإستثمار في صناديق مدارة من قبل بنوك ومؤسسات مالية أخرى لفترات زمنية محددة.

التمويل بالمشاركة

هي إتفاقية بين المجموعة والعميل للمساهمة في بعض المشاريع الإستثمارية، سواء كانت موجودة أو جديدة، أو ملكية بعض من العقارات إما بشكل دائم أو وفقاً لترتيب المشاركة المتناقصة التي تنتهي بشراء العميل الملكية بالكامل. يوزع الربح بموجب الاتفاقية التي وضعت بين الطرفين بينما توزع الخسارة بموجب نسبة أسهمهم في رأس المال أو المشروع.

التعرض الأقصى لمخاطر الائتمان قبل الأخذ بالاعتبار الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الإئتمانية الأخرى

	التعرض الأقصى	
	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
أرصدة لدى بنوك مركزية	**4,102,938**	3,883,925
أرصدة لدى بنوك أخرى	**602,517**	585,491
ذمم مدينة	**12,001,050**	11,423,448
التمويل بالمضاربة والمشاركة	**2,377,654**	1,582,396
استثمارات	**2,888,334**	2,629,131
موجودات أخرى	**232,972**	240,119
المجموع	**22,205,465**	20,344,510
ارتباطات والتزامات محتملة	**4,725,010**	4,598,241
	26,930,475	24,942,751

نوعية الإئتمان حسب فئة عقود التمويل الإسلامية

يوضح الجدول أدناه نوعية الإئتمان حسب فئة عقود التمويل الإسلامية، على أساس نظام التصنيف الإئتماني للمجموعة:

	31 ديسمبر 2017			
نوعية عقود التمويل الإسلامية	**لم يحين موعد إستحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي**	**فات موعد إستحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي**	**عقود تمويل إسلامية متعثرة ألف دولار أمريكي**	**المجموع ألف دولار أمريكي**
ذمم مدينة	**11,100,608**	**622,324**	**667,994**	**12,390,926**
التمويل بالمضاربة والمشاركة	**2,324,682**	**42,602**	**32,437**	**2,399,721**
موجودات أخرى	**235,009**	**3,070**	**10,088**	**248,167**
	13,660,299	**667,996**	**710,519**	**15,038,814**

28 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

نوعية الإئتمان حسب فئة عقود التمويل الإسلامية (تتمة)

	31 ديسمبر 2016			
نوعية عقود التمويل الإسلامية	لم يحين موعد إستحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	فات موعد إستحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي	عقود تمويل إسلامية متعثرة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	10,563,395	590,576	644,720	11,798,691
التمويل بالمضاربة والمشاركة	1,542,585	25,855	32,505	1,600,945
موجودات أخرى	244,934	311	9,703	254,948
	12,350,914	616,742	686,928	13,654,584

التحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها ولكنها منتجة

يلخص الجدول التالي التحليل الزمني لعقود التمويل الفائت موعد استحقاقها ولكنها منتجة كما في:

	31 ديسمبر 2017			
نوعية عقود التمويل الإسلامية	**أقل من 30 يوماً ألف دولار أمريكي**	**من 31 إلى 60 يوماً ألف دولار أمريكي**	**من 61 إلى 90 يوماً ألف دولار أمريكي**	**المجموع ألف دولار أمريكي**
ذمم مدينة	**327,326**	**172,809**	**122,189**	**622,324**
التمويل بالمضاربة والمشاركة	**33,334**	**6,886**	**2,382**	**42,602**
موجودات أخرى	**3,029**	**5**	**36**	**3,070**
	363,689	**179,700**	**124,607**	**667,996**

	31 ديسمبر 2016			
نوعية عقود التمويل الإسلامية	أقل من 30 يوماً ألف دولار أمريكي	من 31 إلى 60 يوماً ألف دولار أمريكي	من 61 إلى 90 يوماً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	235,857	160,144	194,575	590,576
التمويل بالمضاربة والمشاركة	20,067	4,296	1,492	25,855
موجودات أخرى	309	1	1	311
	256,233	164,441	196,068	616,742

تقليل مخاطر الائتمان

جميع الشركات التابعة للمجموعة التي لديها تعرضات مضمونة بعقارات أو رهونات أخرى تقوم بعمل مراجعة منتظمة ودورية للتأكد من قيمة هذه العقارات والرهونات وتقييمها. وتتم عملية التأكد من قيمة الرهونات من قبل جهة تقييم مستقلة ومؤهلة أو من قبل محلل رهونات في الشركة التابعة. ويتم تحديد عدد مرات تأكيد هذه الرهونات كجزء من سياسة الائتمان أو الاستثمار وعملية الموافقة عليها. وتسمح الشركات التابعة للمجموعة بعملية رهن المركبات والسفن والطائرات والأقمار الصناعية والقطارات والأساطيل كرهونات مقابل الائتمان والمنتجات الاستثمارية ولكنها لا تقبل الموجودات القابلة للتلف أو الموجودات الأخرى بأعمار إستهلاكية أقل من خمس سنوات. ولا تقبل الشركات التابعة للمجموعة أية موجودات كرهونات إذا كانت هذه الموجودات قابلة للتقادم في حالة نقلها (على سبيل المثال الأثاث). وكما تتأكد الشركات التابعة بأن هذه الموجودات مؤمن عليها لكي تكون مقبولة كرهونات.

ويتم أيضا قبول شيكات الأطراف الأخرى كرهونات من قبل الشركات التابعة للمجموعة. وتقبل الشركات التابعة الأوراق التجارية كرهونات مؤهلة إذا كانت صادرة من قبل بنوك أو مؤسسات ذات مراكز ائتمانية جيدة. وحيث أن فترة استحقاق الأوراق التجارية بصفة عامة ذات طبيعة قصيرة الأجل، فإنه لا يتم قبولها كرهونات مقابل التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل (على سبيل المثال، يجب ألا تتجاوز مدة التمويل فترة استحقاق الأوراق التجارية). وكما لا تقبل الشركات التابعة المركبات أو المعدات، إذا كانت جديدة، كرهونات مؤهلة لاحتساب ملائمة رأس المال وذلك لأكثر من 80% من قيمتها السوقية، وفي نفس الوقت لا يتم قبول أية مركبات أو معدات مستعملة كرهونات مؤهلة لأكثر من 50% من قيمتها المؤمنة.

28 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

تقليل مخاطر الائتمان (تتمة)

الضمانات الواردة أدناه قد تستقطب إعفاء من متطلبات ملائمة رأس المال حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي:

1) هامش الجدية (وديعة حسن النية): تقبل الشركات التابعة هذا النوع من الضمانات في الصفقات التي يتم فيها تقديم وعود تنفيذ غير ملزمة بشأنها من قبل العميل. فإذا لم يفي العميل بوعده بالتنفيذ، فإن الشركات التابعة في هذه الحالة يكون لديها حق تحصيل هامش الجدية.

2) ضمان الأطراف الأخرى: يكون لدى الشركة التابعة الحق في الرجوع إلى الضامن في حالة إخلال العميل بالتزاماته. لكي يصبح الضمان رهناً مؤهلاً، فإنه يجب أن يكون غير مشروط وغير قابل للإلغاء. ويجب أن يكون الضامن قادراً على الوفاء، عندما يكون ذلك قابلا للتطبيق وذو تصنيف استثماري جيد.

3) العربون: وهو المبلغ الذي يجب الحصول عليه من المشتري أو المستأجر عند إبرام العقد وهو يعتبر من الاحتياطيات الأولية للشركة التابعة إذا أخل المشتري أو المستأجر بشروط العقد.

4) الموجودات الأساسية التي تمثل عقد الإيجار: يجب أن تكون الموجودات الأساسية ذات قيمة نقدية ويجب أن يكون للشركة التابعة حق الرجوع عليها قانونياً والوصول إليها وامتلاكها بل وبيعها من أجل استرداد التعرض غير المغطى من قبل هذا العميل. وكما يجب أن تكون الموجودات خالية من أي نوع من أنواع الرهن.

   ويجب إعادة أي مبلغ فائض ناتج عن إغلاق الرهن من قبل الشركة التابعة إلى العميل (الراهن). ويجب على الشركة التابعة إجراء عملية تقييم سنوية على الأقل للموجودات المرهونة والحفاظ على مستندات كافية تؤيد هذا التقييم.

5) الودائع النقدية الخالية من أية أعباء قانونية لدى الشركة التابعة، وذلك إما على شكل حقوق حاملي حسابات استثمار أو حقوق حاملي حسابات إستثمار غير مدرجة بالميزانية.

6) صكوك مصنفة أو غير مصنفة صادرة من قبل مؤسسات مالية ذات درجة عالية أو حكومات دول مجلس التعاون الخليجي.

جودة الائتمان

ستعتمد إدارة مخاطر الائتمان في المجموعة على إنشاء وصيانة نظام التصنيف الائتماني وأنشطة الأعمال لغير أنشطة التجزئة. ستقوم جميع وحدات المجموعة بتنفيذ نظام التصنيف الائتماني الخاص بها مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المنهجية المطلوبة والمقرة من قبل مصارفها المركزية المحلية بهذا الخصوص. ستعكس منهجية تقييم المدين (العميل) خصوصيات الأعمال الرئيسية للمجموعة والتنوع الجغرافي لعملياتها. وسيتم إجراء تصنيفات البلدان والحكومات والمؤسسات المالية بطريقة مركزية في البنك بمملكة البحرين، بينما ستتم عملية تصنيف المؤسسات على مستوى الشركات التابعة وذلك ما لم تتضمن مخاطر المؤسسات مخاطر عبر الحدود وفي هذه الحالة ستتم عملية التصنيف في االبنك كجزء من اعتماد حد الائتمان.

وقد تم تصميم نظام تصنيف الائتمان لكي يكون متماثلا مع نظام تصنيف وكالات التصنيف الدولية المعروفة (موديز، ستاندرد أند بورز، فيتش) وذلك فيما يتعلق بتطبيقاتها الخاصة بالعملات الأجنبية للدول والحكومات والمؤسسات المالية.

وبناء على ذلك، فإن لدول والحكومات والمؤسسات المالية سيتم تصنيفها على أساس التزامات العملات الأجنبية المتوسطة الأجل وغير المضمونة الخاصة بها. وهذا يعني انه بالنسبة للحكومات والمؤسسات المالية فان المخاطر عبر الحدود ستكون أيضا جزءاً من عملية التصنيف وستكون عملية تصنيف الدولة في معظم الحالات عبارة عن السقف المحدد لتصنيف المؤسسة المالية.

تتبنى المجموعة آليات التصنيف الائتماني المتبعة في شركات التصنيف العريقة. والتي تنطوي على التحليل الأساسي الشامل للعوامل الكمية والنوعية بغية تحديد المخاطر الفعلية والمتوقعة. يتم التصنيف الائتماني للدول والعميل الواحد. يتم تصنيف العميل الفردي مع المؤسسات المالية، الشركات، الأفراد والحكومات. وعليه يقوم نظام التصنيف الإئتماني الداخلي على تصنيف المدينين (العملاء) بدلاً من التسهيل الائتماني. كما يقوم هذا التصنيف على التعرف وتحديد الاحتمالية النسبية لإخفاق العميل بالوفاء بالتزاماته بغض النظر عن أثر الضمانات وأدوات تقليل المخاطر الأخرى. أما تصنيف التسهيلات الائتمانية فيأخذ بعين الاعتبار احتمالية إخفاق العميل في الوفاء بالتزاماته وحجم الخسائر المتوقعة جراء هذا الإخفاق. ومع ذلك ففي الوقت الراهن تتبنى المجموعة سياسة تصنيف المدين فقط (مع أنها لا تمنع وحداتها من تبنى تصنيف التسهيلات الائتمانية إن رغبوا وملكوا القدرة على ذلك).

28 إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر التركز

ينتج التركز عندما تدخل مجموعة من الأطراف متعاملة في أنشطة تجارية متشابهه أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الإقتصادية مما يؤثر على مقدرتها في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات إقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تدل مخاطر التركز على الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي محدد أو منطقة جغرافية معينة.

من أجل تجنب الزيادة في تركز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز على حدود البلد وحدود الطرف الآخر والحفاظ على محافظ إستثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان وفقاً لذلك.

فيما يلي بنود توزيع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار حسب القطاع الإقتصادي:

	2017			2016		
	الموجودات ألف دولار أمريكي	**المطلوبات ألف دولار أمريكي**	**حقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دولار أمريكي**	الموجودات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دولار أمريكي
صناعي	**4,272,944**	**219,771**	**202,767**	3,922,073	240,393	173,444
تعدين وتنقيب	**182,855**	**6,902**	**27,252**	169,465	1,498	27,218
زراعي	**127,190**	**7,246**	**7,294**	149,542	11,922	9,644
إنشائي وعقاري	**3,259,085**	**21,663**	**36,223**	3,211,074	22,924	39,222
مالي	**3,646,634**	**2,703,293**	**1,759,254**	2,377,485	2,388,226	1,672,165
تجاري	**1,622,738**	**222,384**	**161,548**	1,451,128	193,639	153,379
شخصي وتمويل إستهلاكي	**2,926,192**	**4,025,988**	**9,716,539**	2,620,213	3,705,500	9,486,208
حكومي	**6,177,308**	**78,584**	**164,559**	6,592,359	84,263	149,594
خدمات أخرى	**3,238,265**	**1,774,610**	**1,806,673**	2,931,926	1,491,525	1,565,920
	25,453,211	**9,060,441**	**13,882,109**	23,425,265	8,139,890	13,276,794

د) مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق من تقلبات في معدلات الربح وأسعار الأسهم ومعدلات صرف العملات الأجنبية. وفقاً لسياسات مخاطر السوق المطبقة حالياً. وضعت إدارة المجموعة حدوداً لمستويات المخاطر الممكن تقبلها. ويتم مراقبة الالتزام بهذه الحدود من قبل الإدارة المحلية على مستوى الشركة التابعة.

مخاطر معدل الربح

مخاطر معدل الربح هي مخاطر تكبد المجموعة لخسارة مالية نتيجة لعدم التطابق في حصة الربح على موجودات المجموعة وحقوق حاملي حسابات الإستثمار. إن توزيع الربح لحقوق حاملي حسابات الإستثمار هو بناءً على إتفاقيات تقاسم الأرباح. ولذلك، فإن المجموعة لا تخضع لأي مخاطر معدل ربح جوهرية.

ومع ذلك، فإن إتفاقيات تقاسم الأرباح سوف تنتج عنها مخاطر التعويض التجاري عندما لا تسمح نتائج المجموعة بتوزيع الأرباح تماشياً مع معدلات السوق.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حده. ينتج التعرض لمخاطر أسعار الأسهم من محفظة الاستثمار. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الإستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

لدى المجموعة إجمالي محفظة أسهم حقوق ملكية بمبلغ وقدره 367,595 ألف دولار أمريكي (2016: 126,698ألف دولار أمريكي) مشتملة على أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الحقوق بإجمالي 103,818 ألف دولار أمريكي (2016: 107,225 ألف دولار أمريكي) أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بإجمالي 263,777 ألف دولار أمريكي (2016: 19,473 ألف دولار أمريكي). إن إختلاف بمقدار 10% زيادة أو نقصان في قيمة المحفظة سوف لن يكون له أي تأثير جوهري على صافي الدخل الموحد أو حقوق الملاك الموحدة للمجموعة.

28 إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر صرف العملات الأجنبية

تنتج مخاطر صرف العملات الأجنبية عن الحركة في معدلات الصرف على مدى فترة من الزمن. يتم مراقبة المراكز على أساس منتظم للتأكد من أن المراكز هي ضمن الحدود المسموح بها.

وفيما يلي تعرضات المجموعة لمختلف العملات بما يعادل الدولار الأمريكي:

	2017		
العملة	معادل فائض (عجز) تشغيلي ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) إستراتيجي ألف دولار أمريكي	مجموع معادل فائض (عجز) ألف دولار أمريكي
ليرة تركية	86,609	371,753	458,362
دينار أردني	28,456	376,638	405,094
جنيه مصري	1,211	108,894	110,105
جنيه سوداني	1,193	48,083	49,276
دينار جزائري	(186)	112,093	111,907
ليرة لبنانية	5,890	16,953	22,843
جنيه إسترليني	(4,110)	-	(4,110)
دينار تونسي	(855)	50,945	50,090
يورو	71,279	-	71,279
راند جنوب أفريقي	-	34,466	34,466
روبية باكستانية	4,919	84,475	89,394
ليرة سورية	3,146	14,720	17,866
درهم المغربي	-	13,904	13,904
أخرى	78,435	-	78,435

	2016		
العملة	معادل فائض (عجز) تشغيلي ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) إستراتيجي ألف دولار أمريكي	مجموع معادل فائض (عجز) ألف دولار أمريكي
ليرة تركية	(9,102)	370,890	361,788
دينار أردني	11,512	346,283	357,795
جنيه مصري	(22,903)	76,503	53,600
جنيه سوداني	2,998	47,434	50,432
دينار جزائري	(189)	113,815	113,626
ليرة لبنانية	3,983	19,097	23,080
جنيه إسترليني	(3,143)	-	(3,143)
دينار تونسي	(982)	54,779	53,797
يورو	2,510	-	2,510
راند جنوب أفريقي	(567)	29,276	28,709
روبية باكستانية	9,609	82,936	92,545
ليرة سورية	40,267	11,846	52,113
درهم المغربي	-	-	-
أخرى	139,238	-	139,238

تمثل مخاطر العملة الإستراتيجية مبلغ حقوق الشركات التابعة.

28 إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السوق (تتمة)

تحليل حساسية مخاطر صرف العملات الأجنبية

من أجل قياس تعرضاتها لمخاطر العملة، تقوم المجموعة بفحص ضغوطات تعرضاتها متبعة قياس الصدمات المعتمدة من قبل مجموعة سياسة المشتقات المالية فيما يتعلق بهذا والتي تحسب التأثير على موجودات ودخل المجموعة كنتيجة زيادة أو نقصان في قيمة العملات الأجنبية فيما يتعلق بعملة إعداد تقارير المجموعة. ويتم ذلك بإستخدام نسب مختلفة بناءاً على افتراضات إدارة المجموعة.

يحسب التحليل التالي تأثير التغيرات المحتملة الممكنة في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي مع الإحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة في القائمة الموحدة للدخل والقائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك.

في 31 ديسمبر 2017

العملة	تفاصيل	التعرضات ألف دولار أمريكي	أقصى هبوط متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي	أقصى صعود متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي
دينار جزائري	صافي الدخل	27,450	-15%	(3,580)	5%	1,445
	مجموع حقوق الملاك	200,526	-15%	(26,156)	5%	10,554
جنيه مصري	صافي الدخل	36,068	-20%	(6,011)	5%	1,898
	مجموع حقوق الملاك	147,789	-20%	(24,632)	5%	7,778
ليرة تركية	صافي الدخل	60,534	-20%	(10,089)	5%	3,186
	مجموع حقوق الملاك	656,290	-20%	(109,382)	5%	34,542
جنيه سوداني	صافي الدخل	20,965	-130%	(11,850)	5%	1,103
	مجموع حقوق الملاك	63,490	-130%	(35,886)	5%	3,342
راند جنوب أفريقي	صافي الدخل	3,948	-15%	(515)	5%	208
	مجموع حقوق الملاك	53,427	-15%	(6,969)	5%	2,812
ليرة سورية	صافي الدخل	3,889	-20%	(648)	5%	205
	مجموع حقوق الملاك	64,001	-20%	(10,667)	5%	3,368
روبية باكستانية	صافي الدخل	(2,757)	-10%	251	5%	(145)
	مجموع حقوق الملاك	92,439	-10%	(8,404)	5%	4,865
دينار تونسي	صافي الدخل	(1,441)	-10%	131	5%	(76)
	مجموع حقوق الملاك	64,981	-10%	(5,907)	5%	3,420
درهم المغربي	صافي الدخل	(3,744)	-20%	624	5%	(197)
	مجموع حقوق الملاك	28,375	-20%	(4,729)	5%	1,493

28 إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السوق (تتمة)

في 31 ديسمبر 2016

العملة	تفاصيل	التعرضات ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير هبوط متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي	أقصى تأثيرصعود متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي
دينار جزائري	صافي الدخل	33,231	-15%	(4,334)	5%	1,749
	مجموع حقوق الملاك	203,609	-15%	(26,558)	5%	10,716
جنيه مصري	صافي الدخل	50,860	-20%	(8,477)	5%	2,677
	مجموع حقوق الملاك	103,829	-20%	(17,305)	5%	5,465
ليرة تركية	صافي الدخل	90,022	-20%	(15,004)	5%	4,738
	مجموع حقوق الملاك	654,767	-20%	(109,128)	5%	34,461
جنيه سوداني	صافي الدخل	21,652	-20%	(3,609)	5%	1,140
	مجموع حقوق الملاك	62,633	-20%	(10,439)	5%	3,296
راند جنوب أفريقي	صافي الدخل	2,803	-15%	(366)	5%	148
	مجموع حقوق الملاك	45,381	-15%	(5,919)	5%	2,388
ليرة سورية	صافي الدخل	8,467	-20%	(1,411)	5%	446
	مجموع حقوق الملاك	51,503	-20%	(8,584)	5%	2,711
روبية باكستانية	صافي الدخل	(588)	-10%	53	5%	(31)
	مجموع حقوق الملاك	102,321	-10%	(9,302)	5%	5,385
دينار تونسي	صافي الدخل	1,183	-10%	(108)	5%	62
	مجموع حقوق الملاك	69,872	-10%	(6,352)	5%	3,677

هـ) المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية والأخطاء البشرية والأنظمة أو أحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكن بإستثناء المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية

تتضمن إرشادات المجموعة الأقسام التالية: (1) مدى تقبل المجموعة للمخاطر التشغيلية، (2) إدارة المخاطر التشغيلية – الهيكل والأنظمة، (3) تقييم المخاطر والرقابة (4) التدقيق الداخلي (5) المخاطر التشغيلية وبازل 6) II) المخاطر التشغيلية لمتطلبات رأس المال.

يتم تعريف المخاطر التشغيلية للمجموعة على أنها مستوى المخاطر الذي تختار المجموعة قبوله ضمن فئات مخاطرها المعرفة. تقاس المخاطر التشغيلية من حيث التأثير (الخسارة المباشرة) وإحتمال حدوثها.

سيخضع إطار عمل المخاطر التشغيلية لمراجعة دورية من قبل التدقيق الداخلي.

تصنف المجموعة أحداث خسائر المخاطر التشغيلية إلى الفئات التالية:

مخاطر البنية التحتية

إن توفر تكنولوجيا المعلومات يعتبر ذو أهمية قصوى للبنية التحتية للمجموعة. أية تأثيرات سلبية في هذا الخصوص قد تعطل عمليات المجموعة وشركاتها التابعة وبالتالي بروز مخاطر تشغيلية شديدة.

من أجل تحوط الشركات التابعة من مخاطر البنية التحتية كما هو موضح أعلاه، فإنه يجب على كل شركة تابعة أن تتخذ جميع المقاييس اللازمة في خطة استمرارية الأعمال و/ أو خطة لمعالجة الكوارث لاستيعاب هذه المخاطر.

مخاطر تكنولوجيا المعلومات

إن من أهم المخاطر التي تتعرض لها المجموعة في هذا السياق هو عدم ملائمة البرامج وجودة المعدات والدخول غير المصرح به من قبل الأطراف الأخرى أو الموظفين، وغيرها.

مخاطر الموظفين

إن المخاطر الرئيسية التي قد تنشأ من مخاطر الموظفين هي مخاطر تنتج عن السرقة والاحتيال والفساد والجريمة، وغيرها. من أجل تجنب وقوع هذه المخاطر، قامت المجموعة بصياغة سياسات وميثاق سلوكيات الموظفين والتي تضمن وسائل بناءة في التعامل مع الأخطاء والاحتيالات. كما قامت المجموعة بتأسيس خطوات رقابة معتمدة في العمليات وكذلك إنشاء عمليات رقابة داخلية مستقلة. وعلاوة على ذلك، فقد قامت المجموعة بوضع مقياس للهيكل التنظيمي من حيث الفصل بين الوظائف، وكذلك التدريب على مختلف المقاييس للحد من الأخطاء البشرية.

28 إدارة المخاطر (تتمة)

هـ) المخاطر التشغيلية (تتمة)

مخاطر الأع مال

قد تتخذ هذه المخاطر الأشكال التالية:

1 عمليات غير محددة: على سبيل المثال تخصيص وقت غير كافي في توثيق أو تحديث العمليات الموثقة مسبقاً.

2 هيكلة عمليات وإجراءات غير محدثة بحيث تكون الإجراءات والعمليات القائمة مختلفة عن ما هو مبين في الهيكلة.

3 في الحالة القصوى التي لم يتم عمل التوثيق تماماً. للتحوط من هذه المخاطر قامت المجموعة باعتماد سياسات توثيق سليمة للعمليات التجارية كمطلب أساسي لحسن سير عملية التنظيم. إن وصف هذه العملية حديث وواضح، وعلاوة على ذلك، فهو في متناول الموظفين بطريقة بسيطة وممكنة.

و) حوكمة الشركات

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن إدارة المجموعة بشكل عام، وبشكل خاص فإن المجلس هو المسئول عن الموافقة على الإستراتيجية العامة للمجموعة، ومتابعة عملياتها واتخاذ القرارات الحاسمة فيما يتعلق بالأعمال. وتماشياً مع أفضل الممارسات العالمية، قام المجلس بوضع إجراءات حوكمة الشركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين أربعة أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة كما هو محدد في قواعد إرشادات مصرف البحرين المركزي.

يتولى إدارة البنك مجلس إدارة يتألف مما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضواً. ومع ذلك، ووفقاً لأحكام القانون، يجوز للمساهمين في الجمعية العامة العادية زيادة عدد أعضاء المجلس عندما يتجاوز خمسة عشر عضوا في ظروف معينة. يشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ومع ذلك يجوز تمديد عضويته بناءً على طلب المجلس لفترة لا تتجاوز ستة أشهر بموجب قرار من وزير الصناعة والتجارة في البحرين.

يتألف مجلس الإدارة حاليا من ثلاثة عشر عضواً ذوو خلفيات وخبرات مختلفة والذين يمارسون فردياً وجماعياً آرائهم باستقلالية وموضوعية. فيما عدا الرئيس التنفيذي فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم غير تنفيذيين. يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي من قبل أعضاء مجلس إدارة مختلفين ولكلٍ منهم مسؤوليات مختلفة ومحددة بشكل واضح.

يجتمع مجلس الإدارة بصورة منتظمة (عادةً أربع مرات في السنة) وله جدول رسمي بالأمور التي يختص بها، وينظر في الجوانب الأساسية من شئون المجموعة التي تحال إليه لاتخاذ قرار بشأنها. يستعرض المجلس إستراتيجية المجموعة وخططها المالية وجميع التغيرات الجوهرية في سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها والتقارير المرفوعة له عن عمليات المجموعة (مع التركيز على التطوير التنظيمي، إدارة المخاطر وتطوير تقنية المعلومات) وعن أداء الإدارة التنفيذية. يتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه. يمكن لجميع أعضاء مجلس الإدارة الحصول على مشورة وخدمات أمين السر وهو مسئول عن ملاحظة الالتزام بإجراءات مجلس الإدارة وكذلك بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها.

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسئولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وعن فعاليتها. توجد في المجموعة إجراءات معتمدة ومستمرة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الجوهرية التي تواجهها المجموعة، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بصورة منتظمة من قبل المجلس. ينص نظام المجموعة للرقابة الداخلية على وجود تسلسل موثق ويمكن التحقق من المسؤوليات ويطبق على جميع عمليات المجموعة، وقد وضع هذا النظام لضمان فعالية وكفاءة العمليات والالتزام بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر لغرض تجنب حدوث أخطاء هامة أو خسائر أو عمليات احتيال.

29 القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي تمثل المبلغ المقدر للنقد أو النقد وما في حكمه الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو المبلغ النقدي أو النقد وما في حكمه الذي يتم دفعه لإطفاءأو تحويل مطلوب في معاملة منظمة بين بائع لديه الرغبة ومشتري لديه رغبة بتاريخ القياس.

إن أدوات أسهم حقوق الملكية المسعرة هي إستثمارات تم تقييم قيمتها العادلة باستخدام الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة لأدوات مماثلة وأدوات أسهم حقوق الملكية غير المسعرة هي إستثمارات تم تقييم قيمتها العادلة باستخدام مدخلات يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

إستثمارات المجموعة في الصكوك المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة لديها قيم عادلة بإجمالي 2,289 ميلون دولار أمريكي (2016: 2,275 مليون دولار أمريكي).

كما تتضمن الإستثمارات على أدوات أسهم حقوق الملكية غير المسعرة المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق والبالغة 50,556 ألف دولار أمريكي (2016: 45,169 ألف دولار أمريكي) وهي مدرجة بالتكلفة نظرا لعدم إمكانية إيجاد طرق بديلة مناسبة للحصول على قيمة عادلة موثوق بها لهذه الاستثمارات.

لا تختلف القيم العادلة لبنود الأدوات المالية الأخرى المدرجة في قائمة المركز المالي بشكل جوهري عن قيمها المدرجة المتضمنة في القوائم المالية الموحدة.

30 إيرادات محظورة شرعاً

بلغت الإيرادات المحققة خلال السنة من معاملات محظورة شرعا 12 مليون دولار أمريكي (2015: 8 مليون دولار أمريكي) تم ترحيل هذه المبالغ إلى التبرعات الخيرية.

الإفصاحات العامة الإضافية وإفصاحات رأس المال التنظيمي

في 31 ديسمبر 2017

(غير مدققة)

الإفصاحات العامة الإضافية

في 31 ديسمبر 2017

1 هيكلة رأس المال وملائمة رأس المال

إن الأهداف الرئيسية لإدارة رأسمال المجموعة هو التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن المجموعة تحتفظ بدرجات إئتمانية قوية ونسبة رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأعلى للقيمة عند المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكلة رأسمالها وعمل تعديلات على ضوء التغيرات في ظروف أعمالها الإقتصادية وخصائص مخاطر أنشطتها. من أجل المحافظة على أو تعديل هيكلة رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال إلى المساهمين أو إصدار سندات رأسمالية.

يتكون هيكل رأسمال المجموعة بصورة رئيسية من رأسمالها المدفوع، متضمن علاوة إصدار أسهم والإحتياطيات. من الناحية التنظيمية، فإن المبلغ الجوهري لرأسمال المجموعة هو على هيئة قاعدة رأس المال فئة 1 كما تم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي، أي أن معظم رأس المال الموحد هو ذو طبيعة دائمة.

لتقييم متطلبات ملائمة رأسمالها وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، اعتمدت المجموعة الطريقة الموحدة لمخاطر الائتمان، وطريقة المؤشرات الأساسية للمخاطر التشغيلية وطريقة القياس الموحد لمخاطر السوق. لحساب ملائمة رأسمالها، تتبع المجموعة النهج المقبول المعتمد من قبل الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي. تقوم المجموعة بتوحيد جميع شركاتها التابعة لحساب نسبة ملائمة رأس المال. تسعى المجموعة في جميع الأوقات بالحفاظ على رأسمال وافر بصورة معقولة والذي يحقق التوازن بين إجراءات أعمالها والمتطلبات التنظيمية المنصوص عليها من قبل متطلبات مصرف البحرين المركزي لملائمة رأس المال كحد أدنى مقبول لملائمة رأس المال.

الجدول – رقم 1 هيكلة رأس المال (الإفصاح العام - 1.3.12، 1.3.14)

يلخص الجدول التالي رأس المال المؤهل كما في:

	31 ديسمبر 2017		
	حقوق الملكية المشتركة فئة 1 ألف دولار أمريكي	رأس المال فئة 1 ألف دولار أمريكي	رأس المال فئة 2 ألف دولار أمريكي
رأس المال فئة 1			
حقوق الملكية المشتركة فئة 1			
أسهم عادية صادرة ومدفوعة بالكامل	1,206,679	-	-
محسوم منها: أسهم الخزينة	9,550	-	-
احتياطي قانوني / إجباري	152,641	-	-
علاوة إصدار الأسهم	18,644	-	-
أرباح مبقاة	461,918	-	-
صافي الدخل الحالي	130,192	-	-
مكاسب وخسائر غير محققة ناتجة من أدوات مالية متاحة للبيع	(509)	-	-
مكاسب وخسائر ناجة من تحول العملات الأجنبية للشركات التابعة إلى عملة الشركة الأم	(706,239)	-	-
جميع الإحتياطات الأخرى	46,639	-	-
مكاسب وخسائر غير محققة ناتجة من التقييم العادل لسندات أسهم حقوق الملكية	(1,163)	-	-
مجموع حقوق الملكية المشتركة لرأس المال فئة 1 قبل حقوق الأقلية	1,299,252	-	-
مجموع حقوق الأقلية في الشركات التابعة المصرفية لديها حقوق مثبتة في حقوق الملكية المشتركة لرأس المال فئة 1	547,670	-	-
مجموع حقوق المليكة المشتركة لرأس المال فئة 1 قبل التعديلات التنظيمية	1,846,922	-	-

1 هيكلة رأس المال وملائمة رأس المال (تتمة)

الجدول رقم 1 هيكلة رأس المال (الرفصاح العام - 3.12 أو 3.14 .1 (تتمة))

	31 ديسمبر 2017		
	حقوق الملكية المشتركة فئة 1 ألف دولار أمريكي	رأس المال فئة 1 ألف دولار أمريكي	رأس المال فئة 2 ألف دولار أمريكي
محسوم منها:			
الشهرة	61,340	-	-
الموجودات غير الملموسة الأخرى فيما عدا حقوق تقديم خدمات الرهن العقاري	15,299	-	-
الموجودات الضريبية المؤجلة	19,731	-	-
مجموع حقوق الملكية المشتركة لرأس المال فئة 1 بعد التعديلات التنظيمية	1,750,552	-	-
راس المال الآخر (رأس المال فئة 1 + رأس المال فئة 2)			
أدوات صادرة من قبل الشركة الأم		400,000	
أدوات صادرة من قبل الشركات التابعة المصرفية لأطراف أخرى		40,498	57,549
إحتياطي إعادة تقييم الموجودات - عقارات وآلات ومعدات		-	40,951
مخصص خسارة التمويل العام		-	46,061
		440,498	144,471
مجموع رأس المال المتوفر رأس المال فئة 1 & رأس المال فئة 2			
صافي رأس المال المتوفر بعد التعديلات التنظيمية قبل تطبيق فرق ضمان القرض		440,498	144,471
صافي رأس المال المتوفر بعد تطبيق فرق ضمان القرض	1,750,552	440,498	144,471
مجموع رأس المال فئة 1		2,191,050	
مجموع رأس المال			2,335,521

الجدول – رقم 2 متطلبات رأس المال لمختلف أنواع المخاطر (الإفصاح العام - 1.3.18، 1.3.19)

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية كما في:

	31 ديسمبر 2017	
	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي
مخاطر الائتمان	10,147,015	1,268,377
مخاطر السوق	1,515,425	189,428
المخاطر التشغيلية	1,920,251	240,031
مجموع تعرضات المخاطر المرجحة	13,582,691	1,697,836
إحتياطي مخاطر الإستثمار (30% فقط)	(56,145)	(7,018)
إحتياطي الربح المعادل (30% فقط)	(1,802)	(225)
	13,524,744	1,690,593

الجدول – رقم 3 متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية (الإفصاح العام - 1.3.17)

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية كما في:

	31 ديسمبر 2017	
	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي
عقود التمويل الإسلامية		
ذمم مدينة	5,485,503	685,688
التمويل بالمضاربة والمشاركة	1,016,773	127,097
إجارة منتهية بالتمليك	909,497	113,687
	7,411,773	926,472

الإفصاحات العامة الإضافية

في 31 ديسمبر 2017

1 هيكلة رأس المال وملائمة رأس المال (تتمة)

الجدول – رقم 4. نسب ملائمة رأس المال (الإفصاح العام - 1.3.20(أ))

يلخص الجدول التالي نسب ملائمة رأس المال لمجموع رأس المال ورأس المال فئة 1 كما في:

	31 ديسمبر 2017
نسبة مجموع رأس المال	%17.27
نسبة رأس المال فئة 1	%16.20

الجدول – رقم 5. نسب ملائمة رأسمال الشركات التابعة للمجموعة (الإفصاح العام - 1.3.20(ب))

فيما يلي نسب ملائمة رأسمال الشركات التابعة للمجموعة التي تم إعدادها بناءً على متطلبات مصرف البحرين المركزي، والتي قد تختلف عن المتطلبات المحلية للدول التي تعمل فيها الشركات التابعة كما في:

	31 ديسمبر 2017	
	نسبة رأس المال فئة 1	نسبة مجموع رأس المال
بنك البركة الجزائر	%21.81	%22.68
بنك البركة الإسلامي *	%9.59	%11.59
بنك البركة تونس	%20.44	%20.71
بنك البركة مصر	%17.90	%18.88
بنك البركة لبنان	%11.37	%11.37
البنك الإسلامي الأردني	%27.59	%27.59
بنك البركة التركي للمشاركات	%9.82	%11.82
بنك البركة المحدود	%23.20	%23.94
بنك البركة السودان	%14.67	%16.79
بنك البركة سورية	%17.78	%17.78
بنك التمويل والإنماء	%452.01	%452.01

هذه النسب تمثل النسب الموحدة ولدى بنك البركة باكستان نسبة رأس المال فئة 1 تبلغ 16.18% ونسبة رأسمال إجمالي 21.85%.

القيود القانونية المفروضة على رأس المال والدخل القابل للانتقال (الإفصاح العام - 1.3.6(ج))

لا توجد هناك أية قيود رئيسية على توزيع الأرباح من قبل الشركات التابعة إلى البنك. إن مثل هذه التوزيعات يجب تأكيدها من خلال القنوات القانونية والتنظيمية المعمول بها في كل ولاية قضائية. يخضع رأس المال القابل للانتقال والاحتياطيات والأرصدة المعادلة من الشركات التابعة إلى الشركة الأم للقواعد والأنظمة المحلية. لا تخضع الشركة الأم لأية قيود لدعم شركاتها التابعة على هيئة ودائع أو رأسمال. مع ذلك، وكجزء من الإجراءات المتبعة لابد من الحصول على موافقة كتابية مسبقة من مصرف البحرين المركزي لزيادة الاستثمارات في الشركات التابعة.

الجدول – رقم 6. توزيع ملكية الأسهم حسب الجنسية (الإفصاح العام - 1.3.10(ط))

يلخص الجدول التالي توزيع ملكية الأسهم حسب الجنسية/ التأسيس كما في :

	31 ديسمبر 2017 نسبة الملكية %
الجنسية/التأسيس	
بحريني	27.26
سعودي	41.78
جزيرة كايمن	19.32
إماراتي	6.93
أخرى	4.71

2 إدارة المخاطر

نفذت سياسات إدارة مخاطر المجموعة على نحو فعال وتم تحقيق الأهداف التي حددت في بداية سنة 2016 للشركات التابعة بنجاح. تعمل المجموعة بجهد لمساندة الشركات التابعة لتنفيذ أفضل الممارسات في عمليات إدارة المخاطر للتقارير المرحلية القادمة من خلال التأكد من التطبيق المتدبر لسياسات إدارة المخاطر والتي تستلزم تحديد المخاطر، والسيطرة على حدودها، ورصد إعداد التقارير.

لدى إدارة مخاطر المجموعة الأهداف التالية:

أ. إدارة المخاطر بشكل موحد للمجموعة لتمكين المجموعة من توفير عائد معدل للمخاطر على رأس المال؛

ب. خلق ثقافة مهنية لإدارة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة مع قابلية للمخاطر تتسم بالمنهجية و الحيطة والانضباط و تقوم على سياسات و إجراءات عمل و سقوف حدود متكاملة على المستوى العام.

ج. موظفين ذو مؤهلات مهنية وتدريب مستمر في الائتمان.

د. الاستثمار في النظم والتقنيات لأفضل الممارسات في إدارة المخاطر.

هـ. فصل منضبط للوظائف والهياكل الإدارية بين الموظفين العاملين على المعاملات التجارية والموظفين المسئولين عن تقييد تلك المعاملات.

و. الالتزام التام بجميع أحكام الشريعة الإسلامية والمتطلبات القانونية والتوجيهات الرقابية.

ز. وضع سياسات واضحة من خلال دليل سياسات إدارة المخاطر للمجموعة و كذالك دليل لكل شركة تابعة للمجموعة يحتوي على سياسات و اجراءات موحده للمجموعة بالإضافة الى المتطلبات المحلية لتلك الشركات التابعة.

أ)مخاطر السيولة

تتضمن سياسة إدارة السيولة كحد أدنى على ما يلي:

أ. توفير توجيهات واضحة عن تكوين ودور لجنة الموجودات والمطلوبات أو قسم مسئول عن إدارة السيولة؛

ب. اعتماد إجراءات لضمان الالتزام بعمليات إدارة مخاطر السيولة في اللجنة؛

ج. عمل حسابات دورية لتحديد الحد الذي تقوم به الشركة التابعة بتمويل الموجودات الطويلة الأجل بمطلوبات قصيرة الأجل؛

د. إنشاء معيار لنسبة السيولة، على سبيل المثال معايير لتمويل الموجودات الطويلة الأجل بمطلوبات قصيرة الأجل لتوجيه إدارة السيولة وطريقة إحتساب مؤشرات السيولة؛

هـ. وضع حدود لدرجة التركزات التي تعتبر مقبولة. وذلك بما يلي:

1) التأكد من تنويع مصادر التمويل حسب المصدر والهيكل الزمني، على سبيل المثال، التحوط ضد التركز من قبل الأفراد أو مجموعة من المودعين، وأنواع أدوات الودائع والمصادر السوقية للودائع والمصادر الجغرافية وفترة الإستحقاق وعملات الودائع. إذا حدثت هذه التركزات، فان الشركات التابعة للمجموعة تقوم بإدارة موجوداتها وبيان سيولتها لتقليل هذه المخاطر؛ و

2) وضع إجراءات نظامية لاستعادة مركز السيولة في حالة خسارة التمويل إذا لم تتمكن من تجنب مثل هذه التركيزات. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشركات التابعة للمجموعة إجراء تحليل لاعتمادها على تلك التركيزات.

و. عمل مراجعة دورية لهيكل الودائع. يجب أن تتضمن عملية المراجعة على حجم وحركة مختلف أنواع الودائع المعروضة وفترة إستحقاق توزيعات الودائع لأجل وحصة الربح المدفوعة لكل نوع من أنواع الودائع، حصة الربح السائدة في السوق، والحدود المفروضة على الودائع طويلة الأجل والأموال العامة والودائع لغير المقيمين.

ز. عمل مراجعة لمصادر التمويل البديلة متضمنة تسهيلات احتياطية وتسهيلات ائتمانية.

ح. وضع إطار لتكوين الموجودات.

ط. تقييم عدم التوافق بالتزامن مع ارتباطات العملة. كما يجب على الشركات التابعة للمجموعة إجراء تحليل منفصل لإستراتيجيتها لكل عملة على حدة. كما تقوم الشركات التابعة بوضع حدود وعمل مراجعة بصورة منتظمة لحجم عدم تطابق تدفقاتها النقدية على الآفاق الزمنية للعملات الأجنبية إجمالياً، ولكل عملة جوهرية على حده.

الجدول – رقم 7. نسب السيولة (الإفصاح العام - 1.3.37)

يلخص الجدول التالي نسب السيولة كما في:

	31 ديسمبر 2017
الموجودات قصيرة الأجل إلى المطلوبات قصيرة الأجل	%76
الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات	%25

2 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان

السياسات الإئتمانية العامة والمبادئ التوجيهية

تلخص المبادئ التالية سياسات التمويل والإستثمار للمجموعة وتشكل الإطار المتبع في اتخاذ قرارات التمويل:

أ) سوف يتم إعطاء التمويل عندما تكون المجموعة على ثقة بأن العميل سوف يقوم بسداد المبلغ على النحو المتفق عليه. وهذا يتطلب معرفة دقيقة للعميل، وفهم واضح للمخاطر الائتمانية التي تقوم عليها هذه الطلبات.

ب) يجب إعطاء التمويل عندما يكون هناك ما لا يقل عن مصدرين واضحين للسداد.

ج) يفضل عموماً بأن يتم سداد المبالغ من النقد المنتج من قبل الدخل المستمر أو الأنشطة الجارية للعميل.

د) يجب أن تكون المبالغ والأرباح/والرسوم الأخرى والشروط بموجب أوضاع السوق السائدة لأي تمويل مقترح مطابقة مع مفهوم نوعية المخاطر التي يتم التعهد بها.

هـ) يجب إعطاء التمويل عموماً عند تناسب أفضلية دين المجموعة مع باقي الدائنين أو أفضل من أي تمويل آخر.

و) يجب أن يكون التمويل منظم بشكل ملائم مع الأخذ في عين الاعتبار الغرض من الإئتمان ومصدر السداد.

ز) يجب تقييم إحتياجات التمويل على أسس قائمة بذاتها وكذلك على أساس المحفظة لتقييم تأثيرها على إجمالي محفظة التمويل.

ح) يجب التأكد من الامتثال لجميع القوانين المحلية السارية والتنظيمية التوجيهية في جميع الحالات.

ط) يجب أن تؤخذ في الاعتبار الآداب والمعايير الأخلاقية في جميع قرارات التمويل.

الجدول – رقم 8. إجمالي التعرضات الممولة والغير ممولة (الإفصاح العام - 1.3.23(أ))

يتم تمويل موجودات المجموعة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار بالإضافة إلى رأس المال والحسابات الجارية للمجموعة (ذاتي). تختلف نسبة التمويل لكل شركة تابعة للمجموعة بناءً على أحوال السوق واللوائح والتشريعات القابلة للتطبيق.

إلا أن، على مستوى المجموعة تمثل نسبة التمويل الذاتي 45% ويمثل حقوق حاملي حسابات الإستثمار 55%.

يلخص الجدول التالي إجمالي مبلغ التعرضات الائتمانية الممولة والغير ممولة وإجمالي متوسط التعرضات الممولة والغير ممولة كما في:

	31 ديسمبر 2017				
	ممول ذاتياً		ممول من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار		المجموع
	مجموع إجمالي التعرض الائتماني ألف دولار أمريكي	* إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الإئتمان على مدى السنة ألف دولار أمريكي	مجموع إجمالي التعرض الائتماني ألف دولار أمريكي	* إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الإئتمان على مدى السنة ألف دولار أمريكي	مجموع الممول ذاتياً والممول من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي
التعرضات الممولة					
ذمم مدينة	3,262,635	3,098,369	8,738,415	8,767,495	12,001,050
التمويل بالمضاربة والمشاركة	1,139,715	1,039,592	1,237,939	922,928	2,377,654
استثمارات	1,652,902	1,714,866	1,235,432	1,253,572	2,888,334
إجارة منتهية بالتمليك	673,119	641,599	1,182,899	1,217,545	1,856,018
موجودات أخرى	115,648	133,439	117,324	114,479	232,972
التعرضات غير الممولة					
ارتباطات واحتمالات	4,725,010	4,516,751	-	-	4,725,010
	11,569,029		12,512,009		24,081,038

*يتم احتساب متوسط الأرصدة بناءً على الأرصدة في نهاية كل ربع سنة.

2 إدارة المخاطر (تتمة)

الجدول – رقم 9. التوزيع الجغرافي لإجمالي التعرضات الممولة (الإفصاح العام - 1.3.23(ب))

يلخص الجدول التالي التوزيع الجغرافي لإجمالي التعرضات الائتمانية كما في 31 ديسمبر 2017، مقسمة للمناطق الجوهرية حسب أنواع التعرضات الائتمانية الهامة:

	ممول ذاتياً					ممول من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار					حقوق حاملي حسابات الاستثمار والتمويل الذاتي
	الشرق الأوسط ألف دولار أمريكي	شمال أفريقيا ألف دولار أمريكي	أوروبا ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	الشرق الأوسط ألف دولار أمريكي	شمال أفريقيا ألف دولار أمريكي	أوروبا ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	516,574	516,449	1,987,598	242,014	3,262,635	3,813,554	376,649	4,211,590	336,622	8,738,415	12,001,050
التمويل بالمضاربة والمشاركة	632,060	45,290	278,459	183,906	1,139,715	733,746	42,264	-	461,929	1,237,939	2,377,654
إستثمارات	567,989	65,671	776,541	242,701	1,652,902	1,120,585	48,982	-	65,865	1,235,432	2,888,334
إجارة منتهية بالتمليك	140,342	339,565	184,382	8,830	673,119	940,928	216,862	10,613	14,496	1,182,899	1,856,018
موجودات أخرى	55,904	10,715	4,971	44,058	115,648	57,431	6,820	4,972	48,101	117,324	232,972
	1,912,869	977,690	3,231,951	721,509	6,844,019	6,666,244	691,577	4,227,175	927,013	12,512,009	19,356,028

الجدول – رقم 10. التعرضات حسب نوع الطرف الآخر (الإفصاح العام - 1.3.23(ج))

يلخص الجدول التالي توزيع التعرض الممول والغير ممول حسب نوع الطرف الآخر مقسم حسب أنواع التعرضات الائتمانية الهامة كما في 31 ديسمبر 2017:

	التعرضات الممولة												التعرضات الغير ممولة		التعرضات الممولة وغير الممولة	
	ذمم مدينة		التمويل بالمضاربة والمشاركة		استثمارات		إجارة منتهية بالتمليك		موجودات أخرى		إرتباطات واحتمالات		المجموع	
	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي
مطالبات على الحكومة	193,200	787,218	52,615	504,868	996,430	899,029	26,291	-	-	-	10,240	-	1,278,776	2,191,115
مطالبات على منظمات دولية	-	-	-	-	176	1,468	-	-	-	-	-	-	176	1,468
مطالبات على القطاع العام	-	-	11,514	6,097	-	-	-	-	-	-	-	-	11,514	6,097
مطالبات على بنوك التنمية	2,034	10,958	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2,034	10,958
مطالبات على البنوك	114,256	329,899	510,697	246,917	52,385	70,797	10,708	6,846	-	-	162,373	-	850,419	654,459
مطالبات على الشركات	1,782,183	3,815,670	326,552	314,160	63,150	49,864	328,024	371,876	-	-	3,364,967	-	5,864,876	4,551,570
مطالبات على شركات الإستثمار	-	-	402	-	-	-	-	-	-	-	-	-	402	-
مطالبات على الأفراد	762,717	2,607,185	-	74,742	-	-	36,607	14,990	-	-	931,153	-	1,730,477	2,696,917
الرهن العقاري	310,924	991,346	-	-	-	-	271,489	785,551	-	-	160,478	-	742,891	1,776,897
ذمم مدينة فات موعد إستحقاقها	97,321	196,139	2,178	12,854	-	-	-	3,636	-	-	5,852	-	105,531	212,629
استثمارات أسهم حقوق الملكية	-	-	-	-	476,974	40,845	-	-	-	-	-	-	476,974	40,845
استثمارات في الصناديق الاستثمارية	-	-	-	-	12,219	3,461	-	-	-	-	-	-	12,219	3,461
تمويلات متخصصة	-	-	235,757	78,301	-	-	-	-	-	-	89,947	-	325,704	78,301
موجودات أخرى	-	-	-	-	51,568	169,968	-	-	115,648	117,324	-	-	167,216	287,292
المجموع	3,262,635	8,738,415	1,139,715	1,237,939	1,652,902	1,235,432	673,119	1,182,899	115,648	1157,324	4,725,010	-	11,569,029	12,512,009

2 إدارة المخاطر (تتمة)

التعرضات الائتمانية الكبيرة (الإفصاح العام - 1.3.23(و))

تتبع المجموعة توجيهات مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بتحديد وقياس التعرضات الكبيرة على المستوى الموحد كما هو منصوص عليه في أنظمة مصرف البحرين المركزي للمصارف الإسلامية.

لا توجد تعرضات كبيرة لأطراف فردية حيث لا تتعدى هذه التعرضات حد المدين الفردي وهو 15% وهي غير مؤهلة لتعرض مرجح ائتمان إضافي وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي.

عقود التمويل الإسلامية والمخصصات المتعثرة والفائت موعد استحقاقها (الإفصاح العام - 1.3.22(أ))

تمثل عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها الأقساط التي لم يتم استلامها بتاريخ السداد التعاقدي. تعتبر المجموعة عقود التمويل الإسلامية المتعثرة على أنها عقود متأخرة عن السداد 90 يوماً أو أكثر. تودع هذه التعرضات على أساس غير مستحق مع إثبات الدخل على الحد الذي يتم فيه استلامه فعلياً. تقتضي سياسة المجموعة وذلك عندما تكون التعرضات متأخرة عن السداد لفترة 90 يوماً أو أكثر، فإن جميع التسهيلات التمويلية المقدمة تعتبر بأنها قد فات موعد استحقاقها وليست فقط المدفوعات/الأقساط المتأخرة .

الجدول – رقم 11. نوعية إئتمان عقود التمويل الإسلامية حسب نوع الطرف الآخر (الإفصاح العام - 1.3.23(ج)، 1.3.24(ب))

يلخص الجدول التالي مجموع عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها والمتعثرة ولم يحن موعد استحقاقها والغير متعثرة والتحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية المتعثرة المفصح عنها حسب نوع الطرف الآخر كما في 31 ديسمبر 2017:

	المجموع ألف دولار أمريكي	لم يحن موعد إستحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	فات موعد إستحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي	عقود التمويل الإسلامية المتعثرة ألف دولار أمريكي	التحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية المتعثرة		
					90 يوماً إلى سنة واحدة ألف دولار أمريكي	سنة واحدة إلى 3 سنوات ألف دولار أمريكي	أكثر من 3 سنوات ألف دولار أمريكي
حكومات	962,795	955,610	7,185	-	-	-	-
بنوك	1,622,055	1,619,965	936	1,154	-	-	1,154
شركات استثمارية	17,420	1,689	238	15,493	5,415	10,078	-
شركات	8,534,638	7,438,671	563,938	532,029	223,655	244,675	63,699
أفراد	3,901,906	3,644,364	95,699	161,843	37,652	46,151	78,040
	15,038,814	13,660,299	667,996	710,519	266,722	300,904	142,893

الجدول – رقم 12. مخصصات محددة حسب نوع الطرف الآخر (الإفصاح العام - 1.3.23(ج)، 1.3.24 (د))

يلخص الجدول التالي مجموع المخصصات المحددة المفصح عنها حسب نوع الطرف الآخر كما في 31 ديسمبر 2017:

	مخصصات محددة						
	الرصيد الإفتتاحي ألف دولار أمريكي	التكاليف خلال السنة ألف دولار أمريكي	المبالغ المستردة خلال السنة ألف دولار أمريكي	المبالغ المشطوبة خلال السنة ألف دولار أمريكي	المبالغ المخصصة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار خلال السنة ألف دولار أمريكي	تحويلات صرف العملات الأجنبية/ أخرى - صافي ألف دولار أمريكي	الرصيد في نهاية السنة ألف دولار أمريكي
بنوك	1,499	-	-	-	-	(853)	646
شركات استثمارية	22,244	436	(3,208)	(2,544)	-	397	17,325
شركات	241,053	144,206	(18,873)	(113,018)	2,703	6,884	262,955
أفراد	123,570	5,840	(7,491)	(3,760)	5,366	(2,947)	120,578
	388,366	150,482	(29,572)	(119,322)	8,069	3,481	401,504

2 إدارة المخاطر (تتمة)

الجدول – رقم 13 الحركة في المخصصات العامة (الإفصاح العام - 1.3.23(ج)، 1.3.24 (د))

يلخص الجدول التالي الحركة في المخصصات العامة خلال نهاية السنة:

	31 ديسمبر 2017 ألف دولار أمريكي
الرصيد الافتتاحي	38,507
التكاليف خلال السنة	14,615
مبالغ مستردة خلال السنة	(3,875)
مبالغ مشطوبة خلال السنة	(561)
تحويلات صرف العملات الأجنبية/ أخرى	(2,625)
الرصيد في نهاية السنة	46,061

تمثل المخصصات العامة مخصص اضمحلال جماعي مقابل التعرضات التي ومع انه لم يتم تحديدها بعد، لديها مخاطر كبيرة للتخلف عن السداد مقارنه ببداية التمويل.

الجدول – رقم 14. عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها والمتعثرة والمخصصات حسب المناطق الجغرافية (الإفصاح العام - 1.3.23(ط)، 1.3.24(ج))

يلخص الجدول التالي مجموع عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها و المتعثرة والمخصصات المفصح عنها حسب المنطقة الجغرافية كما في:

	31 ديسمبر 2017		
	عقود تمويل إسلامية فات موعد إستحقاقها ومتعثرة ألف دولار أمريكي	مخصص محدد ألف دولار أمريكي	مخصصات عامة ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	275,862	175,425	21,820
شمال أفريقيا	82,016	28,688	2,009
أوروبا	852,045	145,953	19,038
أخرى	168,592	51,438	3,194
	1,378,515	401,504	46,061

الجدول – رقم 15 عقود التمويل الإسلامية المعاد تفاوضها (الإفصاح العام - 1.3.23(ي))

	31 ديسمبر 2017 ألف دولار أمريكي
عقود التمويل الإسلامية المعاد تفاوضها	461,874

لا توجد لعقود التمويل الإسلامية المعاد تفاوضها تأثير جوهري على المخصصات وكذلك الأرباح المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن حجم أنشطة إعادة الهيكلة غير جوهرية. وقد تم إعادة تفاوض تلك التسهيلات بصورة أساسية

لغرض إبرام عقود جديدة باستحقاقات أو أرباح مختلفة أو لتعزيز الضمانات.

أخرى (الإفصاح العام - 1.3.23(ك) و(ط)، الإفصاح العام - 1.3.25 (ب) و(ج))

ليس لدى المجموعة التزامات جوهرية تتعلق بمعاملة اللجوء.

لم تفرض المجموعة غرامات مادية جوهرية على عملائها للتخلف عن السداد.

لا تستخدم المجموعة الرهونات والضمانات لتحليل مخاطر ائتمانها.

2 إدارة المخاطر (تتمة)

الجدول – رقم 16. إئتمان الطرف الآخر (الإفصاح العام - 1.3.26(ب))

يلخص الجدول التالي تعرض مخاطر إئتمان الطرف الآخر المغطى بضمانات بعد تطبيق خصم على الضمان كما في:

	31 ديسمبر 2017 ألف دولار أمريكي
إجمالي القيمة العادلة الموجبة للعقود	1,9123,056
مكافآت المقاصة	-
مقاصة تعرض الإئتمان الحالي	19,123,056
الرهن المحتفظ به:	
نقدي	626,334
أخرى	5,919,248
عقارات	14,217,480
	20,763,062

ان الاستفادة من الضمانات سيكون على أساس كل عميل على حدة وسيقتصر على التعرض الكلي للعميل.

ج) مخاطر السوق

تتضمن مخاطر السوق على مخاطر معدل الربح ومخاطر التعويض التجاري ومخاطر أسعار الأسهم ومخاطر معدلات صرف العملات الأجنبية. وضعت إدارة المجموعة حدوداً لمستويات المخاطر الممكن تقبلها. ويتم مراقبة الالتزام بهذه الحدود من قبل الإدارة المحلية على مستوى الشركة التابعة.

الجدول – رقم 17. متطلبات رأس مال مخاطر السوق (الإفصاح العام - 1.3.27(ب))

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لكل فئة من فئات مخاطر السوق كما في:

	31 ديسمبر 2017	
	مخاطر مركز الأسهم ألف دولار أمريكي	مخاطر صرف العملات الأجنبية ألف دولار أمريكي
التعرض المرجح للمخاطر	-	1,515,425
متطلبات رأس المال (12.5 %)	-	189,428
القيمة القصوى للتعرض المرجح للمخاطر	-	1,515,425
القيمة الأدنى للتعرض المرجح للمخاطر	-	1,438,175

مخاطر معدل الربح

مخاطر معدل الربح هي مخاطر تكبد المجموعة لخسارة مالية نتيجة لعدم التطابق في معدل الربح على موجودات المجموعة وحقوق حاملي حسابات الإستثمار. إن توزيع الربح لحقوق حاملي حسابات الاستثمار هو بناءً على إتفاقيات تقاسم الأرباح. ولذلك، فإن المجموعة لا تخضع لأي مخاطر معدل ربح جوهرية.

مخاطر التعويض التجاري

تتعرض المجموعة لمخاطر التعويض التجاري عندما تكون معدلات ربح حقوق حاملي حسابات الاستثمار أقل من معدلات ربح السوق. قامت المجموعة جزئياً بتقليل هذه المخاطر من خلال وضع احتياطيات سيتم إستخدامها في حالة انخفاض معدلات ربح حقوق حاملي حسابات الاستثمار. تتم صيغة وتنفيذ سياسات وإجراءات مخاطر التعويض التجاري على مستوى الشركة التابعة.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حده. تنتج مخاطر أسعار الأسهم من المحفظة الإستثمارية للمجموعة.

تم الاحتفاظ بأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق والاستثمارات العقارية لأغراض تحقيق مكاسب رأسمالية.

إذا كانت الأدوات المالية مؤهلة لكي يتم تضمينها في دفتر المتاجرة، فانه يجب ألا تتجاوز 25 % من إجمالي محفظة موجودات الشركة التابعة. بالنسبة لسندات أسهم حقوق الملكية، يتطلب من الشركات التابعة مراقبة حدود التركزات القطاعية المحددة من قبل المجموعة و/أو متطلباتها المحلية بخصوص هذا الموضوع. بما إن الأوراق المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة في دفتر المتاجرة ستكون مدرجة حسب أسعار السوق، فإنه يجب على مدير المخاطر على مستوى الشركة التابعة إبلاغ إدارة مخاطر وائتمان المجموعة وكذلك لجنة موجودات ومطلوبات الشركة التابعة فوراً عن أي تقلبات في قيمة المراكز تقدر بـ 15 % أو أعلى من رأس المال المؤهل للشركة التابعة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

2 إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السوق (تتمة)

الجدول – رقم 18. الاستثمارات في الدفتر المصرفي (الإفصاح العام - 1.3.31(ب)، (ج)، (و))

يلخص الجدول التالي مجموع ومتوسط إجمالي تعرض الهياكل التمويلية المبنية على الحقوق حسب أنواع عقود التمويل والاستثمارات كما في 31 ديسمبر 2017:

	مجموع إجمالي التعرض ألف دولار أمريكي	متوسط إجمالي التعرض على السنة ألف دولار أمريكي	محتفظة بها علناً ألف دولار أمريكي	محتفظة بها بشكل خاص ألف دولار أمريكي	متطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي
صكوك وبنود مشابهة	2,257,871	2,332,145	1,300,693	957,178	39,636
استثمارات أسهم حقوق الملكية	395,117	340,033	321,540	73,577	52,708
صناديق مدارة	24,189	49,873	11,910	12,279	1,960
	2,677,177	2,722,051	1,634,143	1,043,034	94,304

الجدول – رقم 19. مكاسب أو خسائر أسهم حقوق الملكية في الدفتر المصرفي (الإفصاح العام - 1.3.31(د)، و(هـ))

يلخص الجدول التالي المكاسب أو الخسائر المحققة والغير محققة المتراكمة خلال السنة المنتهية في:

	31 ديسمبر 2017 ألف دولار أمريكي
مكاسب محققة متراكمة ناتجة من مبيعات أو تصفيات في سنة إعداد التقارير المالية	820
مجموع الخسائر الغير محققة المثبتة في القائمة الموحدة للمركز المالي ولكن ليس من خلال القائمة الموحدة للدخل	(21)

مخاطر صرف \العملات الأجنبية

تنتج مخاطر صرف العملات الأجنبية من الحركة في معدلات الصرف على مدى فترة من الزمن. يتم مراقبة المراكز على أساس منتظم للتأكد من أن المراكز هي موضوعة ضمن الحدود المسموح بها.

د) المخاطر التشغيلية

يتم تعريف المخاطر التشغيلية على أنها مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية والخطأ البشري والأنظمة أو الأحداث الخارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكن بإستثناء المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

الجدول – رقم 20. التعرض للمخاطر التشغيلية (الإفصاح العام - 1.3.30(أ)، (ب)، (ج))

يلخص الجدول أدناه كمية التعرضات الخاضعة لأسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية ومتطلبات رأس المال ذات الصلة:

	إجمالي الدخل		
	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
مجموع إجمالي الدخل	998,690	1,074,158	999,553
			2017
مؤشرات المخاطر التشغيلية			
متوسط إجمالي الدخل (ألف دولار أمريكي)			1,024,134
المضاعف			12.5
			12,801,671
الجزء المؤهل لغرض الحساب			15%
إجمالي التعرض المرجح للمخاطر التشغيلية (ألف دولار أمريكي)			1,920,251

ليس لدى المجموعة أية احتمالات قانونية جوهرية بما في ذلك إجراءات قانونية قيد التنفيذ.

تتضمن إرشادات المجموعة الأقسام التالية: (1) مدى تقبل المجموعة للمخاطر التشغيلية، (2) إدارة المخاطر التشغيلية – الهيكل والأنظمة، (3) تقييم المخاطر والرقابة (4) التدقيق الداخلي (5) المخاطر التشغيلية وبازل II و (6) متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية.

يتم تعريف المخاطر التشغيلية للمجموعة على أنها مستوى المخاطر الذي تختار المجموعة قبوله ضمن فئات مخاطرها المعرفة. تقاس المخاطر التشغيلية من حيث التأثير (الخسارة المباشرة) وإحتمال حدوثها.

الإفصاحات العامة الإضافية

في 31 ديسمبر 2017

2 إدارة المخاطر (تتمة)

كما تحدد سياسة المجموعة هيكل إدارة المخاطر التشغيلية وأدوار جميع الموظفين المرتبطين بالمخاطر التشغيلية. إن أهم الأدوار الوظيفية المحددة هي كالتالي:

- لجنة إدارة المخاطر
- رئيس إدارة المخاطر والإئتمان
- رئيس مخاطر العمليات والسيولة والسوق
- الأقسام المختلفة

إن عملية التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة تعتبر جزءاً هاماً لإطار عمل المخاطر التشغيلية للمجموعة. ومن المقترح أن يتم عملها سنوياً من قبل قسم إدارة المخاطر بالتنسيق مع قسم التدقيق الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، كما يجب عمل التقييم على أساس شدة المخاطر المحددة المتبقية من خلال مراجعة قسم التدقيق الداخلي.

إن العمليات الرئيسية المحددة في التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة هي:

- عملية تحديد المخاطر والرقابة
- قياس تعرضات المخاطر التشغيلية
- تحديد تعرضات المخاطر غير المقبولة
- خطط عمل المخاطر

سيخضع إطار عمل المخاطر التشغيلية لمراجعة دورية من قبل التدقيق الداخلي.

3 حوكمة الشركات

ميثاق السلوك المهني والأخلاقيات لأعضاء مجلس الإدارة

الهدف:
الأهداف الرئيسية للميثاق التالي (الميثاق) هو لتمكين كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بالمجموعة التركيز على المخاطر الأخلاقية ومساعدتهم على تحديد المسائل الأخلاقية والتعامل معها وتوفير آلية لرصد الممارسات الغير أخلاقية وتعزيز جو عمل يشجع على الانفتاح والمسائلة ضمن المجموعة.

تضارب المصالح:
على كل عضو من أعضاء مجلس الادارة تجنب أي حالة قد تؤدي للتضارب بين مصلحته الشخصية ومصالح المجموعة. وأي حالة قد تؤدي لتضارب المصالح يجب الإفصاح عنها مسبقاً سواء كتابياً قبل اجتماع مجلس الإدارة أو شفهياً خلال الاجتماع. ويمتنع العضو المعني عن المشاركة في أي نقاش أو اتخاذ قرار بشأن الحالات التي بها تضارب في المصالح. من الممكن أن يحدث تضارب المصالح عندما تكون مصلحة العضو متضاربة أو تبدو أنها متضاربة مع مصلحة المجموعة. كما يمكن أن ينتج تضارب المصالح عندما يستلم العضو أو أحد أفراد عائلته المباشرة أي فوائد شخصية نتيجة لمنصبه كعضو مجلس إدارة في المجموعة. الحالات التالية هي الحالات الشائعة لتضارب المصالح التي يجب تجنبها، ولكنها لا تقتصرعلى ما يلي:

1 الدخول في أي أنشطة قد تتعارض مع مصالح المجموعة أو تعطل أو تعيق موقف المجموعة مع أي شخص أو جهة المجموعة بصدد التعامل معها أو على وشك التعامل معها.

2 قبول التعويض بأي شكل من أشكاله لخدمات لها علاقة بالمجموعة ومن أي جهة أخرى غير المجموعة.

3 قبول العضو أو أي فرد من أفراد عائلته الهدايا من أشخاص أو جهات تتعامل مع المجموعة بحيث قد ينتج عن قبول هذه الهدايا نوع من الالتزام مما قد يؤدي لتضارب المصالح بالمستقبل.

4 استخدام أصول المجموعة أو موظفيها أو المعلومات للمصلحة الشخصية دون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس الإدارة.

السرية:
تتضمن المعلومات السرية على جميع المعلومات الغير معلن عنها علناً المتعلقة بالمجموعة، سواء في صورة كتابية أو شفوية. أعضاء مجلس الإدارة ملزمون بشكل دائم على المحافظة على سرية المعلومات التي توفر لهم من قبل المجموعة أو من أي جهة أخرى وفرت لهم هذه المعلومات بصفتهم أعضاء مجلس الإدارة. من الممكن ان يفصح العضو بهذه المعلومات عند طلب القانون.

الالتزام باللوائح والقوانين والتشريعات:
أعضاء مجلس الإدارة ملزمون في جميع الأوقات بالالتزام بالقوانين واللوائح والتشريعات التي تنطبق على المجموعة متضمنة قوانين التداول للأشخاص المطلعين.

الإفصاحات العامة الإضافية

في 31 ديسمبر 2017

3 حوكمة الشركات (تتمة)

المكافآت

تقدم المجموعة حوافز لأعضاء مجلس إداراتها والمدراء التنفيذيين والإدارة العليا وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية وفقاً لسياسات وإجراءات المكافآت المعتمدة من قبل المجلس. تربط هذه السياسة الحوافز ببرنامج تقييم الأداء. إن سياسة حوكمة الشركات للمجموعة تقوم بتقديم تفاصيل لتقييم الأداء لأعضاء المجلس.

يلخص الجدول التالي مكافآت أعضاء مجلس إدارة المجموعة، وأعضاء اللجنة الشرعية والرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي ورؤساء الإدارات في مقر المجموعة خلال السنة المنتهية:

	31 ديسمبر 2017 ألف دولار أمريكي
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	**1,500**
الإدارة التنفيذية	
الرواتب والمكافآت الأخرى، بما في ذلك علاوات الاجتماعات	**6,835**
الأتعاب	**475**
المكافآت	**1,231**
المزايا العينية	**1,746**
	10,287
أتعاب ومكافآت أعضاء اللجنة الشرعية	**249,189**
	260,976

الشكاوى

لقد قامت المجموعة بتطبيق وسائل إعلام خاصة لضمان بأن جميع منتسبي المجموعة يتم توجيههم بصورة جيدة من خلال الإدارة. تقوم وسائل الإعلام المتعاقد معها بمراقبة وكشف أية أخبار أو شكاوي تتعلق بالمجموعة وتلفت انتباه الإدارة التنفيذية للمجموعة بذلك.

غرامية مالية

خلال السنة تم دفع غرامة مالية قدرها من 3,183 دولار أمريكي (أي ما يعادل 1,200 دينار بحريني) لمصرف البحرين المركزي نتيجة لتأخير في تقديم تقرير التعرضات الكبيرة (نموذج – بي آر 19) لمدة يوم عمل واحد. قامت المجموعة بتقديم تفاصيل تلك المعلومات في وقت سابق في تقرير التدابير التحوطية الربع سنوية للمصارف الإسلامية في غضون المهلة المحدد.

معاملات مع أطراف ذات علاقة

تخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لسياسة حوكمة الشركات للمجموعة واللوائح والتشريعات للشركة التابعة. يتم إجراء جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة دون شروط تفضيلية.

مدققي الحسابات الخارجيين

لقد واصلت لجنة مجلس الإدارة للتدقيق مراجعة الأعمال التي يقوم بها مدققو الحسابات الخارجيين خلال السنة، وبالأخص الجدول الزمني للتقارير وجودة العمل والأتعاب ذات الصلة. بشكل عام تعتقد لجنة التدقيق بأن الأعمال التي يقوم بها مدققو الحسابات الخارجيين تتم على مستوى عالٍ من الكفاءة، وبأن الأتعاب ذات الصلة معقولة ولذلك أوصت اللجنة مجلس الإدارة والجمعية العمومية السنوية بإعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين كمدققٍ للسنة المالية 2017. ولقد وافقت الجمعية العمومية على إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية 2017 بتاريخ 20 مارس 2017 مع أخذ الموافقات التنظيمية ذات الصلة.

بالنسبة لسنة 2017، بلغت أتعاب خدمات التدقيق السنوية والربع السنوية 212,865 دولار أمريكي وبلغت أتعاب التصديق الأخرى 103,451 دولار أمريكي، وبلغت أتعاب الخدمات الأخرى غير المتعلقة بخدمات التدقيق 239,894 دولار أمريكي.

4 حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تتعرض المجموعة لبعض من مخاطر السعر على الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار. يتطلب مصرف البحرين المركزي من المجموعة الاحتفاظ برأس المال لتغطية مخاطر السعر الناتجة من % 30 من الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار على أساس تناسبي.

تستثمر المجموعة أموالها الخاصة بشكل منفصل أو بشكل مشترك مع المبالغ المستلمة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار. يتم استثمار تلك الأموال وفقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية ويتم تطبيق معايير الحيطة في سياق إدارة المحافظ ككل من أجل تمكين المجموعة من ممارسة مسئولياتها. تم تخويل المجموعة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار لاستثمار الأموال على أساس الدخول في معاملات المضاربة والمرابحة والسلم والإجارة والأشكال الأخرى من العقود بطريقة تراها المجموعة مناسبة من دون وضع أي قيود فيما يتعلق بالمكان والكيفية ولأي غرض يجب أن تستثمر تلك الأموال. إن حسابات الاستثمار تلك هي متاحة لمختلف أنواع العملاء والمستثمرين بدءاً من الخدمات المصرفية للأفراد إلى الخدمات المصرفية للشركات.

يتم مراقبة تكوين وخصائص وتنويع وتركز المحافظ ضمن الحدود المناسبة للمخاطر والمؤشرات المفصلة في مخاطر الائتمان للمجموعة ومخاطر السيولة وسياسات المخاطر الأخرى للمجموعة. إن الأهداف الإستراتيجية لاستثمارات الأموال هي:

ب) العوائد المستهدفة؛

ج) الالتزام بسياسة الائتمان والاستثمار والخطة العامة للعمل؛

د) محفظة متنوعة.

4 حقوق حاملي حسابات الاستثمار (تتمة)

يتم استثمار الإموال في التمويل التجاري أو التمويل الاستهلاكي المتوافق مع الشريعة الإسلامية وكذلك في الاستثمارات القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل باستثناء الاستثمارات الإستراتيجية. يتم تنفيذ عملية العناية الواجبة المتوافقة مع توجيهات سياسة الأعمال والمخاطر للمجموعة بعد خصم الاحتياطيات الإلزامية وعمل مخصص لمتطلبات السيولة القصيرة الأجل.

بموجب جميع الترتيبات المذكورة أعلاه تستطيع المجموعة مزج أموال حاملي حسابات الاستثمار مع أموالها الخاصة (الممولة ذاتياً). تصنف بعض الموجودات منذ البداية بشكل حصري كتمويل ذاتي من قبل المجموعة.

تستند حصة المجموعة كمضارب نظير إدارتها لحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحصتهم في الدخل بناءً على بنود وشروط الاتفاقيات المضاربة ذات الصلة. يتم استثمار الأموال بطرق إسلامية للتمويل والاستثمارات بما في ذلك المرابحة والمشاركة والمضاربة والإجارة. لا توجد أية تسميات منفصلة لمدراء المحافظ ومستشاري الاستثمار والأمناء. يتم إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار على مستويات الشركة التابعة من قبل الإدارات المعنية.

تحسب حصة المستثمرين من الدخل على أساس الدخل الناتج من حسابات الاستثمار المشتركة بعد خصم المصروفات المتعلقة بوعاء الاستثمار "حصة المضارب". تشتمل مصروفات المضارب على جميع المصروفات التي تكبدتها المجموعة، بما في ذلك المخصصات المعينة، ولكن باستثناء تكلفة الموظفين والاستهلاك. يتم خصم "حصة المضارب" للمجموعة من حصة المستثمرين من الدخل قبل توزيع هذا الدخل. في بعض الحالات، لا يتم احتساب دخل على حقوق حاملي حسابات الاستثمار التي تم سحبها قبل تاريخ استحقاقها، ويمكن أن تخضع للرسوم. تختلف هذه الممارسة لكل شركة تابعة استناداً إلى نموذج الأعمال التجارية وممارسات السوق المحلية ومتطلبات الحيطة لكل شركة تابعة.

إن الأساس المستخدم من قبل المجموعة للحصول على حصة حاملي حسابات الاستثمار من الدخل يختلف لكل شركة تابعة استناداً إلى نموذج الأعمال التجارية وممارسات السوق المحلية ومتطلبات الحيطة لكل شركة تابعة.

الجدول – رقم 21. حقوق حاملي حسابات الاستثمار (الإفصاح العام - 1.3.33(أ)، (ب)، (ج))

يلخص الجدول التالي تقسيم حقوق حاملي حسابات الاستثمار وعائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار كما في :

	31 ديسمبر 2017 ألف دولار أمريكي
حقوق حاملي حسابات الاستثمار– البنوك	366,033
حقوق حاملي حسابات الاستثمار – غير البنوك	13,313,987
احتياطي معادلة الأرباح – البنوك	162
احتياطي معادلة الأرباح – غير البنوك	5,844
احتياطي مخاطر الاستثمار – البنوك	5,060
احتياطي مخاطر الاستثمار– غير البنوك	182,089
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة العائدة إلى حقوق حاملي حسابات الاستثمار	8,934
	13,882,109

الجدول – رقم 22. العائد على متوسط حقوق حاملي حسابات الاستثمار (الإفصاح العام - 1.3.33(د))

	2017 %
العائد على متوسط حقوق حاملي حسابات الإستثمار	8.0
العائد على متوسط موجودات حاملي حسابات الإستثمار	5.2

الجدول – رقم 23. النسبة حسب نوع حقوق حاملي حسابات الاستثمار (الإفصاح العام - 1.3.33(ز))

	31 ديسمبر 2017 %
حقوق حاملي حسابات الاستثمار – البنوك	3
حقوق حاملي حسابات الاستثمار – غير البنوك	97

تختلف نسبة تخصيص حقوق حاملي حسابات الاستثمار إلى احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار بين الشركات التابعة للمجموعة بناءً على أوضاع السوق واللوائح والقوانين القابلة للتطبيق.

4 حقوق حاملي حسابات الاستثمار (تتمة)

الجدول – رقم 24. حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع منتجات التمويل الإسلامية (الإفصاح العام - 1.3.33(ج))

يلخص الجدول التالي نسبة تمويل حقوق حاملي حسابات الاستثمار لكل نوع من أنواع العقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى مجموع تمويل حقوق حاملي حسابات الاستثمار كما في:

	31 ديسمبر 2017 %
ذمم مدينة	78
التمويل بالمضاربة والمشاركة	11
إجارة منتهية بالتمليك	11

الجدول – رقم 25. حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع الطرف الأخر (الإفصاح العام - 1.3.33(ط))

يلخص الجدول التالي نسبة التمويل لكل فئة من فئات الأطراف الأخرى إلى مجموع التمويل كما في:

	31 ديسمبر 2017 %
حكومات	10
بنوك	10
شركات	40
أفراد	40

حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار من الربح (الإفصاح العام - 1.3.33(هـ)، (ف))

يتم احتساب حصة المجموعة من الربح كمضارب لإدارة حقوق حاملي حسابات الإستثمار وحصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار من الدخل بناءً على شروط اتفاقيات المضاربة ذات الصلة. يتم إتمام اتفاقيات المضاربة هذه على مستوى الشركة التابعة. تختلف المعدلات والعوائد بدرجة كبيرة بناءً على البيئة المحلية للشركات التابعة وكذلك اللوائح والتشريعات المحلية. يتم عمل تحليل تفصيلي لإفصاحات عوائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار على المستوى المحلي.

الجدول – رقم 26. حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع الموجودات (الإفصاح العام - 1.3.33(ص)، (ق))

يلخص الجدول التالي أنواع الموجودات التي تستثمر فيها الأموال والتخصيص الفعلي بين مختلف أنواع الموجودات والتغيرات في الموجودات المخصصة في الستة أشهر الأخيرة من السنة المنتهية في:

	31 ديسمبر 2017		
	التخصيص الفعلي الافتتاحي ألف دولار أمريكي	التحركات ألف دولار أمريكي	التخصيص الفعلي النهائي ألف دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى بنوك	1,283,427	16,687	1,300,114
ذمم مدينة	8,966,377	(227,962)	8,738,415
التمويل بالمضاربة والمشاركة	852,247	385,692	1,237,939
استثمارات	1,241,210	(5,778)	1,235,432
إجارة منتهية بالتمليك	1,320,333	(137,434)	1,182,899
موجودات أخرى	179,038	8,272	187,310
	13,842,632	39,477	13,882,109

4 حقوق حاملي حسابات الاستثمار (تتمة)

الجدول – رقم 27. معالجة الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار (الإفصاح العام - 1.3.33 (ت))

يلخص الجدول التالي معالجة الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار في احتساب الموجودات المرجحة للمخاطر لأغراض ملائمة رأس المال كما في:

	31 ديسمبر 2017		
نوع المطالبات	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة للمخاطر لأغراض ملائمة رأس المال ألف دولار أمريكي	تكاليف رأس المال ألف دولار أمريكي
مطالبات على الحكومة	671,951	201,585	25,198
مطالبات على مؤسسات القطاع العام	6,099	1,830	229
مطالبات على بنوك التنمية الدولية	5,479	1,644	206
مطالبات على بنوك	399,263	119,779	14,972
مطالبات على شركات الاستثمار	4,189,085	1,256,726	157,091
محفظة التجزئة الرقابية	1,915,843	574,753	71,844
رهن عقاري	1,583,046	474,914	59,364
تسهيلات فات موعد إستحقاقها	267,328	80,198	10,025
إستثمارات في أوراق مالية	56,420	16,926	2,116
إمتلاك عقارات	534,414	160,324	20,041
موجودات أخرى	379,943	113,983	14,248
	10,008,871	3,002,662	375,334

الجدول – رقم 28. المعلومات التاريخية على مدى الخمس السنوات الماضية المتعلقة بحقوق حاملي حسابات الاستثمار (الإفصاح العام - 1.3.41 (ب) و(ج) و(د) و(هـ) و (و) و (ز))

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
الربح المتاح للمساهمين قبل التخفيض	**174,243**	222,550	196,848	147,945	118,939
الربح المتاح لحقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل التخفيض	**1,084,420**	1,114,019	1,026,367	1,018,827	912,092
الربح المتاح لتقاسم الأرباح بين حقوق حاملي حسابات الاستثمار والمساهمين قبل التخفيض	**1,258,663**	1,336,569	1,223,215	1,166,772	1,031,031
نسبة الربح المتاح للمساهمين	**1%**	1%	1%	1%	1%
نسبة الربح المتاح لحقوق حاملي حسابات الاستثمار	**7%**	7%	6%	7%	6%
الربح المتاح للمساهمين بعد التخفيض	**174,243**	222,550	196,848	147,945	118,939
الربح المتاح لحقوق حاملي حسابات الاستثمار بعد التخفيض	**1,084,505**	1,117,965	1,029,375	1,017,908	909,410
الربح المتاح لتقاسم الأرباح بين حقوق حاملي حسابات الاستثمار والمساهمين بعد التخفيض	**1,258,748**	1,340,515	1,226,223	1,165,853	1,028,349
نسبة الربح المتاح للمساهمين	**1%**	1%	1%	1%	1%
نسبة الربح المتاح لحقوق لحاملي حسابات الاستثمار	**7%**	7%	6%	7%	6%
إحتياطي معادلة الأرباح					
الرصيد في 1 يناير	**6,091**	10,037	13,045	12,126	9,444
مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الإستثمار	**910**	297	49	2,377	2,643
مبالغ مستخدمة خلال السنة	**(976)**	(3,580)	(1,229)	-	-
تحويلات صرف العملات الأجنبية	**(19)**	(663)	(1,828)	(1,458)	39
الرصيد في 31 ديسمبر	**6,006**	6,091	10,037	13,045	12,126
إحتياطي مخاطر الإستثمار					
الرصيد في 1 يناير	**176,583**	179,238	198,559	110,424	98,429
مبالغ محولة إلى المخصصات	**(8,069)**	7,324	(9,549)	(5,288)	(21,807)
مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الإستثمار	**21,895**	1,057	10,711	102,728	48,634
تحويلات صرف العملات الأجنبية	**(3,260)**	(11,036)	(20,483)	(9,305)	(14,832)
الرصيد في 31 ديسمبر	**187,149**	176,583	179,238	198,559	110,424

مقارنات نسب السوق لحقوق حاملي حسابات الاستثمار للمجموعة تختلف بالوحدات بحسب بيئة السوق المحلية.

5 حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية

يتم استثمار وإدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية وفقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية.

ستقوم المجموعة كمدير صندوق بتنظيم وإدارة حساب الاستثمار بطريقة سليمة وفعالة وفقاً للقوانين والتشريعات المحلية والمطبقة.

لدى المجموعة إجراءات وأساليب تحكم متناسبة مع حجم محفظتها والتي تتضمن على:

(أ) تنظيم مسائلها الداخلية بشكل مسئول والتأكد من انه بحوزتها أساليب التحكم الداخلية المناسبة وأنظمة إدارة المخاطر وإجراءات وأساليب تحكم لتقليل وإدارة مثل هذه المخاطر؛

(ب) التحلي بدرجات عالية من المصداقية والتعامل العادل في إدارة الخطة لمصلحة مستثمريه، و

(ج) التأكد بأن المجموعة لديها المستوى المطلوب من المعرفة والخبرة للمهمات التي يتعهد بها.

إن نطاق وتدابير المخاطر التي تواجه حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية هي مشابه لتلك المخاطر والتدابير المتعلقة بنوع الإستثمار ذات الصلة كما هو مفصح عنه من قبل المجموعة.

الجدول – رقم 29. حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية حسب المنتجات الإسلامية (الإفصاح العام - 1.3.33(ج))

يلخص الجدول التالي نسبة التمويل لكل نوع من أنواع العقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى إجمالي التمويل كما في:

	31 ديسمبر 2017 %
ذمم مدينة	31
التمويل بالمضاربة والمشاركة	50
إجارة منتهية بالتمليك	19

الجدول – رقم 30. حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية حسب نوع الطرف الأخر (الإفصاح العام - 1.3.33(ط))

يلخص الجدول التالي نسبة التمويل لكل فئة من فئات الأطراف الأخرى إلى إجمالي التمويل كما في :

	31 ديسمبر 2017 %
حكومات	7
شركات استثمار	9
بنك	23
شركات	21
أفراد	40

حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية من الربح (الإفصاح العام - 1.3.33(هـ)، (ف))

يتم احتساب حصة المجموعة من الربح كمضارب لإدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية وحصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية من الدخل بناءً على شروط اتفاقيات المضاربة ذات الصلة. يتم إتمام اتفاقيات المضاربة هذه على مستوى الشركة التابعة. تختلف النسب والعائدات بنسبة كبيرة بناءً على البيئة المحلية للشركات التابعة وكذلك اللوائح والتشريعات المحلية. يتم تحليل الإفصاحات المفصلة لعائدات حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية على المستوى المحلي.

الجدول – رقم 31. العائد التاريخي لحقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية على مدى الخمس السنوات الماضية (الإفصاح العام - 1.3.35 (ب))

	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية بعد حسم المصروفات	**42,467**	43,826	30,426	28,201	22,512

إفصاحات رأس المال التنظيمي

في 31 ديسمبر 2017

مكونات متطلبات إفصاح رأس المال

	قائمة المركز المالي حسب القوائم المالية 31 ديسمبر 2017 ألف دولار أمريكي	التقرير الرقابي الربع سنوي الموحد 31 ديسمبر 2017 ألف دولار أمريكي	مرجع
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك	5,430,085	5,430,085	
محفظة المتاجرة	271,096	271,096	
ذمم بيوع (مرابحات) مدينة	11,627,669	11,669,029	
إجارة منتهية بالتمليك	1,856,018	1,856,018	
ذمم إجارة مدينة	68,620	68,632	
التمويل بالمضاربة	1,400,598	1,403,873	
التمويل بالمشاركة	977,056	978,463	
ذمم سلم مدينة	188,035	188,035	
ذمم استصناع مدينة	116,726	116,731	
استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق	2,250,552	2,250,552	
استثمارات متاحة للبيع	103,818	103,818	
استثمارات عقارية	211,157	211,157	
مبالغ مدفوعة مقدماً ودخل مستحق وموجودات أخرى	383,041	363,310	
ضرائب حالية ومؤجلة	-	19,731	ز
استثمارات في شركات زميلة	51,711	51,711	
شهرة	61,340	61,340	هـ
موجودات غير ملموسة أخرى	25,497	25,497	و
عقارات ومعدات	430,192	430,192	
مجموع الموجودات	**25,453,211**	**25,499,270**	
مطلوبات			
مبالغ مستحقة لبنوك	1,322,470	1,322,470	
حسابات العملاء	5,465,433	5,465,433	
مبالغ مستحقة الدفع وأرباح مؤجلة ومطلوبات أخرى	958,749	958,749	
ضرائب حالية ومؤجلة	77,234	77,234	
تمويلات طويلة الأجل	1,236,555	1,236,555	
مجموع المطلوبات	**9,060,441**	**9,060,441**	
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	**13,882,109**	**13,882,109**	
حقوق الملاك			
رأس المال	1,197,129	1,197,129	أ
علاوة إصدار الأسهم	18,644	18,644	ج1
أرباح مبقاة	590,949	590,949	ب
احتياطيات	(466,517)	(507,470)	ج2
رأس المال الدائم فئة ١	400,000	400,000	ك
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للعقارات والمعدات	-	40,951	ي1
مخصصات مجموع الاضمحلال	-	46,061	ي2
حقوق غير مسيطرة	770,456	770,456	
حقوق غير مسيطرة - شريحة الأسهم الأولى	-	547,670	د
حقوق غير مسيطرة - الشريحة الأولى الإضافية	-	40,498	ح
حقوق غير مسيطرة - الشريحة الثانية	-	57,459	ط
		124,829	
مجموع حقوق الملاك	**2,510,661**	**2,556,720**	
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملاك	**25,453,211**	**25,499,270**	

إفصاحات رأس المال التنظيمي

في 31 ديسمبر 2017

مكونات متطلبات إفصاح رأس المال

		مكونات رأس المال التنظيمي	المبالغ الخاضعة للمعالجة قبل حلول سنة 2015	مرجع
	حقوق الملكية العادية فئة 1			
1	رأسمال الأسهم العادية المؤهلة الصادرة مباشرةً بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة	1,197,129		أ
2	الأرباح المبقاة	590,949		ب
3	الدخل والخسائر المتراكمة الشاملة الأخرى (والإحتياطيات الأخرى)	(488,826)		ج١ + ج٢
5	رأس المال الصادر من قبل الشركات التابعة والمملوكة من طرف ثالث (المبلغ المسموح به في الأسهم العادية فئة ١)	547,670	770,456	د
6	**رأسمال الأسهم العادية فئة 1 قبل التعديلات التنظيمية**	1,846,922		
	رأسمال الأسهم العادية فئة 1: التعديلات التنظيمية			
8	الشهرة (صافي الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	61,340		هـ
9	الأصول غير الملموسة الأخرى بخلاف حقوق خدمة الرهن العقاري (صافي الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	15,299	25,497	و
10	الأصول الضريبية المؤجلة التي تعتمد على الربحية المستقبلية باستثناء تلك الناجمة عن الفروق المؤقتة (صافي الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	19,731		ز
28	**مجموع التعديلات التنظيمية على رأسمال الأسهم العادية فئة 1**	96,370		
29	**رأسمال الأسهم العادية فئة 1**	1,750,552		
	رأس المال الإضافي فئة 1: الأدوات			
30	رأس المال الدائم فئة ١	400,000		ك
34	رأس المال الصادر من قبل الشركات التابعة والمملوكة من طرف ثالث (المبلغ المسموح به في رأس المال الإضافي فئة ١)	40,498		ح
	رأس المال الإضافي فئة 1 : التعديلات التنظيمية			
36	**رأس المال الإضافي فئة 1قبل التعديلات التنظيمية**	440,498		
44	**رأس المال الإضافي فئة 1**	440,498		
45	**رأس المال فئة 1 (رأس المال فئة 1 = رأسمال الأسهم العادية فئة 1 + رأس المال الإضافي فئة 1)**	2,191,050		
	رأس المال فئة 2: الأدوات والمخصصات			
48	رأس المال الصادر من قبل الشركات التابعة والمملوكة من طرف ثالث (المبلغ المسموح به في رأس المال فئة ٢)	57,459		ط
50	المخصصات واحتياطي إعادة تقييم الموجودات - عقارات ومعدات	87,012		ي١ + ي٢
	رأس المال الإضافي فئة 2 : التعديلات التنظيمية			
51	**رأس المال فئة 2 قبل التعديلات التنظيمية**	144,471		
58	**رأس المال فئة 2**	144,471		
59	**رأس المال فئة 2 (رأس المال فئة 2 = رأس المال فئة 1 + رأس المال فئة 2)**	2,335,521		
60	**مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر**	13,524,747		
	نسب رأس المال:			
61	رأسمال الأسهم العادية فئة ١ (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	12.94%		
62	رأس المال فئة ١ (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	16.20%		
63	مجموع رأس المال (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	17.27%		
	الحدود الدنيا الاعتبارية (تختلف عن إتفاقية بازل 3)			
69	نسبة الحد الأدنى رأسمال الأسهم العادية فئة ١ لمصرف البحرين المركزي	9.00%		
70	نسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة ١ لمصرف البحرين المركزي	10.50%		
71	مجموع نسبة الحد الأدنى لرأس المال لمصرف البحرين المركزي	12.50%		
	المبالغ دون الحد الأقصى المسموح به لخصم (قبل أوزان المخاطر)			
73	الإستثمارات الجوهرية في الأسهم العادية للقطاعات المالية	9,916		
	الحد الأقصى بشأن تضمين المخصصات في رأس المال فئة 2			
76	المخصصات المؤهلة ليتم تضمينها في رأس المال فئة ٢ فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة للأسلوب الموحد (قبل تطبيق الحد الأقصى)	46,061		ي٢
77	الحد الأقصى بشأن تضمين المخصصات في رأس المال فئة ٢ بموجب الأسلوب الموحد	126,838		

الإفصاحات العامة الإضافية

في 31 ديسمبر 2017

مكونات متطلبات إفصاح رأس المال

1	الصادر	مجموعة البركة المصرفية	شركة صكوك البركة المحدودة	بنك البركة (باكستان) المحدود
2	الرمز	BARKA - Bahrain Bourse & Nasdaq Dubai	سوق الأسهم الايرلندي	لا ينطبق
3	القوانين الحاكمة للأداة المالية	قوانين وتشريعات مملكة البحرين	القانون الإنجليزي	قوانين وتشريعات جمهورية باكستان الإسلامية
	المعالجة الرقابية			
4	قواعد مصرف البحرين المركزي الانتقالية	حقوق ملكية رأس المال الأساسي فئة 1	رأس المال فئة 1	فئة 2
5	قواعد مصرف البحرين المركزي ما بعد الانتقالية	حقوق ملكية رأس المال الأساسي فئة 1	رأس المال فئة 1	فئة 2
6	مؤهلة للمركز الرئيسي / المجموعة / المجموعة والمركز الرئيسي	المجموعة والمركز الرئيسي	المجموعة والمركز الرئيسي	المجموعة
7	نوع الأداة المالية	أسهم رأس مال	صكوك المضاربة	صكوك مضاربة
8	المبلغ المسجل في رأس المال الرقابي	1,197	400	24
9	القيمة الاسمية	1 دولار أمريكي	1,000 دولار أمريكي	لا ينطبق
10	التصنيف المحاسبي	حقوق الملاك	حقوق الملاك	مطلوبات - بالقيمة المطفئة
11	تاريخ الإصدار	تواريخ مختلفة	31 مايو 2017	2014
12	دائم أو مؤرخ	دائم	دائم	مؤرخ
13	تاريخ الاستحقاق	لا يوجد	لا يوجد	2021
14	استدعاء الإصدار من المصدر خاضعا لموافقة الجهات الرقابية	لا ينطبق	نعم	لا ينطبق
15	تاريخ الاستدعاء الاختياري، تواريخ الاستدعاء الاضطرارية ومبلغ التعويض	لا ينطبق	31 مايو 2022	لا ينطبق
16	مواعيد استدعاء لاحقة، إن وجدت	لا ينطبق	كل تاريخ توزيع دوري بعد ذلك	لا ينطبق
	قسائم / أرباح			
17	أرباح / قسائم ثابتة أو عائمة	لا ينطبق	عائمة	عائمة
18	نسبة القسائم وأي مؤشرات متعلقة	لا ينطبق	7.875%، لخمس سنوات بالدولار الأمريكي، متوسط معدل المبادلة	KIBOR
19	وجود معوقات لدفع الأرباح	لا ينطبق	نعم	لا ينطبق
20	تقديرية تماما، تقديرية جزئيا أو إلزامية	لا ينطبق	تقديرية تماما	لا ينطبق
21	وجود ترتيب أو محفزات أخرى للتسديد	لا ينطبق	لا يوجد	لا ينطبق
22	متراكمة أو غير متراكمة	غير متراكمة	غير متراكمة	غير متراكمة
23	متحولة أو غير متحولة	لا ينطبق	غير متحولة	لا ينطبق
24	إذا كانت قابلة للتحول، شرط التحول	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
25	إذا كانت قابلة للتحول، كليا أو جزئيا	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
26	إذا كانت قابلة للتحول، معدل التحول	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
27	إذا كانت قابلة للتحول، تحول إلزامي أو تحول طوعي	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
28	إذا كانت قابلة للتحول، تحديد نوع الأداة القابلة للتحول	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
29	إذا كانت قابلة للتحول، تحديد مصدر الصك القابل للتحول	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
30	ميزة الشطب	لا	نعم	لا
31	إذا كان قابل للشطب، شرط الشطب	لا ينطبق	يتم سحب الصكوك كليا أو جزئياً إذا (1) أن يقوم المشرع بإلزام المصدر بشطب أو إلغاء هذه الأدوات لعدم قابلية الاستمرار أو (2) أن يتطلب ضخ فوري لرأس مال طارئ والذي بدونه يصبح الصك غير قادر على الاستمرار على النحو المفصل في نشرة الإصدار	لا ينطبق
32	إذا كان قابل للشطب، كلي أو جزئي	لا ينطبق	كلي	لا ينطبق
33	إذا كان قابل للشطب، دائم أو مؤقت	لا ينطبق	دائم	لا ينطبق
34	إذا كان الشطب مؤقت، وصف آلية إعادة الإصدار	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
35	التسلسل الهرمي للتصفية	متاح لكل المودعين والدائنين	قبل المساهمين العاديين فقط	متاح للمطلوبات
36	الميزات الغير متوافقة للانتقال	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
37	إذا كانت الإجابة نعم، تحديد مميزات عدم الالتزام	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

الإدارة التنفيذية للمجموعة

مكتب الرئيس التنفيذي

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف
الرئيس التنفيذي

التدقيق الداخلي

الأستاذ/ مجيد حسين علوي
نائب رئيس تنفيذي - رئيس التدقيق الداخلي

الأستاذ/ محمد علوي العلوي
نائب رئيس أول - التدقيق الداخلي

الأستاذ/ حسن يوسف البناء
نائب رئيس أول - التدقيق الداخلي

الأستاذ/ إبراهيم عبدالعزيز الزياني
نائب رئيس أول - مدقق تقنية المعلومات

التدقيق الشرعي الداخلي

الأستاذ/ محمد عبداللطيف آل محمود
نائب رئيس أول - رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

التخطيط الإستراتيجي

الأستاذ/ ك. كريشنامورثي
نائب رئيس تنفيذي - رئيس التخطيط الإستراتيجي

الأستاذ/ أيمن أحمد محمد
نائب رئيس أول - البحوث والتطوير

الدكتور/ محمد مصطفى خميرة
نائب رئيس أول - التخطيط الإستراتيجي

العمليات والشؤون الإدارية

الأستاذ/ عبدالرحمن شهاب
نائب رئيس تنفيذي - رئيس العمليات والشؤون الإدارية

الأستاذ/ أحمد البلوشي
نائب رئيس أول - تقنية المعلومات

الأستاذ/ أحمد عبدالغفار
نائب رئيس - علاقات المستثمرين

الأستاذ/ حسن حساني
نائب رئيس - العلاقات المؤسسية

المالية

الأستاذ/ حمد عبدالله العقاب
نائب رئيس تنفيذي - رئيس المالية

الأستاذ/ علي أصغر مندسوروالا
نائب رئيس أول - المالية

الأستاذ/ محسن دشتي
نائب رئيس أول - المالية

الأستاذ/ محمود طاهر طاهري
نائب رئيس أول - المالية

الائتمان وإدارة المخاطر

الأستاذ/ جوزيف بيتر سُلاي
نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الائتمان والمخاطر

الأستاذ/ عمرو إيهاب طنطاوي
نائب رئيس أول - إدارة الائتمان والمخاطر

الأستاذ/ صلاح البسيتيني
نائب رئيس أول - إدارة الائتمان والمخاطر

الدكتور/ جعفر محمد أحمد
نائب رئيس أول - إدارة الائتمان والمخاطر

الدكتورة/ هالة رضوان
نائب رئيس أول - إدارة الائتمان والمخاطر

الأستاذ/ ايهان كاسر
نائب رئيس أول - إدارة الائتمان والمخاطر

الشؤون القانونية

الأستاذ/ صلاح عثمان أبوزيد
نائب رئيس أعلى - رئيس الشؤون القانونية

الدكتور/ عادل باشا
نائب رئيس أول - الشؤون القانونية

الخدمات المصرفية التجارية

الأستاذ/ محمد عبدالله القاق
نائب رئيس أعلى - رئيس المصرفية التجارية

الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية

الأستاذ/ خالد القطان
نائب رئيس أعلى - رئيس الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية

الأستاذ/ فؤاد جناحي
نائب رئيس - المؤسسات المالية

الامتثال

الأستاذ/ قطب يوسف علي
رئيس إمتثال المجموعة

المسئولية الاجتماعية والاستدامة

الدكتور/ علي عدنان إبراهيم
نائب رئيس أول - رئيس المسئولية الاجتماعية والإستدامة

شبكة البركة العالمية

بنك البركة التركي للمشاركات
سراي مهليسي
د. عدنان بويونكدينيز كاديسي، رقم 6
عمرانية 34768
أسطنبول، تركيا

هاتف : 01 01 666 216 90+
فاكس : 00 16 666 216 90+
albaraka.com.tr

فرع العراق
شارع 60 م- أربيل، العراق

هاتف : 90 98 370 750 964+

البنك الإسلامي الأردني
ص.ب. 926225
عمان 11190
الأردن

هاتف : 7377 567 9626+
فاكس : 6326 566 9626+
jordanislamicbank.com

بنك البركة مصر
60 شارع محي الدين أبو العز
ص.ب. 455
الدقي
الجيزة، مصر

هاتف : 1222 748 2023+
فاكس : 7/ 1436 761 2023+
albaraka-bank.com.eg

بنك البركة الجزائر (شركة مساهمة)
حي بوثلجة هويدف، فيلا رقم 1
طريق الجنوب، بن عكنون
الجزائر، الجزائر

هاتف : 73 12 38 23 213 +
فاكس : 77 / 76 12 38 23 213 +
albaraka-bank.com

بنك البركة الإسلامي ش.م.ب (م) البحرين
المقر الرئيسي للبركة - خليج البحرين
ص.ب رقم: 1882
المنامة، مملكة البحرين

هاتف : 300 535 17 973 +
فاكس : 993 533 17 973 +
albaraka.bh

بنك البركة (باكستان) المحدود
بيت البركة
162 ، مدينة بنغالور
شارع فيصل الرئيسي
كراتشي، باكستان

هاتف : 34307000 21 92 +
فاكس : 34530981 21 92 +
albaraka.com.pk

بنك البركة تونس
88 شارع الهادي شاكر 1002
تونس، تونس

هاتف: 600 186 71 216+ / 500 186 71 216+
فاكس: 170 908 71 216+ / 235 780 71 216+
albarakabank.com.tn

بنك البركة سورية ش.م.م
شارع عبدالرحمن شهبندر
ص.ب. 100
دمشق، سورية

هاتف : 20 78 443 11 963 +
فاكس : 10 78 443 11 963 +
albarakasyria.com

بنك البركة السودان
برج البركة
ص.ب. 3583
شارع القصر
الخرطوم، السودان

هاتف : 000 112 187 249 +
فاكس : 585 788 183 249 +
albaraka.com.sd

بنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا
2 كينغزميد بوليفارد
مكتب كينغزميد بارك
شارع ستولوارت سايملن، ص.ب. 4395
دوربان 4000
جنوب أفريقيا

هاتف : 9000 364 2731 +
فاكس : 9001 364 2731 +
albaraka.co.za

بنك البركة لبنان ش.م.ل
شارع جوستنيان
مبنى باك الطابق 12
الصنائع، جانب غرفة التجارة والصناعة
بيروت، لبنان

هاتف : 65 - 748061 9611 +
فاكس : 700 مقسم 65 - 748061 9611 +
al-baraka.com

إتقان كابيتال - المملكة العربية السعودية
ذا هيد كوارترز بيزنس بارك،
البرج الغربي - الدور الخامس عشر،
طريق الكورنيش
ص.ب. 8021 ، جدة 21482
المملكة العربية السعودية

هاتف : 6030 510 12 966 +
فاكس : 6033 510 12 966 +
itqancapital.com

بنك التمويل والإنماء - المملكة المغربية
157 شارع حسن الثاني
الدار البيضاء 20000
المغرب

هاتف: 51 51 51 20 5 212+
btibank.ma

مجموعة البركة المصرفية اندونيسيا (مكتب تمثيلي)
مبنى رافيندو، الطابق 10
جالان كيبون سيريه رقم 75
جاكرتا بوسات 10340
أندونيسيا

هاتف : 1345 316 21 62 +
فاكس : 1074 316 21 62 +
albaraka.com

مجموعة البركة المصرفية ليبيا (مكتب تمثيلي)
برج طرابلس، برج رقم 1
الطابق 14 ، مكتب رقم 144
ص.ب. 93271
طرابلس، ليبيا

هاتف : 2310 336 (21) 218 +
2311 336 (21) 218 +
فاكس : 2312 336 (21) 218 +
albaraka.com

الاتصال

المكتب الرئيسي:

مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب.
المقر الرئيسي للبركة - خليج البحرين
ص.ب رقم: 1882
المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 122 541 17 973 +
فاكس: 533 536 17 973 +

سجل تجاري رقم: 48915
(مصرف جملة إسلامي مرخص من مصرف البحرين المركزي)

مسجل الأسهم:

شركة كارفي كومبيوترشير ذ.م.م.
مكتب 74، الدور السابع، برج الزامل
ص.ب: 514، المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17215080 973 +
فاكس: 17212055 973 +

البريد الإلكتروني: bahrain.helpdesk@karvy.com

علاقات المستثمرين:

الأستاذ/ أحمد عبدالغفار
نائب رئيس - علاقات المستثمرين
مجموعة البركة المصرفية
المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17541122 / 17520701 973 +
فاكس: 17910911 973 +

البريد الإلكتروني: aghaffar@albaraka.com